

مارتن دايفز وآخرون

علم إجتماع الخدمة الإجتماعية

ترجمة وتقديم

د. شحاته صبح

أستاذ علم الاجتماع
جامعة القاهرة - فرع الفيوم

مصر العربية للنشر والتوزيع

الطبعة الثانية

٢٠٠٤

مارتن دايفز وآخرون

علم اجتماع الخدمة الاجتماعية

ترجمة وتقديم

د. شحاته صيام
جامعة القاهرة- فرع الفيوم

مصر العربية للنشر والتوزيع

الطبعة الثانية

٢٠٠٤



• علم اجتماع الخدمة الاجتماعية

• ترجمة : د. شحاته صيام

• الطبعة الثانية ٢٠٠٤

جاء هذا الكتاب تحت عنوان :

**Martin Davies, (ed.) The Sociology of Social Work,
Routledge London, 1991.**

تصدير

انشغل الفكر السوسيولوجي وقتاً طويلاً بقضايا التطوير النظرى والأبستمولوجى، ذلك الذى خلف نوعاً من الرؤى النظرية الصارمة التى جاءت لكى تصون وتزود عن تكوينات اقتصادية اجتماعية بعينها، وتروج لأيديولوجيا معينة، باعتبارها نهاية التاريخ، ولكن نتيجة للصراع الحرور الذى دار رحاه بين هذه الأنظمة الفكرية والأيديولوجيات السائدة، ونتيجة للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية التى عرفتها المجتمعات الإنسانية فى الآونة الأخيرة، ما لبث أن طرأ تطور محايث على التخريجات التى عرفتها ساحة النظرية الاجتماعية.

لقد شهدت النظرية الاجتماعية تطوراً كبيراً، إما بالإضافة أو بالحذف أو التفتيت. فإذا كانت النظرية الاجتماعية عايشة لفترة طويلة وجود منظومات فكرية واسعة، فإن هذه المنظومة ما لبثت أن عرفت نوعاً من التغيير، إذا استعاضت عنها بأخرى ضيقة. والواقع أن هذا التغيير الذى اعترى وجود النظرية، أوجد بدوره نوعاً من الصراع بين المؤيدين والمعارضين من خندق الرؤى الواسعة والضيقة. ففي الوقت الذى كان هناك من يحالف الرؤية الواسعة، وآخر من يعاندها، فى الوقت عينه الذى يحاول فيه البعض أن يوفق بينهما، ويأخذ من كل منهما نفعاً لكى يصيغها فى ثوب نظرى جديد.

إنه فى أتون العراك النظرى الذى نشب بين مفكرى كل فريق، دفع كل منهما بخلل المقولات النظرية والتكنيكات المستخدمة للآخر، الأمر الذى أوجد نوعاً من التشرذم النظرى، وسيلاً فياًضاً من الدفوعات النظرية التى تثبت جنوح الآخر عن جادة الصواب. وبغض النظر عن حكمة أو عدم صدق كل اتجاه نظرى فى تناول الظواهر الاجتماعية، من وجهة نظر كل منهم، فإن ما يهمنا أن هذه الاتجاهات النظرية حاولت أن تسبر غور الظواهر الاجتماعية كل حسب توجهه وتكنيكاته.

إن ما يهمنا التشديد عليه فى هذا الإطار، أن التوجهات النظرية التى عرفها الواقع السوسيولوجى تكشف عن نوع من التحزب الأيديولوجى، وتعاكساً فى صياغة المقولات النظرية. ففي حين نجد فريقاً من العلماء والدارسين يستخدمون النظرية الاجتماعية - أى نظرية - برمتها بحسبانها نظرية واسعة. فإن هناك من يجذر هذه النظرية ويستخدمها كمفهوم فى إطار موضوع دراسته. وعلى النقيض على الفريق الأول والآخر، هناك من يستغنى عن هذه المقولات النظرية نهائياً، ويحاول أن يدرس الواقع الاجتماعى المعاش فى حل عن أى نظرية سواء كانت كبيرة أو صغيرة.

وبغض النظر عن صحة أو خطأ أى من الفرق السابقة فى طريقة تسليحها النظرى أو عدمه، فإن هذا الوضع جعل النظرية فى علم الاجتماع فى وضع مأزوم. إن أزمة النظرية الاجتماعية انعكست بشكل جلى على المخرجات النظرية التى جاءت بها الدراسات المختلفة التى تناولها السوسيولوجيين. ذلك الأمر الذى لم تقلت منه أيضاً الميادين الأخرى التى تنهل من النظرية الاجتماعية إطاراً مرشداً وموجهاً لكل دراساتها.

وإذا كنا هنا بصدد تصدير لإحدى الكتب المهمة التى تتصدى لعملية تطوير النظرية الاجتماعية، فإن هذا العمل يكشف عن مدى التباين فى استخدام المقولات النظرية سواء كانت شكلاً واسعاً أو ضيقاً. ولكى لا نطيل على القارئ العزيز المهتم بمثل هذا الموضوع، فإن هذا الكتاب قد جاء فى خمس فصول أساسية تتناول موضوعات الخدمة الاجتماعية فى ضوء الأطر النظرية الجارية والحديثة فى إطار علم الاجتماع، وكيف أن الخدمة الاجتماعية لم تعد تقف بعد على المقولات الكلاسيكية الواسعة التى يشهدها مسرح علم الاجتماع سواء فى إطار ما يسمى بالإمبريقية الفجة أو التخريب النظرى الصارم. لقد تعدت الخدمة الاجتماعية هذا الأمر، إذ استفادت من استخدام المقولات النظرية فى إطار بحوث الخدمة الاجتماعية، ناهيك عن تجاوزها للأطر النظرية الكلاسيكية الواسعة التى كان يعج بها علم الاجتماع.

إننا الآن ندعو القارئ العزيز إلى قراءة هذا العمل، ونترك لكم الحكم، وأنى أمل أن يحظى هذا العمل برضاكم.

المترجم

ش. ص.



مقدمة





Λ



مقدمة

بقلم : د. شحاته صيام

خيانة النظرية فى بحوث الخدمة الاجتماعية :
من تسطيح النظرية إلى أزمة التنظير

تمهيد :

تسعى هذه الورقة إلى فهم العلاقة بين النظرية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية، وذلك من خلال محورين أساسيين، الأول هو مدى انتشار التيارات النظرية التى يعج بها مسرح علم الاجتماع، أما المحور الآخر فيتصل بشكل وشيخ بمدى الاتصال والانفصال فى بحوث الخدمة الاجتماعية بالنظريات التى تنطلق منها، وإلى أى مدى تتخذ ممارسات الخدمة الاجتماعية من الواقع ومعطياته معياراً للنقد الاجتماعى. أو بمعنى آخر، إننا نركز وحسب على كيفية استفادة الخدمة الاجتماعية من المداخل النظرية المتباينة، وعلى أى منها تركز وتتطلق، وما مدى النجاح والإخفاق فى التعامل مع المفاهيم والمقولات النظرية التى تتكى عليها، وإلى أى حد نجحت فى تدشين إطار نظرى خاص بها يمكن تطويره فى إطار الممارسة المهنية لتفعيل عملية النقد الاجتماعى.

أولاً : أطر النظرية الاجتماعية : الماكرو والميكرو :

بادئ ذي بدء يمكن القول أن ثمة تصنيفاً للرؤى السوسيولوجية مفاده، أن هذه الرؤى إما أنها ذات رؤية واسعة Macro، أو أنها ذات رؤية ضيقة Micro، وأن هذه المستويات سواء الواسعة أو الضيقة تأتى متصارعة. ويبدو أنها كذلك، إلا أن المتأمل فيها يستطيع أن يقول أنها جاءت إما لتطويراً لبعضها فى ضوء ما هو حادث اجتماعياً، وهو ما يدخل فى إطار الإيجابية، أو أنها جاءت مناهضة لكل مقولاتها فى ضوء التحزب الأيديولوجى، وهو ما يدخل فى إطار السلبية. وبغض النظر عن الشكل الإيجابى والسلبى، فإننا نشير هنا إلى قضية التحزب النظرى الذى ولد عراكاً نظرياً عنيفاً بين هذه الرؤى. وإذا كانت ساحة العلم قد شهدت صراعاً حروراً بين الاتجاهات النظرية، فإن هناك من المحاولات التى سعت إلى تجسير الهوة بين هذه النظريات، تلك التى عرفت وفق مفهوم التأليف أو التوليف النظرى بين هذه الاتجاهات المتصارعة. إن هذه المحاولات جاهدت لتقريب الهوة النظرية، ولكنها فى الوقت آنه، اكتفت وحسب بتقديم الصياغات التى من شأنها أن تكف عن توضيح التباينات النظرية، دون تقديم الآليات المناسبة لتطوير

المعارف النظرية في هذا الصدد. إن مثل هذا العمل أوقعها فيما يسمى بالتشويه النظرى والمنهجي، فضلاً عن الوقوع في خطأ انفصال الفكر عن الممارسة.

ويتفق معظم الباحثين في العلوم الاجتماعية - وخاصة في علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية - على ضرورة استناد البحث على نظرية محددة، باعتبار أن البحث دون نظرية ما هو إلا نوع من العبث. وإذا كان هذا القول قد لاقى قبولا لدى البعض، فإن هناك نفرًا آخرًا يرى عكس ذلك، حيث يرى ضرورة الفصل بين النظرية والبحث. أو بمعنى آخر، أنه يمكن دراسة الواقع الاجتماعي دراسة علمية دون الاستناد إلى نظرية بعينها. إن ذلك يعود في تصوراتهم إلى أن النظرية دائماً ما تأتي من خلال نتائج عملية أقيمت في إطار الواقع الاجتماعي، لذا فإنه يتوجب أن يفرغ الباحثين من رءوسهم أية إطار نظري، وأن يتوجهوا مباشرة لدراسة الواقع دون التزام نظري معين^١.

ويجدر أن نشير إلى أن الفريق الأول - على عكس الفريق الثاني - يقتنع بأن العلم، أى علم، لا يمكن أن يقوم ويؤتي فعله من خلال البحث الأمبريقي وحسب، إذ يتطلب ذلك ضرورة أن نضع النتائج التي نتوصل إليها من خلال العمل الميداني في إطار نظرية محددة. إن ذلك يعنى أن النظرية تفرض ذاته على البحث الاجتماعي، حيث تقوم بتزويدنا بالتصورات والفروض والعلاقات المنطقية والتأويلات الفلسفية التي من خلالها يمكن أن ندرس الواقع ونتنبأ بمستقبله^٢. إنه من غير النظرية نصبح كغواصين غير أكفاء أو غير مؤهلين نبحث في بحر لحي يكتفه كثير من المخاطر، الأمر الذي يفضي في النهاية، إما أن نبعد عن الهدف الذي جئنا من أجله، أو أننا نعود خاليين الوفاض من أى شئ. إن النظرية مثلها مثل المنارة التي تهدي إلى بر الأمان، ومن ثم الوصول إلى شاطئ الحقيقة. وحيث أن النظرية الوظيفية إلى جانب الماركسية تعتبر أن من النظريات الشائعة في إطار العلوم الاجتماعية، ويشكلان المداخل الأساسية التي استند عليها في دراسة الظواهر والتفاعلات الاجتماعية، فإنهما يدخلان في إطار ما يسمى بالنظريات الكبرى. وإذا كان هناك ما يسمى بالنظريات الكبرى أو الواسعة، فإن هناك ما يسمى بالنظريات الصغرى أو الضيقة، تلك التي اتخذت من مفاهيم النظريات الكبرى وحدات تحليلية، باعتبارها نظريات تستطيع تفسير الظواهر القائمة في الواقع الاجتماعي^٣.

وحرى بنا أن نسجل هنا في هذا الإطار أن النظريات الاجتماعية التي عرفها مسرح أحداث العلم، جاءت كانعكاس لواقع اجتماعي معين، بما يعنى أن ثمة علاقة واشجة بين

١- محمد عاطف غيث، دراسات في تاريخ التفكير واتجاهات النظرية في علم الاجتماع، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٧٥، ص ٢٦ - ٢٨.

٢- جى روشيه، علم الاجتماع الأمريكي،

٣- على ليلة، "المدخل الوظيفي في دراسات علم الاجتماع في مصر"، في : ندوة اقترابات البحث العلمى فى العلوم الاجتماعية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩

- ٢٠ ديسمبر ١٩٩٠، ص ١.

ضرية علم الاجتماع والأيدولوجية السائدة في إطار اجتماعي بذاته. ولما كانت هذه نظريات انعكاساً لواقع اجتماعي معين، فإن الملاحظ في إطار هذه النظريات، إنها جاءت متضادة وتعكس تحزباً لبناءات اجتماعية اقتصادية بعينها^١.

إن التأمل في طبيعة هذه النظريات الاجتماعية يجدها قد قامت من أجل الدفاع عن نموذج معين من المنتجات الإنسانية، وتحمل له تصوراً مثالياً محدداً، إذ من خلاله حاولت تشكيل رؤية خاصة بها لرؤية الحقائق وتفعيل الممارسة الحقيقية في إطار الواقع القائم وفق رؤية أخلاقية أو سياسية محددة. إن تنوع نظريات علم الاجتماع وتحزبها، يجعلنا نطلق تساؤلاً محورياً مؤاده : أيهما صحيح وأيهما كاذب، وأيهما نختار ؟. إن الإجابة على هذا التساؤل يصبح من الصعوبة بمكان، أو يكون عصي على الإجابة، وذلك لأن كل من هذه النظريات يحمل صدقاً في جانب، وعكس ذلك من جانب آخر، فليس هناك شيء مطلق من حيث كونه صحيحاً على الإطلاق. إن كل منها يحمل جزءاً من الحقيقة وله لحظة انتصار، وليس هناك شيئاً مثالياً وصحيحاً على الإطلاق^٢.

ولما كانت النظرية البنائية الوظيفية والنظرية الماركسية تدخلان في إطار النظريات الكبرى، فإننا نجد أن البنائية الوظيفية جاهدت من أجل خلق نظرية عامة لفهم المجتمع وتاريخه من خلال مفهوم الفعل الاجتماعي. والواقع أن مثل هذه النظرية قد واجهت نوعاً من النقد الحاد من قبل النظريات الصغرى أو متوسطة المدى Middle range theory وخاصة "ميرتون" Merton الذي يرى أن النظرية البنائية الوظيفية ما هي إلا نوع من الأطر الفكرية التصورية باللغة التجريد، وتفتقد القدرة التوجيهية في فهم المشكلات الواقعية، لذا فهو يعتبرها شكلاً من النماذج الثقافية^٣.

وإذا كان مجموعة المدفوعات النقدية السابقة قد قدمت إلى البنائية الوظيفية باعتبارها نظرية كبرى، فإن الماركسية هي الأخرى لم تسلم من ذلك، إذ كبل لها كوكبة من الانتقادات بحسبانها كذلك أيضاً. ولعل أهم المدفوعات النقدية، أنها نظرت إلى الواقع من خلال رؤية فلسفية وأخلاقية لتحكم على الأفعال الإنسانية لإقامة تصور كلي وشامل للمجتمع. إن ما ذكرناه توا من انتقادات لكل من البنائية الوظيفية والماركسية جعل بعض المفكرين يشيخ عنهما صفة العلمية ويدخلاهما في إطار ما يسمى بالأيدولوجيا أو منظومة القيم^٤.

١- أحمد زايد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، دار المعارف، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨١، ص ٣٢.

٢- اليكس انكلس، ما السوسيولوجية : مدخل إلى العمل والمهنة، وزارة الثقافة، سوريا، ١٩٩٦، ص ص ٥٧-٥٨.

٣- Merton R., Social Theory and Social Structure, free press, New York, p.57.

٤- السيد الحسيني، نحو نظرية اجتماعية نقدية، مطابع سجل العرب، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٧١ وص ص ٢٤٣ - ٢٤٤.

إن توجيهه سهام النقد لكل من البنائية الوظيفية والماركسية، دفع البعض إلى أخذ مواقف متشددة منهما، الأمر الذى جعلهم يرون أن الموقف المنهجى والنظرى الذى تدفع به النظريات الضيقة سوق تقييد فى تفسير كيفية إنتاج الأوضاع المادية للحياة القائمة، وأيضاً سوف تقييد فى تطوير آليات وتقنيات البحث الأمبريقى، الذى من خلاله يمكن لنا تفسير وتحليل البيانات، مكانياً وزمانياً، وطريقة التفكير والعمل والممارسة، ناهيك عن تطور المعرفة الأبستمولوجية. لقد آن الأوان أن ندير ظهورنا وتغض أعيننا عن الرؤى الرحبة أو الواسعة، وأن نتحول مباشرة إلى الرؤى الضيقة التى باتت جزءاً مؤسساً للابتكارات المنهجية فى الدراسات الاجتماعية. إن الرؤى الصغرى غدت فعالة فى توجيه الدراسات التى تهتم بمشاكل الحياة اليومية فى المجتمع^١.

إن إلحاق النقد بالنظريات الكبرى قد أضعف وضعيتها من حيث طبيعتها الأبستمولوجية والوجودية، ذلك ما فرض مجموعة من المراجعات الشاملة، وجعل البعض يقدم مجموعة من البدائل المنهجية مثل الفهم الفينومولوجى والتحليل الأنتوميثودولوجى والتحليل البنوي والرؤى النقدية. إن البدائل المحدثة ما هى إلا نوع من الامتداد النظرى أو الشكل المحدث أو المناهج للرؤى النظرية الكبرى. أو بمعنى آخر إن المتأمل للتواتر النظرى على ساحة النظرية الاجتماعية، يجد أن هذه المدارس إما أنها جاءت للاختلافات - وليس للتطور - مع النظريات الكبرى، أو أنها جاءت لكى تختزل مقولاتها، أو أنها استعارات منها وحسب بعض المفاهيم الأصلية فى ضوء عدم الاكتمال النظرى : إلى الحد الذى جعلها موضحة فكرية، لاحقت الموضوعات والتحولات الأخرى التى انتشرت فى ربوع الأرض. إن هذه الموضحة الفكرية خلقت نزاعاً فكرياً جديداً بين الأصول والتوابع، الأمر الذى يدفعنا إلى التعرّيج على أهم مقولاتها النظرية. وأحرى بنا أن نسجل هنا، أن النزاعات الفكرية الحادثة فى إطار النظرية الاجتماعية، لم تكن ذات جذور منفصلة عن تاريخ تطور النظرية، إذ أن هناك سوابق فكرية فى هذا الإطار يحدثنا عنها تاريخ النظرية الاجتماعية^٢.

ويجدر أن نشير إلى أن الخروج من كنف النظريات الكبرى كانت ورائه أسباب تتصل بطبيعة العلم. فليس فقط الخلاف المنهجى هو الذى حدا بهم إلى ذلك النشود، بل أيضاً كان سببه الحد من استعارة هذه النظريات نهج وآليات العلوم الطبيعية، إن ذلك كان يعنى الوقوف فى وجه ما يسمى بالتحليلات الكمية الموسعة والاستعارات التصورية والتشبيهات المجازية التى أخذت بشكل موسع من العلوم الطبيعية. والحقيقة أن مجافاة هذه

1 Knorr-Cetina K., The Micro Sociological Challenge of Macro sociology: Towards A reconstruction of social theory and methodology, Routledge and Kegan poul. London, 1981, p. 28.

٢- بيار أنصار، العلوم الاجتماعية المعاصرة، ترجمة نخلة فريفر، المركز الثقافى العربى، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، ١٩٩٢، ص ٥٠.

موقف قد أدى إلى ولادة تيار فكري هام يطلق عليه اليوم بنظرية الفعل العقلاني Rational Action Theory أو الخيار العقلاني، ذلك الاتجاه الذي يضم في طياته مجموعة من الاتجاهات المتباينة مثل منطق الفعل الجماعي والعقلانية المنهجية والفعلية المنهجية والفردية، فضلاً عن بروز تيارات أخرى أخذت من منظومة التعبير والاتصال تنية لتحديد الفعل الاجتماعي. وأخرى بنا أن نوضح في هذا الصدد، أن الوعي بهذه منظومة قد ولد هو الآخر ثلاث مدارس أخرى في علم الاجتماع هي : التفاعلية الرمزية والمنهجية الأتنية (الأنثوميثودولوجيا)، والبنوية، تلك التي من خلالها أراد علماء الاجتماع أن يوضحوا منظومات القواعد التي تحكم المجتمع وكيفية إنتاج المعاني وآليات بناء الواقع الاجتماعي¹.

وعلى الرغم من أن المدارس النظرية التي دفعنا بها نوا، قد جاءت نتيجة انفصامها عن النظريات الكبرى، إلا أنها في الوقت عينه تمثل رؤية نقدية للاتجاهات النظرية الكبرى التي حاولت أن تقرب بين العالم الثقافي والاجتماعي من جانب، والعالم الطبيعي من جانب آخر. فعلى سبيل المثال نجد أن الاتجاه الفينومينولوجي يحاول أن يراجع مجموعة السمات النظرية والمنهجية التي شاع ترديدها واستخدامها، إذ أخذ موقفاً مناهضاً منها، ذلك الذي يتضح في رفضه سيادة العلاقات السببية كما هو لدى "فيبر" Weber، والعودة إلى الأشياء والنظر إلى الواقع باعتباره نتاجاً للنشاط الإنساني وخبراته في الواقع². أو هي بقول آخر، أنها تسعى إلى دراسة خبرات الإنسان ووعيه من خلال أسلوب منهجي خاص هو ما يطلق عليه بالاختزال الفينومينولوجي Phenomenology Reduction. إنه من خلال هذا الفهم يستطيع الفينومينولوجيون أن يخبروا العالم المحسوس وعالم الحياة اليومية، باعتباره المحيط الاجتماعي الذي يربط ويفرز الوقائع الاجتماعية³.

ولا تختلف الأنثوميثودولوجيا عن الفينومينولوجيا في موقفها السابق، إذ وقفت موقفاً مناهضاً من النموذج الوضعي في دراسة المجتمعات الإنسانية. إن الأنثوميثودولوجيا بحسبانها تطويراً للمدرسة الفينومينولوجية ومدرسة التفاعل الرمزي، فهي ترى أن العالم يعد نتاجاً للأفعال والأنشطة الناتجة عن الفرد، وبالتالي فإن الفهم الذاتي Subjective Understanding يمثل الطريقة المثالية والوحيدة لفهم الفرد وواقعه الاجتماعي عن كثب، إذ من خلال الفرد ذاته يمكن الوصول إلى الخصائص العقلانية للتعبيرات الدالة

1 Schwarts H. and Jacobs J., Qualitative Sociology; Free Press, New York, 1969, pp. 42-45.

2 Wolf R., phenomenology and Sociology", in: Bottomore: T. and Nisbet R., (eds.) A History of Sociological Analysis, Heinemann, London, 1978, p.500.

3 Shutz A. and Luckman T., The Structure of the World, Northwestern Univ. Press, Evanston, 1973, p. 53.

التي تتعلق بسياق معين، أو مجموعة من الأفعال في إطار مناشط الحياة اليومية. أو بقول آخر، أنه من خلال الفهم الذاتي يمكن الوصول إلى مجموعة المعارف المنظمة يدركها الفرد بالنسبة لكل مسائل أموره، بحيث تدلنا على الواقع الموضوعي للوقائع الاجتماعية وأنشطة التفاعل الاجتماعي، وذلك باعتبار أن أنشطة الفرد وممارساتهم هي التي تشكل الأبنية والتنظيمات والأبنية الاجتماعية^١.

وإذا كان ما سبق يمثل مشهدين للخروج من آثار النظريات الكبرى وخاصة البنائية الوظيفية، فإن نفس الفعل قد أصاب النظرية الماركسية. لقد فعلت الرؤية النقدية فعلتها، وافتعلت عراكاً نظرياً مع الماركسية، فراحت تدحض مقولاتها وتكتيكاتها المنهجية. لقد دعت الرؤى النقدية إلى رفض الأنظمة القائمة، ومن ثم سعت إلى تقويضها والأتيان بأخرى. وعلى الرغم من أن هذه الرؤى قد جاءت لإعادة النظر في مخرجات الرؤى الكبرى، فإنها في الوقت ذاته، جاءت أيضاً لنقد التنظيم الاجتماعي الاقتصادي القائم، بهدف إنهاء عمليات القهر والاستغلال. إن الخروج أو النشوء عن الخط الماركسي يتمثل في صياغة مفاهيم جديدة واكبت التطورات والمشكلات التي حفلت بها الهياكل الاجتماعية للبلدان الأوروبية في النصف الثاني من القرن العشرين. ولعل أبرز ذلك يتحدد في طرح بولانتزاس "Poulantzas لمفاهيم مصفوفة الإنتاج التي جاءت مخالفة للخط الماركسي، ناهيك عن تمييزه بين البنيات أو الأصعدة السياسية والأيدولوجية والمستويات الاقتصادية^٢.

وحيث أن التيار النظري الذي أشرنا إليه في السطور السابقة يدخل في أضُمومة التيارات المحدثّة النقدية التي انسلخت أو ارتدت عن الماركسية الأرثوذكسية، فإن هناك اتجاهاً آخر تمثله مدرسة فرانكفورت، تلك المدرسة التي دحضت مقولة الفاعل الثوري لدى الماركسية، أو أبدلته بأخر في ضوء الواقع القائم في المجتمعات الأوروبية. لقد أنهت هذه المدرسة إلى الأبد الدور الثوري للطبقة العاملة، ووضعت بدلاً منه الشباب والطلاب والمنبوذين والملونين والمضطهدين^٣.

١- زينب شاهين، الأنثوميثودولوجيا: رؤية جديدة لرؤية المجتمع، مركز التنمية البشرية والمعلومات، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٧٣-٧٨ وأيضاً: على جلي، الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، ١٩٩١، ص ٢٧٩-٣٠٣.

٢- محمود عودة، تاريخ علم الاجتماع: مرحلة الرواد، دار النهضة العربية، د. ت، ص ١٦٧. ويمكن الرجوع أيضاً إلى:

- نيكوس بولانتزاس، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة عادل غنيم، دار الثقافة الجديدة، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٩.

٣- حول أفكار المدرسة النقدية راجع:

- هربرت ماركيوز، الإنسان ذو البعد الواحد، ترجمة جورج طرابيس، منشورات دار الآداب، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٩٧٣.

وبالنظر إلى البنيوية التي انفصلت إبستمولوجيا عن الأطر النظرية القائمة، نجدها قد حُثت تبديلاً واضحاً ليس فقط في نموذجها المعرفي، وإنما أحدثت هذا التبديل في اختيار موضوعات الدرس، وعملية بنائها، والفرضيات التي تبنتها، والمناهج الملائمة لاختيار هذه الفرضيات، فضلاً عن صياغتها لنماذج خاصة بها. عن ذلك ساعد البنيوية - حسبما ترى - في الكشف عن البنيات القائمة وظائفها وقوانينها الداخلية. إن هذا التحول جعل من البنيوية موضة جديدة من التنظير تهتم فقط بعملية تفسير التحولات وفق القوانين الداخلية لبننيات الاجتماعية، وتبتعد في الوقت عينه عن الرهانات السياسية^١.

ويجدر أن نشير إلى أن البنيوية بحسبانها موضة فكرية سرعان ما انقضى بريقها، الأمر الذي ساهم إلى طرح مجموعة من التيارات النظرية التي يمكن أن نصنفها إلى أربعة أشكال رئيسية هي : البنيوية التكوينية، وعلم الاجتماع الدينامي، والطرح الوظيفي النسقي أو الاستراتيجي، والفردية المنهجية. وبالنظر إلى النوع الأول وهو البنيوية التكوينية، نجد أنه يطلق عليها بما بعد البنيوية، والتي استبدلت مفاهيم الماركسية بأخرى. لقد استندت هذه المدرسة إلى مفاهيم السيطرة والمعاني الرمزية بدلاً من مفاهيم الطبقات وتقسيم العمل والملكية والسيطرة على أدوات الإنتاج. إنهم في ذلك قد تجافوا مع الماركسية، في الوقت الذي حذوا حذو الفهم الفيبيري، وحاولوا من خلال هذا الفهم تصويب أنساق العلاقات القائمة في الواقع المعاش^٢.

ولإدراك طبيعة علم الاجتماع الدينامي فإنه لا يتباين في توجهاته البحثية عن البنيوية التكوينية، ولكن لا يعني ذلك أنه يتفق معها تماماً. إن علم الاجتماع الدينامي يعطى أهمية متعاطفة لوقائع البنية التي من خلالها يركز على أمرين لا ثالث لهما: الأول هو ما يحدث من تبدلات، أما الأمر الآخر فإنه يتمثل في التركيز على صيرورة المجتمعات الإنسانية، إن ما سبق يعني أن علم الاجتماع الدينامي جعل من التجارب التي خبرتها المجتمعات الإنسانية شكلاً خاصاً للوقوف على التغيرات التاريخية والاجتماعية التي حدثت في كنفها، وهو في ذلك إذ يجعل الأمر السابق نصب عينيه، فإنه يحاول أن يضبط المتغيرات المختلفة التي من خلالها يتم الكشف عن العلاقات الداخلية وارتباطاتها الخارجية.

- حسن محمد حسن، النظرية النقدية عند هربرت ماركيز، دار التنوير، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٣.
١- أندريه أكون، "علم الاجتماع"، في: مجموعة من المؤلفين، فلسفة العلوم من ١٨٦٠-١٩٧٢، ترجمة سهيل عثمان وعبد الرزاق الأصغر، منشورات وزارة الثقافة، سوريا، ١٩٩٤، ص ١١٨ وأيضاً راجع:
- جون ستروك، البنيوية وما بعدها: من ليفي شتروى إلى ديدرا، ترجمة محمد عصفور، عالم المعرفة، العدد ٢٠٦، الكويت ١٩٩٦، ص ص ٤٥-٤٩.

٢- بيار أنصار، العلوم الاجتماعية....، مرجع سابق، ص ص ٢٥-٣٠، وأيضاً: جيوفاني بوسينو، نقد المعرفة في علم الاجتماع، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٥، ص ٣٩.

وللوقوف على التيار الثالث والأخير في هذا الصدد، فإننا نجد أنه يتقاطع مع التيارين السابقين - أقصد التكوينية وعلم الاجتماع الدينامي. ففي الوقت الذي ينهض على فرضية انقسام المجتمع وتنظيمه اجتماعياً، ويبتعدان عن تحديد الصراع وفقاً لهذا الانقسام، فإن الطرح الوظيفي النسقي^١ والاستراتيجي يركز على البنيات الوظيفية (التنظيمات الاجتماعية) باعتبارها بناء تضطلع بمجموعة من الوظائف الاجتماعية التي تتم من خلال المواقف المتبادلة والعلاقات بين الفاعلين داخل تنظيم معين. إنهم ينظرون إلى التنظيمات باعتبارها كيانات مجردة أو شبه مصنعة تحتوى على مجموعة من السلوكيات التي تبرز شحنات انفعالية تعبر عنها المعتقدات والقيم السلوكية الممارسة^٢.

وإذا كانت الاتجاهات السابقة التي تحدثنا عنها قد أخذت في توجهاتها مسألة الكلية الاجتماعية Social Totality، فإن الفردية المنهجية أخذت من التحليلات الاجتماعية للفرد إطاراً مرجعياً في توجهاتها ووحدة للملاحظة. إنها لجأت إلى المناهج الفردية وتجافت مع التصورات الجماعية. بمعنى أنها أغضت عينها عن دراسة الكليات أو الأنساق، وركزت كل جهودها على دراسة سلوكيات الأفراد وكيفية اندماجهم في داخل الجماعات أو السياقات المجتمعة. إنها وفق ذلك تكون قد ألغت البعد التاريخي عن اهتمامها، وحاولت وحسب الكشف عن الضرورات الداخلية التي تجعل من سلوك الأفراد الهم الرئيسي في البحث، ذلك الاهتمام الذي ينتقل بهم من دراسة الجزء إلى فهم الكل برمته. أننا نفهم مما سبق أن الفردية المنهجية تسعى إلى تحويل التحليل الاجتماعي تجاه تحليل الأعمال والسلوكيات الفردية التي من خلالها يمكن دراسة الأنساق الوظيفية وعمليات التفاعل في داخلها في ضوء فهم الأدوار التي يضطلع بها كل فاعل في إطار اختياراته الفردية^٣.

وأخرى بنا أن نوضح هنا أن الطروحات الجديدة التي أشرنا إليها قبل قليلة في السطور الفائتة، جاءت نتيجة ما يمكن أن نطلق عليه بأزمة النظرية، التي اتضح معالمها مع نهاية عقد السبعينات، تلك الفترة التي شهدت أقول المعتقدات الدينية، وانحطاط الحقائق، وأزمة العقل أو كسوف العقلانية. إن ما حددناه توأ جعل النظرية الاجتماعية تتقلب رأساً على عقب، إذ تحولت ساحتها إلى أرض خصبة للرؤى التفتيتية، وفتحت ساحة العمل على مصاريحها للعراكات والتجديدات والتبدلات والارتدادات التي جاءت وفق معيار الفصم النظرى والأيدولوجي.

وبغض النظر عن الوضع الذي أشرنا إليه قبل قليل، والصراع الحزوري بين ما يسمى بالنظريات وبعضها البعض، فإنه يعن لنا تساؤلاً محورياً مؤداه : أين موقع الخدمة

١- بيار أنصار، العلوم الاجتماعية....، المرجع السابق، ص ص ٤٤-٤٨.

٢- المرجع نفسه، ص ص ٦١-٧١.

٣- المرجع السابق، ص ص ٧٥-٨٨.

الاجتماعية من كل هذه الأحداث؟. هل تنهل من النظريات الكبرى وتتخذ منها إطاراً تصورياً، أم أنها تركز إلى أحد النظريات الصغرى، أما أنها تتقاطع مع كل هذه النظريات وتفرض عليها مسائل المهنة وأدوار الممارسة نظرية خاصة بها؟. إن ما سبق هو ما سنحاول الإجابة عليه وفك رموزه في السطور التالية.

ثانياً : الخدمة الاجتماعية والنظرية الاجتماعية : وجهاً لوجه

كما سبق أن أوضحنا في صدر هذه الورقة، أنه يمكننا فهم العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والنظرية الاجتماعية من خلال محورية، الأول هو مدى كفاءة دراسات الخدمة الاجتماعية في استخدام النظرية الاجتماعية ومدى نجاحاتها في الوصول إلى نتائج مفيدة على صعيد الواقع المجتمعي، أو تطوير رؤى نظرية جديدة يمكن تفعيلها في إطار دراسة الواقع القائم بكل ما يحويه من إشكاليات اجتماعية. أما المحور الآخر، فيتمثل في الكشف عن طبيعة الاتجاه النظري الفاعل الذي تستند إليه الخدمة الاجتماعية في ممارستها الواقعية.

إن الاستناد إلى المحورين السابقين سوف يأخذ بأيدينا للكشف عن الوجه النظري الشائع في استخدام الخدمة الاجتماعية، ناهيك عن الوقوف عن أوجه النظرية الاجتماعية في إطار الواقع القائم، وكيفية استفادة الخدمة الاجتماعية من تأويل النظرية لتقديم تفسير مقبول للقضايا التي تتصدى لدراستها.

إن اهتمامنا بالكشف عن العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والنظرية الاجتماعية يأتي من خلال مهمة محورية تتمثل في فض الاضطراب الحادث الذي يعاني منه أصحاب هذه المهنة، ذلك الذي يتضح بشكل حلي في سوء استخدام النظرية وتوظيفها، وتأويل مقولاتها في إدارة ودراسة الواقع الاجتماعي، ناهيك عن دمج المهنة بطابع أيديولوجي، وخلع الصفة النظرية عنها، خاصة فيما يتصل بتأويل الممارسة باعتبارها نظرية، وعدم قدرتها على تطور نظرية خاصة بها¹.

إن عدم تطوير نظرية خاصة بالخدمة الاجتماعية جعلها ترتكن وراء الدفوعات النظرية والافتراضات التي جاءت من علوم اجتماعية وإنسانية أخرى، خاصة من علم الاجتماع الغربي، ذلك الأمر الذي فرض عليها نظرية واحدة ووحيدة تتساق مع أصل نشأتها، ذلك هو الآخر الذي فرض نوعاً من التعدد وتفتيت النظرية، إذ من خلال هذا الفعل طرح أصحاب الخدمة الاجتماعية والمفاهيم باعتبارها نظرية صغرى أو متوسطة المدى. ويمكننا أن نستدل على ذلك بالعدد الكبير من النظريات المستخدمة في إطار الخدمة الاجتماعية، والذي حاول "مختار" أن يعرض لها في إطار عرضه للنظريات

1- O' coniooure, I. and Dalgleish, L., Coutonary Tales about beginning practioners, British Journal of Social Work, No. 16, pp. 431-447.

المستخدمة فى ممارسة الخدمة الاجتماعية ومحاوَر الممارسة فيها. فعلى سبيل المثال نجده يذكر أن النظرية التى تعمل مع الوحدات الاجتماعية الصغرى تتمثل فى التحليل النفسى، وسيكولوجية الذات، والوظيفية، واستخدام السلطة الوالدية، والتدخل فى الأزمات، ونظرية التماسك والجماعات الصغيرة، وديناميكية التفاعل والتفاعلية، والتبادلية، والقيادة. أما بالنسبة للنظريات التى تستخدم مع الوحدات الكبرى فهى : نظرية المساعدة الذاتية، ومشاركة المواطنين، والعلاقة بين الجهود الأهلية والحكومية، والاتصال، والتنظيمات الاجتماعية، والأنساق الاجتماعية، والنسق المفتوح، والبنائية الوظيفية، والوظيفية، والبنائية، والكفاءة والفاعلية، والتقريب المتتالى، والتغير الاجتماعى، والمتصل التحليلى التفاعلى^١.

إن المطلع على النظريات السابقة التى طرحها "مختار" عند ممارسة الخدمة الاجتماعية يستطيع أن يستدل من الوهلة الأولى على أنها ما هى إلا جمع من المفاهيم التى تدخل فى أضُمومة إحدى النظريات الكبرى ألا وهى النظرية البنائية الوظيفية، تلك التى تحوى معظم النظريات أو بالأحرى المفاهيم التى تدخل فى بناء النظرية ذاتها. إن مثل هذا التفتيت الذى تشهده النظرية يعد خطأ نظرياً مبيناً، فضلاً عن احتوائه لكثير من اللبس والتشوه، خاصة إذا ما أدرُكنا أنه يسوى بين المفاهيم والنظريات فى الوقت أنه، خاصة عندما يضع الأنساق كنظرية بجانب البنائية الوظيفية، أو أن يقسم هذه النظرية إلى بنائية ثم إلى وظيفية..

إن إحصاء النظرية فى الخدمة الاجتماعية نجدها تعبير عن غموض مجموعة من المفاهيم، إذ هى تبدو كأشكال نظرية غير متناسقة، أو قل أنها على الأقل هى مجموعة من النظريات الضيقة التى تدخل بشكل أو بآخر فى إطار ما يسمى بأيدولوجيا المهنة، إن ما يسمى بالأيدولوجيا المهنية جعل المهنة ذاتها والنظرية المستخدمة فى إطارها يكتنفها كثير من الغموض، وتحفل بكم هائل من التشويش والخداع.

لقد تعددت النظرية المستخدمة فى الخدمة الاجتماعية، إذ نجدها تعددت بتعدد الأطر المعرفية التى استعارت منها نظرياتها. بمعنى أن مراجعة النظريات المستخدمة فى إطار الخدمة الاجتماعية يجدها قد جاءت من خلال تخصصات متخلفة. مثل علم الاجتماع وعلم النفس والسياسة... الخ. وذلك بهدف خبر مجموعة من المسائل أهمها :

أولاً : الوقوف على سلوك الغملاء وجذورهم الاجتماعية.

ثانياً : الكشف عن البناء الاجتماعى للعملاء والمشكلات التى تواجههم.

ثالثاً : تحديد طبيعة التفاعل الاجتماعى بين العاملين والعملاء.

١- عبد العزيز مختار، طرق البحث للخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، ١٩٩٥.

رابعاً : وصف وتفسير البنية التنظيمية للعمل وتأثيراتها المختلفة^١.

إنه من خلال التحديد السابق لاهتمام الخدمة الاجتماعية، فإننا نرى أنها سوف تعمل وفق محورين، الأول يتصل بالعمل مع الوحدات الإنسانية الصغرى Micro Practice (وهي الفرد والجماعة)، أما المحور الآخر فهو يمثل العمل مع وحدات كبرى. وإذا كنا قد حددنا في هذا الجزء أن مقصدنا من هذه الدراسة يتمحور حول كفاءة استخدام النظرية الاجتماعية في دراسة الخدمة الاجتماعية والكشف عن القدر التقني الذي اتسمت به بحوثها، فإننا لجأنا إلى الكشف عن ذلك من خلال الدراسات الأكاديمية التي تمت في إطار كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة القاهرة فرع الفيوم. ووفق ذلك فإننا نقدم مجموعة الاعتبارات التالية :

١- إن مجموعة الرسائل التي تم إجازتها^(*) كانت نحو ١١٥ رسالة، كانت نسبة الماجستير فيها نحو ٥٩,١%، بينما مثلت درجة الدكتوراه نحو ٤٠,٩%، وهي الرسائل التي أنجزت في الفترة بين عامي ١٩٩٠، ١٩٩٨ (وفقاً لبيان الدراسات العليا).

٢- أن عينة الدراسة (بالنسبة لمجموع الرسائل) كانت تمثل نحو الثلثين للماجستير بنحو ٦٤,٩%، أما الثلث الآخر فقد كان من نصيب درجة الدكتوراه أي بنحو ٣٥,١%. أما بالنسبة للمجموع الكلي للرسائل المنحصرة في الفترة التي حددناها آنفاً، فإنها تمثل نحو ٣٢,١% في درجة الماجستير، بينما جاءت درجة الدكتوراه محققة نسبة تقل عن الأولى - أي درجة الماجستير - بنحو ١٤,٧%.

٣- أن الدراسة الراهنة ركزت وحسب على الدراسات التي استخدمت فيها نظريات على الاجتماع أو بعض المفاهيم المتداولة في إطار نظرياته، لذا تجدنا قد استبعدنا من العينة المختارة النظريات التي نهلت من نظريات العلوم الاجتماعية الأخرى، وكذا الدراسات التي لم تأخذ أو ترتكن إلى أي إطار تصوري أو نظري، ناهيك عن الدراسات التي نظرت إلى مشكلة البحث في إطار عملية الممارسة المهنية.

٤- إنه وفق الاعتبارات السابقة، فإن عينة الدراسة الراهنة جاءت على النحو المقصود (عينة مقصودة)، حيث كانت تنصب بالأساس على الدراسات التي خرجت من عباءة نظرية محددة، سواء كانت هذه العبء تغلفها رؤية ماكرو Macro أو ميكرو Micro.

ولكى نكشف عن طبيعة عينة الدراسة، فمن الجدول رقم (١) الذي يوضح بيان أعداد ونسب رسائل الماجستير والدكتوراه للعينة المختارة، نجد أنه في إطار مرحلة الماجستير

1 Pyne M., Modern Social Work Theory: A critical introduction, Macmillan Press, London, 1991, P.2.

(*) تم استبعاد الرسائل التي تمت مناقشتها ولم يتم إجازتها من قبل إدارة الجامعة بعدم إتمام الباحثين لملاحظات السادة أعضاء اللجان العلمية التي ناقشت هذه الرسائل.

أن الأعوام ١٩٩٢، ١٩٩٥، ١٩٩٦ على التوالي قد حققت نسب مرتفعة، إذ سجلت نحو ٢١,٦%، ١٨,٩%، ١٦,٢%. وإذا كانت الأعوام التي ذكرناها قد سجلت معدلات مرتفعة، فإن الأعوام ١٩٩٨، ١٩٩١، ١٩٩٠ قد سجلت أدنى المعدلات، إذ حققت على التوالي نحو ٢,٧%، ٢,٧%، ٥,٤%. وفي مرحلة الدكتوراه سجل العام ١٩٩٤، ١٩٩٦ نحو ٦٠% من جملة العينة بواقع ٣٠% لكل منها، وسجلت الأعوام ١٩٩٠، ١٩٩٢، ١٩٩٧ نسب متساوية أيضاً إذ سجل كل منهم نحو ٥%. وفي الوقت الذي سجلت الأعوام السابقة مجتمعة نحو ٧٥%، فإن العام ١٩٩٥ قد سجل نحو ربع العينة، أو قل النسبة الباقية أي ٢٥%.

جدول رقم (١) يوضح عينة الدراسة التي تم إنجازها في الفترة المنحصرة بين عامي ١٩٩٠ - ١٩٩٨ (ماجستير ودكتوراه)

السنة	البيان		
	ماجستير	%	دكتوراه
١٩٩٠	٢	٥,٤	١
١٩٩١	١	٢,٧	---
١٩٩٢	٨	٢١,٦	١
١٩٩٣	٣	٨,١	---
١٩٩٤	٤	١٠,٨	٦
١٩٩٥	٧	١٨,٩	٥
١٩٩٦	٦	١٦,٢٠	٦
١٩٩٧	٥	١٣,٥	١
١٩٩٨	١	٢,٧	---
المجموع	٣٧	١٠٠	٢٠

وبالنظر إلى الرسائل العلمية وفق مدخلها النظري (انظر الجدول رقم (٢)) نجد الرسائل التي التزمت بالاتجاه البنائي الوظيفي قد بلغت نسبة تقدر بنحو ٣,٥%، ثم حققت الرسائل التي استندت على الممارسة المهنية نحو ٥,٢%، ثم تأتي الرسائل التي لم تستخدم أي اتجاه نظري لكي تحقق نسبة تقدر بنحو ١٢,٣%، التي استخدمت مفاهيم البنائية الوظيفية نسبة تقدر بنحو ٧٨,٩%. وفي الوقت الذي تسجل الرسائل مدى التزامها بالاتجاه البنائي الوظيفي (كروية واسعة أو ضيقة)، في الوقت عينه الذي تكشف هذه الدراسات مدى إغماضها حق الاتجاه الماركسي، الذي يعتبر في إطار الخدمة الاجتماعية رجس من عمل الشيطان. إن ذلك يعكس بوضوح مدى التزام الدراسات بالاتجاه البنائي الوظيفي،

وإن كان يعكس ذلك توجه الباحثين والمؤسسية العلمية والمهنية. توجهها وظيفياً، فإنه يعكس في الوقت ذاته معاداة الماركسية، ذلك الذى يكشف عنه التدريب الأكاديمي على نظريات تتصل بأصل ونشأة المهنة، وطبيعتها التسكينية، ناهيك عن عدم إدراك التطور الحادث في استخدام الرؤى الراديكالية اليوم في إطار الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى الرغم من أن هناك تجديدات في المقولات النظرية للفكر الماركسي في البلدان الأوروبية، واستخدامها من قبل أصحاب الخدمة الاجتماعية في تطور المهنة والعلم، إلا أن الخدمة الاجتماعية في مصر - والفيوم على وجه الخصوص - مازالت تدوير ظهرها لهذا التطور، أو قل أنه إلى الآن لم يصل إلينا بعد مسألة التطورات النظرية بالرغم من أن المراجع الأجنبية تعج بكثير من الإشارات حول ذلك^(*).

إن المتأمل فيما طرحناه قبل قليل يستطيع أن يفكر بطريقة موازية لما سبق، ويمكنه القول أن مجافاة النظريات الأخرى التي تبتعد عن الرؤية الواسعة للبنائية الوظيفية، ما هي إلا نوع من التقلوب النظري، أي أنه وضع للباحثين في إطار نظري محدد. وأنه حتى في إطار هذا التقلوب النظري، فإنه غلب على الدراسات التي نحن بصدد دراستها، أنه تم تجزيئى الاتجاه البنائي الوظيفي باعتباره أحد النظريات السائدة في إطار العلوم الاجتماعية، وبدلاً من استخدامه بطريقة كلية شاملة، فإنه تم تجزيئى مقولاته، واستخدامها بحسبانها نظريات ضيقة. ولما كانت هذه النظريات الصغرى لا تستطيع أن تقوم بمفردها أن توجه أى أطروحة توجهها صحيحاً في الإجابة عن تساؤلاتها أو التحقق من فروضها، فإننا نجد أنها قد راحت تستعين بمفاهيم أخرى ونظريات صغرى حتى تستطيع أن نفي غرضها.

جدول رقم (٢) يوضح الرسائل العلمية حسب المدخل النظري

البيان	العدد	%
١- رسائل استندت على الاتجاه البنائي الوظيفي	٢	٣,٥
٢- رسائل استندت على مفاهيم البنائية الوظيفية	٤٥	٧٨,٩
٣- رسائل استخدمت النظرية الماركسية	--	--
٤- رسائل خاوية من أى التزام نظري	٧	١٢,٣
٥- رسائل استندت على الممارسة المهنية	٣	٥,٢
المجموع	٥٧	١٠٠

(*) راجع في ذلك نص الترجمة للفصل الأول والثاني من الكتاب الذى قمنا بترجمته حول علم اجتماع الخدمة الاجتماعية والذي جاء بعنوان :

Davis M., The Sociology of Social Work, Routledge, London, 1991.

وبالنظر إلى الجدول رقم (٣) الذي يوضح جلة المفاهيم المستخدمة التي انطلق منها الباحثين باعتبارها نظريات صغرى، نجد أن استخدام هذه المفاهيم جاء على النحو التالي، النسق المفتوح استخدم ست مرات بواقع ١٣,٣%، والدور^(*) استخدم سبع مرات بنحو ١٥,٥%، ومفهوم النسق استخدم نحو ثمانية عشر مرة بنحو ٤٠%، ومفهوم الاتصال بنحو أربع مرات بواقع ٨,٨%، ثم استخدمت هذه الدراسات مفهوم الكفاءة والفاعلية ثلاث مرات بنحو ٦,٧%، ثم تأتى مفاهيم بناء القوة والقيمة والمدافعة ونظم المعلومات والسلم الامتدادى مرة واحدة بنحو ٢,٢%^(**).

جدول رقم (٣) يوضح استخدام الرسائل لمفاهيم النظرية بحسبانها نظريات صغرى

النظرية	العدد	%
النسق الاجتماعي المفتوح	٦	١٣,٣
الدور	٧	١٥,٥
النسق	١٨	٤٠
المنظمات	٢	٤,٤
بناء القوة	١	٢,٢
الاتصال	٤	٨,٨
القيم	١	٢,٢
المدافعة	١	٢,٢
نظم المعلومات	١	٢,٢
الكفاءة والفاعلية	٣	٧
السلم الامتدادى والأعمدة	١	٢,٢
المتوازية	--	--
المجموع	٤٥	١٠٠

(*) استخدم مفهوم الدور هنا استخداماً وظيفياً ومؤسسياً، ونتيجة لعد الاطلاع على التطورات التي لحقت بالنظرية الاجتماعية واستخداماتها في إطار الخدمة الاجتماعية، فإنه لم ينظر له باعتباره من المفاهيم المحورية التي تفيد في فهم العلاقات الاجتماعية والشخصية بين الأخصائيين الاجتماعيين أنفسهم وبينهم وبين العملاء، فضلاً عن إدراك التوقعات التي تنتج من خلال السلوك وفق التنظيمات الجديدة في إطار الأطر النظرية المحدثة... انظر في ذلك :

Portman, Personal: Social Role and Personality, Univ. of Chicago Press, 1968.

(**) أخرى بنا أن تشير إلى أن هذه الدراسات لم تستخدم هذه المفاهيم باعتبارها نظريات صغرى بمفردها، وإنما أدخلت معها مفاهيم أخرى مثل الانطلاق من النسق والاتصال معاً، أو من المنظمات والأنساق والمشاركة، والنسق والمنظمات والنسق والدور... الخ.



إنه من خلال التحليل الكمي الذى قدمناه له، ومن خلال التحليل الكيفى الذى قمنا به، يمكننا أن نقدم مجموعة الاستخلاصات التالية :

أولاً : على الرغم من أن هذه الدراسات قد ادعت أنها قد استخدمت النظرية، أو أنها تبنت النظرية، إلا أن الواقع يكشف عن أن دراسات الخدمة الاجتماعية قد أغفلت تماماً النظرية، وإن كانت قد استخدمتها فقط كديكور متمم للدراسات العلمية. إنها لم تعمل على تفعيل هذه النظرية الصغرى فى تأويل أو تفسير الواقع. إن مثل هذه الدراسات قد غاب عنها استخدام النظرية، ذلك الذى اتضح بشكل جلى فى عمليات الفهم أو التفسير أو التأويل، ويدخلها فى إطار ما يسمى بالإمبريقية الفجة أو المتطرفة. وبيد أنها قد ادعت أنها تتبعد عن الأيديولوجية، إلا أنها قد انغمست فيها ليس باعتبارها قد ارتكبت إلى البنائية الوظيفية ومفاهيمها النظرية، ولكن لأن هذه الإمبريقية ما هى إلا نوع من الأيديولوجية.

ثانياً : إن دراسات الخدمة الاجتماعية تركز بشكل ملحوظ على دراسة الوحدات الصغرى، وهذا ما جعل مثل هذه الوحدات تتبعد بشكل جارف فى إطار السياسة. أو بمعنى آخر أن هذه الدراسات جددت بعيداً عن الظروف السياسية التى تفرض إشكاليات مجتمعية واجتماعية بعينها تطل بتأثيراتها على الموصمين بالفقر والمحتاجين.

ثالثاً : إن الخدمة الاجتماعية فى دراستها تركز وحسب على إحدى النظريتين الحاكميتين الكبريين فى دراسة موضوعات العلم الاجتماعى، وراحت تفتت أجزائها، إذ استخدمت مفاهيمها بحسبانها نظريات صغرى، وحيث أن النظرية البنائية هى النظرية الأم والكبرى الموجهة لكل دراستها، فإنها استخدمت مفاهيمها مثل الدور وإعارته مفهوم للنظرية، ومرة أخرى استخدمت مفهوم النسق وألبسته ثوب النظرية وهكذا، ناهيك عن إغفالها للتطورات النظرية الحديثة الذى شهدها مسرح العلم الاجتماعى.

رابعاً : إن الخدمة الاجتماعية وفق استخداماتها النظرية حاولت أن تنظر إلى الواقع فى ضوء المفهوم النظامى والمؤسسى، الأمر الذى جعلها تشيح النظر بعيداً عن مفاهيم الصراع أو حتى المنافسة. إنها بذلك تكون قد جردت دراساتنا من قضية الموضوعية العلمية، وضيق المجال على نفسها فى تناول الموضوعات التى تتسم بالاستاتيكية وليست الدينامية.

خامساً : إن ارتكان الخدمة الاجتماعية على النظرية البنائية الوظيفية وحدها، دمج هذه الدراسات بطابع أيديولوجى محدد، الأمر الذى دفع هذه الدراسات، بالاهتمام بالشكل النظرى دون النظر إلى تطور المعرفة الأستمولوجية.





سادساً : إن تقطيع أواصر النظرية، والتركيز على مفاهيم بعينها من خلال البنائية الوظيفية، يوضح بشكل لا يقبل الجدل عن عدم إدراك لطبيعة المقولات الأبيستمولوجية ليس فقط للتيار الوظيفي، وإنما أيضاً للتيار الماركس.

سابعاً : إن عدم إحاطة الباحثين بالمقولات الأبيستمولوجية للتيار الوظيفي ينبئ بنقص التأهيل الأكاديمي لهم. إن التسطيح في تناول المقولات النظرية، وعدم الإدراك للمقولات النظرية يتضح من عدم إلمام الباحثين بالأصول النظرية للتيار البنائي الوظيفي، ذلك الذي يسأل عنه طبيعة التدريس والكتابات الأكاديمية التي هي الأخرى تعاني من تشويه واضح، أو بالأحرى تعاني من إهمال، حيث التركيز على الجانب الإمبريقي دون اتصال وشيخ بالجانب النظري.

ثامناً : إن الخدمة الاجتماعية وفق تطورها الضيق، نجدها أداة تسكين للأوضاع الاجتماعية، وتمثل حجراً كوداً أمام تبديل الوضعية الاجتماعية للفقراء والمحتاجين، ناهيك عن كونها مهنة مؤسسية تعمل على صيانة الأنظمة التي تعمل في إطارها. إنك تجد في ذلك الإطار أن الأخصائيين الاجتماعيين ما هم إلا أداة النظام السياسي القائم، لذا يصح أن نقول أنهم في هذا الإطار يفتقدون إلى الرابطة العضوية فيما بينهم من جانب، وفيما بينهم وبين العملاء من جانب آخر، وفيما بينهم وبين مجتمعهم من جانب ثالث.

إنه بعد كل ما قدمناه، وفي نهاية هذه الورقة يمكن القول، أن المنتبج التاريخي والأكاديمي لدراسات الخدمة الاجتماعية أنها جاءت خلوا من نظرية خاصة بها، فضلاً عن تخلفها عن الأطر النظرية الحديثة. إن تركيز الخدمة الاجتماعية على نظرية بعينها، جعلها تتفوق على اتجاه نظري محدد، ذلك الذي انعكس بشكل قوى على طبيعته التحليلات والتفسيرات الضيقة، أو قل أنها أضحت ذات اتجاه واحد ووحيد في التحليل الأخير، الأمر الذي أفضى إلى نقص المعرفة الأبيستمولوجية، وعدم قدرتها إلى تكوين نظرية وطنية تتبع من واقعها الاجتماعي الذي تعيش في كنفه.

وقد يرد علينا أصحاب الخدمة الاجتماعية حول قضية النظرية الغائبة، ويقولون أن الخدمة الاجتماعية لا تهتم بالنظرية بقدر ما تهتم بالممارسة. وإذا كان هذا صحيحاً من الناحية الواقعية، فإنه حان الوقت من خلال الوقائع الاجتماعية أن نقيم استدلالاً نظرياً يحكم هذه الوقائع، بدلاً من التشرذم النظري الذي تحيا الخدمة الاجتماعية في إطاره. إننا اليوم لا نحتاج إلى الممارسة بقدر ما نحتاج إلى إعادة النظر في المقولات النظرية التي تحكم توجيه هذه الممارسة. إن إعادة النظر في الممارسة - الطقوس الأدائية والمهارية - سوف يساعد الخدمة الاجتماعية في تدشين بناء محكم يميز طبيعته ويكمل من تركيبه النظري والمنهجي، ذلك الذي يبتعد عن منهج سير العمل في الخدمة الاجتماعية الذي يركن إلى اعتبارات أخلاقية لا علمية بالأساس.





إن تركيز الخدمة الاجتماعية على عملية الأداء المهني، باعد بينها وبين تكوين نظرية خاصة بها تحكم تناولها المنهجي والأبستولوجي، فضلاً عن معاندتها لتطور معرفتها العلمية وإضفاء فهما - بالمعنى الفيبيري - وتأويلاً واقعياً للقضايا التي تتناولها. إن تكوين نظرية خاصة بالخدمة الاجتماعية من شأنه أن يعلى من قدر أعمال الرؤية الكلية، فضلاً عن عدم تفتيتها للقضايا، تلك التي يسأل عنها استخدامها لمقولات مفهومية جزئية، بدلاً من تسليحها بإطار فكري واسع.

وعلى الرغم من الترويج الحادث اليوم لاستخدام النظريات الصغرى أو المتوسطة المدى في إطار العلوم الاجتماعية، إلا أن هذا الفعل لم يأت بجديد في إطار الاكتمال النظري، الأمر الذي جعله نوعاً من الخيانة والتآمر على النظرية، ذلك الذي لا يؤدي إلى سير المشكلات الواقعية بطريقة صحيحة أو كلية. إن تفتيت النظرية إلى مجموعة من المفاهيم، واتخاذ هذه المفاهيم كموجهات نظرية يفرض نوعاً من التسطيح النظري، ناهيك عن تناول مشكلات الواقع بطريقة تجزيئية غير شاملة وغير جدلية أيضاً.





الفصل الأول
العلاقة بين علم الاجتماع
والخدمة الاجتماعية:
فهم خاطئ



مارتن دافيز

العلاقة بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية :

فهم خاطئ

يمكن للمرء أن يفهم العلاقة بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية من خلال طريقين رئيسيين، فكما هو واضح من العنوان، فإن القارئ يمكنه أن يكتشف الخدمة الاجتماعية من خلال نظرة تحليلية لعلم الاجتماع. وقد يظن القارئ أن ذلك سهلاً يسيراً، ولكن العكس هو الصحيح، إذ أن ذلك يتضح من خلال ممارسات الخدمة الاجتماعية التي تتخذ من الواقع ومعطياته، إشكاليات تتحول إلى نوع من النقد في إطار علم الاجتماع.

وإذا كان ما سبق يمثل الوجه الشائع في استخدام الخدمة الاجتماعية للوقائع الاجتماعية، فإن ثمة طريقة أخرى يمكن أن ندفع بها، وهي الطريقة التي أوضحت من الصعوبة بمكان مقاومتها. فإذا كان الأدبيات توضح الطبيعة المتنوعة التي تنتم بها الخدمة الاجتماعية في الواقع، فإن هذه الأدبيات ذاتها تكشف عن تعدد أوجه استخدام علم الاجتماع، فضلاً عن تعدد آلياته وأساليبه. إننا هنا نسعى وحسب إلى سبر غور المداخل المتباينة التي يتخذها علماء الاجتماع للوصول إلى موقف عام يحكمه. إنه من خلال اتخاذنا للخدمة الاجتماعية كمثال نستطيع من خلالها أن نضع أيدينا على مسألتين، الأولى تتمثل في كيفية تناول وفهم علم الاجتماع لظواهر الاجتماعية المعقدة، أما المسألة الأخرى فتتعلق بكيفية استفادة الخدمة الاجتماعية من المسائل النظرية في علم الاجتماع وكيفية تطويرها في دراسة قضايا خاصة باهتمامها.

يجدر أن نشير في هذا الصدد إلى أن موضوعات علم الاجتماع في نهاية القرن العشرين لم تعد من الأشياء العسيرة سواء في كنهها أو في تناولها. إن ذلك يعود إلى مواكبته للطبيعة المعقدة التي يتسم بها المجتمع الإنساني. إن الطبيعة المعقدة للمجتمع الإنساني تتطلب فيها خاصاً وصحيحاً، ناهيك عن مجاهدته في وضع مداخل نظرية "وأيدولوجية" متعددة تسعى إلى تفسيره على كافة الأصعدة. وإذا كانت هذه المداخل النظرية منها ما يتصل بالرؤى الكلاسيكية والواسعة في التصدي لتفسير ظواهر المجتمع الإنساني، فهناك أيضاً المداخل الحديثة والضيقة في الوقت ذاته التي تهتم على سبيل المثال باللغة لتفسير العلاقات الاجتماعية وآليات الاتصال بين الفاعلين الاجتماعيين.

وأخرى بنا أن نسجل هنا، أنه إذا كانت هناك من المنظورات الحديثة التي تهتم باللغة لدراسة وفهم آليات الاتصال، فإنه ثمة حاجة ملحة تفرضها وضعية الاجتماع لحساب مخاطر الإشكاليات المنهجية ولتطوير أنساق التحليل الخاصة لفهم عمليات التفاعل الاجتماعي (اللفظي)، ذلك الذي يتضمن موضوعات مزدوجة وأحياناً متناقضة، تتضح في

الجدل السوسيولوجى الذى يتخطى حدود ما بعد الإمبريقية ويمتد إلى النثولوجيا وما بعد الميتافيزيقا.

إن الجدل السوسيولوجى الحادث فى حقل علم الاجتماع فرض نوعاً من التنوع سواء فى الاهتمام أو التناول، ذلك الذى أفضى بدوره إلى حدوث صراعاً حروراً بين المشتغلين فى هذا الحقل. إن الصراع بين علماء الاجتماع حول القضايا النظرية والمنهجية لم تكن فحسب بسبب التعقد الاجتماعى، ولكن كانت بسبب العقائدية السائدة بينهم حول قضايا الوجود والمطلق والظواهر غير المرئية والقوى الغيبية والمعرفة المطلقة التى تشكل صعوبة فى فهم ووعى غير المتخصص. وإذا كان ذلك يحول دون فهم وإدراك غير المتخصص لهذه القضايا، فإن الوضع يزداد صعوبة إذا ما طبقنا المداخل النظرية المتصارعة على موضوعات الخدمة الاجتماعية. إنه من هذا المنحى، فإن هذا الكتاب الراهن يسعى إلى إمدادنا برؤية واضحة لانعكاسات تطبيق هذه المداخل على منطقة هامة من الاهتمام العام.

وعلى ذلك فإن الخدمة الاجتماعية نفسها لم تكن ذات اهتمام واحد ووحيد من حيث الدراسة والتحليل وإن ذلك ينفى ما وجه إليها من انتقادات، خاصة الانتقاد العام الذى مؤداه أن القائمين على أمور هذه المهنة يسعون إلى تحقيق مساعدة الناس فحسب. أو بمعنى آخر، أن الأخصائى الاجتماعى يسعى فقط فى إطار الواقع الاجتماعى إلى مساعدة الناس وفقاً لأهداف مهنته دون اعتبار لأى من الخلافات النظرية أو التحزب النظرى. إن مثل هؤلاء - أقد الأخصائيون - من خلال مهنتهم غالباً ما يؤدون روتين يومى واضح وملحوظ، وهذا الدور يتخلص فى القيام بالأعمال المكتبية مثل حفظ السجلات وكتابة التقارير وحضور الاجتماعات وعمل الزيارات المنزلية ومقابلة العملاء وإجراء المكالمات التليفونية مع العملاء وحضور جلسات المحاكم وإقامة وحضور المؤتمرات ومشاركة وتنظيم الاجتماعات وتقويم المساعدات.. الخ. ولكن فى هذا الصدد يثور تساؤل هام مفاده: هل يوجد لأى ملاحظ خارجى أفكار مخالفة عن طبيعة مهنة الأخصائى الاجتماعى ؟ إن الإجابة على التساؤل الذى طرحناه توا يتلخص فى وجود أفكار مخالفة فعلاً لدى أى ملاحظ خارجى - حتى غير علماء الاجتماع - عما يقوم به فعلاً الأخصائى الاجتماعى. إن الأفكار لدى الغير توضح أن مهنة الأخصائى الاجتماعى - نظرياً - تتباين تماماً عن الممارسة الحقيقية لمهنة الخدمة الاجتماعية، خاصة فى تكتيكاتهم أو آليات العمل الفعلى. إنهم بشكل أو بآخر، بالإضافة إلى ما سبق، يتباينون فيما بينهم سواء فى العمل الحقيقى أو حتى فى التكتيكات المستخدمة فى الواقع الميدانى.

وإذا كان ثمة اختلاف بين هؤلاء، فإن ثمة تشابهاً مماثلاً فى الاختلاف بين العملاء الذين يبالغون فى مهمة الخدمة الاجتماعية وأهدافها، الأمر الذى يدفع القائمين على رأس مؤسسات الخدمة الاجتماعية والعمل الاجتماعى على المبالغة فى أهمية المهنة وتقلها النسبى فى المجتمع. إن ممارسى الخدمة الاجتماعية والعملاء يضعون ثلة من المعايير

المبالغ في تحقيقها عملياً، الأمر الذى يجعل من مهمة التعريف بالخدمة الاجتماعية مسألة صعبة التحقيق، خاصة إذا ما وضعناها على المحك الاجتماعى والسياسى. إننا هنا بصدد صعوبة فى وضع تعريف للخدمة الاجتماعية، خاصة إذا ما أدخلنا فى الاعتبار المعايير والإمكانات المتاحة من جانب آخر.

إن الاختلاف الواضح بين هذه المواقف يجعلنا أمام وضع ملغز أو محير، وهو ما يجعل مضمار الخدمة الاجتماعية أرضاً خصبة أمام تحليلات وتفسيرات وتأويلات علم الاجتماع لها. وبغض النظر عن هذا الوضع المربك والمحير، فإننا نود أن نشدد على قضية هامة كنا قد أشرنا إليها قبل قليل، ألا وهى قضية استخدام الخدمة الاجتماعية للمداخل النظرية المتعددة فى علم الاجتماع. إن استخدام الخدمة الاجتماعية للمداخل النظرية المتعددة فى علم الاجتماع أفضى إلى وجود كوكبة من الدراسات الإمبريقية الخاصة ذات الملامح النظرية المحددة. إن مجموعة من هذه الدراسات قد أوضحت أن الأخصائيين الاجتماعيين يتمتعون بدرجة عالية من الشخصية أو الذاتية فى فعاليتهم أو فى أعمالهم، وهذا ما يتضح ليس فقط فى تأثيرها على كيفية قيامهم بأعمالهم التى قد لا تكون شائعة فى مهن أخرى، ولكن أيضاً فى كيفية ما يقومون به، ونوعية هذه الأعمال وما يتصل بتدريبيها (بوسويل ١٩٨٥).

وإذا كان غير المتخصص يستطيع أن يضع يده بسهولة على ما يضطلع به الأخصائى الاجتماعى، وأن يقوم بشخصيته وأدواره، فإن فى الوقت عينه، لا يستطيع أن يستدل على أدواره السياسية بسهولة. إن الأهمية السياسية والغرض من وراء ذلك تفرض علينا ضرورة إيجاد مدخل سياسى لفهم ما يقوم به علماء الاجتماع حينما يشرون فى فهم أغراض الخدمة الاجتماعية. إن تطوير مدخلاً نظرياً لهذا الغرض يتطلب إنشاء علم خاص يمكن أن ندعوه "بعلم اجتماع الخدمة الاجتماعية". ولا يعنى ذلك أن هذا العلم غير موجود، أو غير قائم البتة، وإنما العكس صحيح، إذ أن هذا الدرب يتحقق وجوده الواقعى فى إطار المملكة المتحدة، ذلك المجال الذى فرض حالة فى إطار الجامعة، وأنشئ له تخصصاً قائماً بذاته.

وما ينطبق على الصعيد السياسى، حيث صعوبة تحقق أدوار الأخصائى، ينطبق أيضاً فى مجال تدعيم عمليات التنمية العقلية الذى ينتفى فيه أو يصعب تشكيل نموذج من شأنه أن يمد جسور الارتباط بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية. وحيث أن ذلك كذلك، فإن هناك محاولتين قد مستا هذه المهمة من قريب، الأولى كانت فى علم ١٩٥٩، والذى تم نشرها "ووتون" Wooton فى كتابه المعنون : علم الاجتماع والمرض الاجتماعى والذى من خلاله حاول أن يخلص إلى : "... أن اللغة التى يعمل من خلالها وبها الأخصائيون الاجتماعيون، لا ترتبط البتة بالعمل الذى يقومون به. برغم أن أعمالهم تعتمد على الشكل العقلانى والمنطقى فى الوقت أنه..." ("ووتون Wooton ٢٧٩ : ١٩٥٩).

ويجدر أن نشير إلى أنه على الرغم من أن كتاب "ووتون" المشار إليه قبل قليل يحاول أن يسم الأخصائيين بالحساسية المفرطة والعمل المنطقي، إلا أنهم كانوا يفتقرون للمشاعر والوعي أنهم كانوا يعملون بشكل جامد، أو في مجافاتهم لتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية في الواقع. إنه لذلك كان لتأثير كتاب "ووتون" الأثر الكبير في وعى الأخصائيين بهذه العوامل، الأمر الذي جعلهم يطورون من مهاراتهم في عملية الممارسة المباشرة لمهنة الخدمة الاجتماعية، مما جعل هذه المهنة تلقى قبولا غير منقطع النظير، خاصة حينما تلاقى الأخصائيون عملية مجافاة المشاعر وتأسيس الوعي. ومن المهم أن نعي هنا أنه إذا كانت قد نجحت الخدمة الاجتماعية في هذا الشأن، فإنه لا ينبغي أن نغفل دور وأهمية علم الاجتماع في هذا الصدد.

وحيث أن هنا تتوضح المحاولة الأولى، فإن المحاولة الثانية تشير إلى بعيد حقبة السبعينات، خاصة حينما وجهت سهام النقد للنظام الرأسمالي بطريقة راديكالية للكشف عن مواطن ضعفه - اجتماعياً - وكيف أنهم من خلال ذلك صاغوا هوية علم الاجتماع بطريقة واضحة من خلال ما يسمى باليسار الراديكالي أو النقدي الذي حاول أن يكيل انتقاده لكيفية استمرارية التكوينات الاجتماعية الرأسمالية. وفي الإطار نفسه، يمكننا أن نكشف عن العلاقة المتبادلة بين المعرفة والنظرية والتراث أو الأدبيات من ناحية، وبين الممارسة من ناحية أخرى، تلك التي من خلالها نستطيع أن نقف على قدرة الأخصائي الاجتماعي في الحد من العواقب المدمرة لأساليب تدخلهم، فضلا عن الوقوف على قدر اهتمامهم بما ينجم عن هذه العواقب.

وفي ضوء ذلك، نجد أن (كوريجان وليونارد ١٩٧٨) Corrigan and Leonard قد تحركا من محطة مجافاة النظرية إلى الوصول إلى محطة التطبيق. أو بمعنى آخر، أنهم قد تحولوا من النظرية إلى التطبيق. أنهم في هذا الصدد ناقشوا كيف يمكن أن تتحول عملاء الخدمة الاجتماعية من التحالف مع الطبقة الحاكمة، إلى قدرتهم على شن وإدارة المعارك ضدهم. إنهم بذلك أرادوا أن يزدوا من عملية الوعي لدى عملاء الخدمة الاجتماعية، لكي يستطيعوا أن يدخلوا في صراع مع هذه الطبقة ومع النظام السياسي الذي يعمل على تأييدها.

إن ما سبق لا يمكن اعتباره من المقولات الحديثة، إذ هي تجديد لما هو قديم، فضلاً عن أنها تمثل في هذا الإطار تطويراً لما جاء به "هيرود" Heraud عام ١٩٧٠، الذي نادى بضرورة إيجاد وثيقة جديدة من شأنها أن تفرض طغيانها الإيديولوجي على الخدمة الاجتماعية. إن "هيرود" أراد أن يطور وثيقة أيديولوجية من خلال المقولات النظرية لعلم الاجتماع، لكي تلقى بظلالها على الخدمة الاجتماعية. وإذا كان "هيرود" أراد أن ينهي إلى الأبد عملية إفراغ الخدمة الاجتماعية من المضمون الأيديولوجي، فإن "سميكن Simpinkin" قد حذا حذوه إذ رأى أنه يمكن أن تطور من الخدمة الاجتماعية كمهنة، فبدلاً من كونها مهنة تساعد العملاء أو الناس، فإنها يمكن أن تكون ناقدة للمجتمع. وفي الإطار ذاته حاول

أن يقدم بديلاً ثورياً للخدمة الاجتماعية، وأن يجعل منها واحدة من المهن القليلة التي تضطلع بمهمة التغيير، أو باعتبارها قاعدة لإنشاء وتدشين فلسفة جديدة. (سيمبكين 1979 : 152-160).

وأياً كانت قوة المناقشات المستخدمة من الذين يرون في الخدمة الاجتماعية أداة لتسكين الأوضاع، وحجراً كئوداً لإنصاف الفقراء، وباعتبارها مهنة مؤسسية تعمل على صيانة الأنظمة التي تعمل في إطارها، فإن هؤلاء يرون أن الأخصائيين الاجتماعيين يعتبرون الأداة الفاعلة في ذلك، باعتبارهم عملاء للنظام السياسى. ومن الأنصاف إن نذكر هنا، إنهم إذا كانوا يستندون في ذلك إلى ما طرحه علم اجتماع التنظيم من فكرة ساذجة، ترى أن الأخصائى الاجتماعى والعملاء يفتقدون إلى الرابطة العضوية فيما بينهم، فضلاً عن ضعف الاهتمامات الشخصية والمعتقدات النظرية والوعى الاجتماعى التي يمكن من خلالها أن يكونوا ذوى مصالح واحدة، ومن ثم يمسون قوة دافعة داخل أى جماعة مهنية.

وحيث أن الخدمة الاجتماعية تنفقر في ممارساتها إلى تعريفات واضحة لمفاهيم المعتقدات النظرية والأيدولوجيا والوعى الاجتماعى والمصالح الاجتماعية، فإن "كوهين Cohen" فى عام 1975 قد تصدى لهذه المهمة من خلال واقع وممارسات الخدمة الاجتماعية. ففي إحدى مقالاته التي نشرها مع مطع الثمانينات، نجده يبذل جهداً فائقاً لكي يطور من شأن هذه المهنة ويضعها في ثوب جديد. إنه حاول أن يضيف عليها ملمحاً مخالفاً لما كانت عليه. فبدلاً من عمليات التسكين التي كانت تقوم بها، حاول أن يجعل منها مهنة ثورية، ولكنه في ذلك أبتعد عن الماركسية، إذ ركز جل اهتمام على الممارسة بدلاً من الارتكاز على النظرية. إنه في هذا الشأن حاول دمج النظرية مع الممارسة حتى يضمن عملية عدم تبدل المعتقدات، وتثوير الواقع من خلال عدم جدوى عملية المساعدات. إن تطويع "كوهين Cohen" الذى أوضحناه قبل قليل مؤداه أن يعمل الأخصائى الاجتماعى فى ديمومة، أو بمعنى آخر أن يظل دور الأخصائى غير منتهى عند حد تقديم المساعدات، حتى يمكن أن يضع حداً بين الأهداف قصيرة المدى والأهداف طويلة المدى. إنه ينبغي ألا ينتهى دوره عند نقاط محددة ترتبط بأداء وظيفته ودوره، وإنما يتواصل مع هذا الأداء ويستعداه حتى يصل إلى دوره الحقيقى الذى يتمحور حول تقديم النصيحة، أو بالأحرى أن يكمل دوره حتى يبلور عملية الوعى الاجتماعى. إن الممارس الاجتماعى لابد أن يهرب من أدواره التي من شأنها أن تعمل على تأمين حال المؤسسات القائمة، وأن يجعل من ذاته كادراً نشطاً، حتى يدمر وظيفة الخدمة الاجتماعية العلاجية التي تعمل دوماً على رتق التناقضات الاجتماعية القائمة التي يسأل عنها الدولة وأوارها الانحيازية.

وإذا كنا هنا نؤرخ لبداية تحول اهتمام الخدمة الاجتماعية من كونها مهنة مؤسسية تعمل على تدعيم نظام الدولة، فإننا فى الوقت نفسه نؤرخ لبداية ولوج الخدمة الاجتماعية طريق الاحتجاج والثورة. إن انسحاب الخدمة الاجتماعية من جذورها الاساتيكية، لم يجلب إلا العناء وعدم الارتياح لها. فخلال الثمانينات وتحت تأثير علماء الاجتماع نجد أن

فوكولت Foucoulت فى عام ١٩٧٥ يقدم تفسيراً فى ضوء مفهومى قوة والضبط والعقاب لكيفية وأد التغير فى المجتمع الحديث. إن هذين المفهومين يشيران إلى وضعية اجتماعية سادت فترات تاريخية طويلة، كان من خلالهما أن فرضت معايير الدولة على سكانها، وحاولت من خلالها أن تؤمن ذاتها، وأن تفرض من خلال هذا التأمين، تأميناً مماثلاً للطبقة التى انحازت إليها (سمارت Smart ١٩٨٩ : ٨٠). إنه فى ضوء حجز التغير فى هذه المجتمعات، نجد أن من يعمل بمؤسسات الرعاية الاجتماعية - الأخصائيون الاجتماعيون - قد خرجوا عن نطاق العمل بالعدل، فضلاً عن إساءتهم لفهم طبيعة النظام القائم وانحيازاته، الأمر الذى جعل البعض يطلب استخدام القوة لغرض تأثيرها. ولكن فى هذه الحالة تتبدل الدولة فى استخدامها للقوة، ليحل محلها العملاء، وذلك طمعاً فى زيادة تأثيرها على عملية التنمية من جانب، ولتأسيس فعلها الثورى الذى لا يمكن أن يأتى - من وجهة نظرهم - إلا عن طريق الفهم التحليلى الصحيح لكل من الأخصائيين والعملاء على حد سواء.

وعلى هدى ما سبق، فإن يمكن القول بأن الخدمة الاجتماعية نفسها باعتبارها تنظيمات خدمة، فما هى إلا تنظيمات راعية للخدمات فحسب، بالإضافة إلى كونها راعية لموظفيها : "... أينما ننظر نكتشف أنه تحت ضغوط الإدارة والتعسف الوظيفى، توجد مهن راعية مثل الخدمة الاجتماعية.. " (سكول Scull ١٩٨٩ : ١٥٠).

إن المشكلة الجوهرية تكمن فى المنظور الضيق الذى تنظر من خلاله الخدمة الاجتماعية للقضايا المجتمعية، ذلك الذى يتباين عن المنظور الواسع الذى ينتشر بين علماء الاجتماع خاصة المهتمين منهم بالنظرية الاجتماعية. إن هذه المنظورات الواسعة لا تمثل فقط اهتمامات الأفراد، وإنما فى الواقع تباعد بينها وبين الفردية التى غالباً ما تكون غير مسموعة أو ضعيفة التأثير. إنه فى ضوء ذلك ننادى بضرورة أن تكون للخدمة الاجتماعية رؤية واسعة ورحبة، تبتعد فيها عن الرؤية المؤسسية أو النظامية، ناهيك عن ابتعادها عن الرؤية الضيقة للرعاية. إنها بشكل أو بآخر، لابد أن توسع من مضمون رعايتها وخدمتها، وأن تكون خادمة للمجموع وليس للقلة، أو بمعنى آخر أنها لابد أن تخلع إلى الأبد عن نفسها أن تكون حامية للطبقة الحاكمة.

إن الرؤية الواسعة التى ننادى بها من أجل أن تعمل بها الخدمة الاجتماعية، لا ينبغي أن تخاصم فى الوقت عينه الخصائص المهنية الأخرى الواجب توافرها فى الأخصائى الاجتماعى. وفى هذا الإطار يتحدد على الأخصائيين وفق هذا التسلح أن يمدوا جسور العلاقات الدينامية فيما بينهم، وكذا بين الآخرين وخاصة علماء الاجتماع. إن مد جسور العلاقات التى المحنا إليها يمكن أن تساعد فى تحقيق من نصبوا إليه، ألا وهو إنجاز المجتمع المحجوز، أقصد المجتمع الذى يتم فيه إشباع الحاجات دون فرقة بين من يملك ومن لا يملك.

وبالطبع فإن ما سبق طرحه يمثل الأبعاد السياسية بشكل لا يقبل المواربة، خاصة ما سمّ نقده من قبل السوسيولوجيين لعمليات الاضطهاد والاستغلال الاقتصادي والتفاوت الاجتماعي والتغير الاجتماعي. إن الأخصائي الاجتماعي وفقاً لما سبق يكون في مواجهة مع الجماعات الأخرى التي تسعى إلى إدارة المعركة من أجل الأتيان بالمجتمع الجديد، فضلاً عن أنه يضع العقبات التي من شأنها أن تطيل من عمر النظام الجائر. إن الحقيقة الإمبيريقية تفرض ضرورة أن يتحول الأخصائي الاجتماعي إلى جزء متصل مباشرة بالعملية الثورية، وأن يستغل مهارته التي تعلمها من أجل إنجاز ذلك. وأنه لكي يتم ذلك لابد أن يتعلم أمور الممارسة الاشتراكية، وأن يمد بصره إلى النظرية السوسيولوجية وإمكانياتها التي يمكن الاستفادة منها في الأهداف التنظيمية للخدمة الاجتماعية. إن ما سبق يمثل بالنسبة لنا أملاً وحلماً نسعى إلى تحقيقه، ذلك الذي ينتفى وجوده اليوم في إطار الخدمة الاجتماعية.

ولا غرو أن عمل الاجتماعيين له تأثير قليل على الخدمة الاجتماعية، وهذا ما يتضح تاريخياً، وربما ذلك يعود إلى طبيعة الموضوعات التي يتناولها كل منهما، والوظيفة المخالفة لهما أيضاً. إن علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية يتباينان عن بعضهما في كل من النشأة والوجود وحتى الوظيفة، وهذا ما ينعكس بطبيعة الحال على طريق التناول والتحليل. إن ثمة فارقاً بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، ذلك الفرق الذي يتضح بشكل جلي في نقد الأول للنظام، وتعايش الآخر مع النظام. إن علم الاجتماع في إطار نقده للواقع الاجتماعي يسعى إلى تجاوز التناقضات الاجتماعية الحادثة فيه، بينما تعمل الخدمة الاجتماعية على رتق التناقضات التي يساهم في إحداثها النظام الاجتماعي. إن علم الاجتماع لا يمكن أن نخيله وفقاً لوظيفته أنه يسعى إلى أن يتكيف مع الأوضاع الراهنة، ولكن العكس هو الصحيح، إذ يعمل على فض التناقضات والخداعات التي تفرضها المجتمعات الإنسانية.

وإذا وافقنا على الطرح السابق، فإن ذلك سوف يجر على الفاعلين الاجتماعيين مجموعة من الإشكاليات. إن مجموعة التوقعات التي أُلقيت على كاهل من تتوفر فيهم القدرات الخاصة للنقد في إطار المجتمع سوف يضعف الثقة بالعاملين بالخدمة الاجتماعية وأصحاب المهن المتشابهة، وفي الإطار عينه سوف يسعى إلى دق أسفين بين علماء الاجتماع وعلماء الخدمة الاجتماعية، على أساس أن مجال الاهتمام واحد، ولكن التحذّب ليس واحداً. فعلى سبيل المثال، إذا كنا نتصدى للدفاع عن الفقراء أو الأقليات، فإن كلا التخصصين سوف يواجه بمسائل تتعلق بحقيقة قوة الدولة وسيطرتها في ذلك. فالأخصائي الاجتماعي سوف يمثل لتعليمات الدولة ويسعى إلى تحقيق شرعيتها باعتباره أحد أدواتها، أما علماء الاجتماع فإنهم سوف يواجهون انتقاداتهم دون مواربة من أجل تعديل نقاط الضعف وتجاوز الوهن الذي خلفته سياساتها.

والحقيقة أن كلامنا السالف لا يعنى أن ثمة اتفاقاً عاماً عليه بين السوسيولوجيين، وحيث أن هناك من يسخر من هذا الاتجاه، فهناك أيضاً من يؤمن بضرورة تجييش كل الأدوات من أجل الحفاظ على النظام القائم، باعتبار أنه ليس فى الإمكان إبداع مما كان. أنهم بذلك يؤمنون إنه كان هناك بد من عملية النقد، فلا ينبغى أن يؤدى النقد إلى تجاوز ما هو قائم أو أن يتسم بالثورية، ولكن لابد أن ننقد حتى نقوم بعملية التطوير، شريطة أن نقدم النقد مشفوعاً بتقديم المشورة من أجل تلافى الهنات أو العيوب. إن "سكول" scull يعقب على ذلك فيقول :

".. إننى واع بما نعيشه من ضغوط. فليس كافياً أن نقوم بالنقد السلبي، فليس من الحكمة أن نتحدث بكلمات قوية تعمل على التحريض، ولكن ينبغى أن نقدم النقد مشفوعاً ببرنامج عمل من شأنه أن يعمل على التحسين والانتقال بالمجتمع إلى درجة أفضل فى سبيل تطوره وتقدمه..." (سكول Scull ١٩٨٩ : ١٦٤ - ١٦٥).

إن سكول Scull فى ذلك يسعى إلى وجود طرح إدارى من شأنه أن يعمل على حل المشكلات وتحسين فرص الحياة، أو بالأحرى يسعى إلى طرح وسيلة من شأنها أن تعمل على إقناع الآخرين بالمشاركة فى تطوير فرص الحياة، وذلك على طريق المشاركة بالرأى وليس بإقامة الانتقادات الجارحة التى تعمل على تثوير الواقع وإزاحة النظام القائم. إن معظم التحليلات السوسيولوجية التى تعاملت على سبيل المثال مع الفوارق الطبقيّة تجعل من الصعوبة بمكان على الأفراد أن يستجيبوا إلى ما يدعون إليه فى هذا الصدد. بمعنى آخر أنه وفقاً للتحليلات الاجتماعية لأمر عدم المساواة الاجتماعية، سيجد هؤلاء مقاومة من قبل "السراة" فى المجتمع، أى المتميزين اجتماعياً، وكذا سيجد مقاومة شديدة لتحقيق إستراتيجياتهم.

وإذا كان ذلك يمثل حقيقة، فإنه يمكن أن يتم ذلك فى إطار الشرعية، أو بالأحرى من قبل المؤسسة السياسية، التى بإمكانها أن تفعل فعلها فى ذلك بالشكل المقبول. إن تدخل المؤسسة السياسية (الدولة) فى ذلك أمر هام، حيث يمكن من خلالها أن تكبح جماح القوى الاجتماعية الفاعلة فى عملية الصراع الاجتماعى.

وبالطبع لو قبلنا الطرح السابق، فإننا سوف نجد أنفسنا أمام كارثة محققة. فحيث أن الإحصائى الاجتماعى يمثل أحد أضلاع النظام السياسى الذى يعمل دوماً على نزع فتيل الصراع الاجتماعى، ويعمل أيضاً على إقامة التوازنات الاجتماعية، فإنه لا يستطيع أن يواجه ظلم الدولة، أو أن يعلن صراحة عما يتم من عدم المساواة فى إطار سياستها، وإلا قبل أن يطرد خارج أسوار الجنة التى دائماً ما يعد النظام بالعيش فى كنفها.

إن الأخصائى الاجتماعى الذى يقف فى مواجهة ظلم الدولة، أو الذى يتصرف بناء على السياسات التى تؤتى فعلها فى هذا الإطار يصبح العنصر الفعال فى تقرير الإستراتيجيات الاجتماعية العادلة، وهو فى الوقت ذاته الذى يسلم بأن ثمة جوراً وظلماً تفرضه الدولة فى إطار تقرير إيديولوجيتها. إنه فى هذا الإطار سيصبح محرضاً أو

متمرداً على الدولة وسياستها. ووفق هذا السيناريو ستجد كوكبة من الأخصائيين لا يفعلون ذلك، إذ أنه في إطار دوره في النسق العام لن يقبل أن يصبح العنصر الفعال في تقرير الإستراتيجيات الاجتماعية العادلة، وهو في الوقت ذاته الذى يسلم بأن ثمة جوراً وظلماً تفرضه الدولة فى إطار تقرير إيديولوجيتها. إنه فى هذا الإطار سيصبح محرصاً أو متمرداً على الدولة وسياستها. ووفق هذا السيناريو ستجد كوكبة من الأخصائيين لا يفعلون ذلك، إذ أنه فى إطار أدوارهم فى النسق العام لن يقبلوا إلا الحلول التى تقدمها الدولة، إذ ليس لديهم من الملكات الشخصية التى تدفعهم إلى قبول ذلك، ناهيك عن خضوعهم لعمليات التنظيم ومعايير الطبقة المسيطرة.

إنه مما سبق نفهم أن الأخصائيين بحكم أوضاعهم الوظيفية ليست لديهم أى اختيارات فى قبول أدوارهم الجديدة. فلا هم يستطيعون أن يستغنوا عن وظائفهم وأدوارهم، ولا هم يستطيعون أن يلعبوا دور المحرض فى إطار قوة يد الدولة وبطشها. إنهم فى ذلك يخضعون تماماً للتوجهات السياسية التى تسعى إلى فرض قيود معينة على التوجهات الذاتية أو الإرادية. إن الخدمة الاجتماعية وفقاً لذلك تعد مهنة مثالية تنصاع لأوامر سلطوية، أو هى بالأحرى تعد جناحاً مثالياً أو قل رومانسياً يسعى إلى تأجيل عملية المواجهة بين الطبقات الاجتماعية المتناقضة فى المجتمع. إن عمل الخدمة الاجتماعية فى التحليل النهائى يسعى إلى تأسيس وتعزيز الإدارة السياسية، وهذا ما يجعلها تتفصل عن انتماءاتها الاجتماعية، وتدير ظهراً لأوضاعها الاجتماعية، فضلاً عن تناسى أدوارها التى أكلها إليها المجتمع.

ليس من شك فى أن ثمة خلافاً واضحاً وحرماً بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية سواء فى عملية الممارسة أو فى القضايا والتحليلات التى فرضت طبيعة دراسة كل منهما، فضلاً عن تأثير العوامل الواسعة والمعقدة التى شكلت اهتمام كل منهما. إن التباين بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية أمر لا ريب فيه، وذلك بحكم طبيعة الموضوعات التى يتناولونها. فحيث أن علم الاجتماع يهتم بالرؤية الواسعة، وأن الخدمة الاجتماعية تهتم بالتحليل المصغر دون ارتباطها بالإطار العام، فإن هناك من الدراسات التى خالفت ذلك إذ حذت حذو علم الاجتماع وقدمت رؤاها وتحليلاتها فى إطار الرؤية الكلية الشاملة. وإذا كان ذلك يخص نفرأ قليلاً من أصحاب الخدمة الاجتماعية، فإن الصفة الغالبة لها تعبر بحق عن الالتزام بالطريق التقليدى الذى إن عبرنا عنه بشكل أوضح، فإنه يكون نموذجاً روتينياً شائعاً يعبر بصدق عن الخط العام لسياسات الدولة. إن الأخصائيين الاجتماعيين ليس لديهم سوى الالتزام بالخطوط العامة الإرشادية للمؤسسات التى يعملون بها، تلك التى تعطل قدراتهم وأسلوبهم الخاص فى العمل.

وإذا كان ما سبق يمثل صيغة التباين بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، فإن هناك صيغة اتفاق بينهما. فثمة قاسم مشترك هناك، ذلك الذى يتعلق باستحضار الخدمة الاجتماعية لبعض نماذج التحليل والمداخل النظرية السائدة فى علم الاجتماع. إن الخدمة



الاجتماعية فى دراستها تركز وحسب على إحدى النظريتين الحاكميتين فى دراسة موضوعات علم الاجتماع، التى أخذتها كنظرية كبرى، وراحت تستخدم مفاهيمها بحسبانها نظريات صغرى. فإذا كانت النظرية البنائية الوظيفية هى النظرية الأمر والكبرى لكل دراساتها، فإنها حاولت أن تجتزئ منها ما يفيد لدراساتها، فتارة تستخدم مفهوم الدور وتعيره مفهوم النظرية، وتارة أخرى تستخدم النسق وألبسته هو الآخر ثوب النظرية. وهكذا...

ويجدر أن نشير هنا إلى أن الخدمة الاجتماعية فى هذا الصدد حاولت بطريقة نظامية أن تستخدم النظرية دون الالتفات إلى مسائل الصراع تماماً، ولا حتى أن تطرحه باعتباره نوعاً من المنافسة. إنها حاولت أن تتناول الأشياء فى ضوء الخواء الإيديولوجي. إن التزام الخدمة الاجتماعية بهذه المداخل النظرية الضيقة، ساهم هو الآخر فى تضيق مجالات الاهتمام والدراسة، بل أفضى إلى تقليديه واضحة فى تناول الموضوعات. فحيث أن ذلك كذلك، نجدها أيضاً ولجت ميادين بعينها مثل التنمية السياسية والخدمات الاجتماعية والإدارة والسكان ومشاكل التنمية، وفى الوقت عينه ابتعدت عن القرار السياسى والسلطوى والصراع والأقليات وغيرها من الموضوعات التى تمس مباشرة سياسات الدولة.





الفصل الثانى
تأسيس النظرية المعاصرة
لعلم اجتماع الخدمة الاجتماعية





روجر سيبون

تأسيس النظرية المعاصرة لعلم اجتماع الخدمة الاجتماعية

يطرح هذا الفصل مجموعة من القضايا العامة التي من شأنها أن تعمل على تأسيس نظرية معاصرة في علم اجتماع الخدمة الاجتماعية. ولما كان هذا الفصل يسعى إلى تشييد نظرية اجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية، فإن إختيار نظرية اجتماعية بعينها سوف يضعنا في مأزق جد خطير، ذلك المأزق الذي يتمثل في عدم إحاطتنا بالتطور الحادث في النظرية الاجتماعية المعاصرة، فضلاً عن عدم إحاطتنا بنوعية الاتجاهات النظرية السائدة في علم الاجتماع، وكذا إحصاء التيارات النظرية المتصارعة في هذا الصدد، وهذا سوف ما نجعله قبلتنا، ونحاول أن نخرج عليه في إطار الصفحات القادمة. إن النقص في الإحاطة بالنظريات السارية في مجال علم الاجتماع، والتوقع على اتجاه بعينه، انعكس بشكل قوى على طبيعة التحليلات والتفسيرات التي اتسمت بها الدراسة السوسولوجية الإمبريقية، ناهيك عن وقوفنا على المنهجية المستخدمة. وحتى على إختيار موضوعات بعينها.

أولاً : في التعريف الإجرائي :

إن علم اجتماع الخدمة الاجتماعية يمكن أن نستدل عليه من خلال توظيف النظريات المستخدمة في علم الاجتماع والدراسات الميدانية والمداخل المنهجية، تلك التي يمكن أن تكون مدخلاً ملائماً للتحليل في إطار الخدمة الاجتماعي. إن استخدام النظريات الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية سوف يعمل على زيادة مستويات الفهم، فضلاً عن إهمال النظرية ذات البعد الواحد التي اتسمت بها دراسات الخدمة الاجتماعية، ومن أسف أنه يصعب علينا تحديد تعريف جامع مانع لعلم اجتماع الخدمة الاجتماعية. ولكن ما نود أن نوضحه في هذا الإطار، أنه العلم الذي يسعى إلى تأجيج الفهم السوسولوجي من خلال الأطر النظرية المتباينة بهدف سبر أغوار الخدمة الاجتماعية، وزيادة فرص وجودها (الانطولوجي) وتطوير أطرها المعرفية (الإبستمولوجية). إن تدعيم المعرفة والوجود لعلم اجتماع الخدمة الاجتماعية سوف يسهل من مهمته، خاصة في تحديد موضوعاته وأطره المعرفية والمنهجية، ولكن في إطار مجافاته للرؤية التجزيئية وتسلمه بالرؤية الكلية.

إن التعريف السابق الذي قدمناه قبل قليل لهذا العلم قد يفى في هذه اللحظة بغرض موضوع هذا الفصل، حيث أنه يوضح لنا ماهية علم الاجتماع كميدان فرعي يمكننا من خلاله أن نصف بدقة موضوع علم اجتماع الخدمة الاجتماعية. إن هذا العمل الذي قدم من خلال "ليونارد" Leonard (١٩٦٦) "وهيرود" Heraud (١٩٧٠) "الذي يسعى إلى صياغة علم الاجتماع الخدمة الاجتماعية تعتبر من بواكير الأعمال التي جعلت وجهتها



تشديد علم يهتم بفهم العلاقة بين الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع. إن هذا العمل يعد من الأعمال الأولى التي حاولت فهم رؤية الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع بشكل كلى أو شامل، إذ ركز على الأحداث التي خبرها مجالى الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع (هاو Howe : ١٩٨٨).

إن غالبية الأعمال التى أخذت على عاتقها مهمة التوسع فى تحليل ماهية علم اجتماع الخدمة الاجتماعية نجدها اهتمت بتوضيح أمرين، الأول يتمثل فى أن هذه الأعمال ساهمت بقدر قليل أو ظاهرياً بتطوير هذا العلم، أو قل إنها اهتمت بالقشرة الخارجية وحسب دون الوصول إلى لب الموضوع ذاته. ويمكننا الإشارة فى هذا الصدد إلى عمل "سوليفان" Sullivan (١٩٨١) الذى اهتم بعلم اجتماع الرعاية بطريقة غامضة، وناقش فيها أمور العلم بطريقة تجزئية. إن المأزق الذى أوقع سوليفان نفسه فيه، لم يخلو منه أيضاً "داى" Day الذى ركز هو الآخر على مسائل الممارسة فى الخدمة الاجتماعية من خلال مقولات عند الاجتماع.

وإذا كان داى Day قد انتبه إلى قضية انممارسة فى إطار الروى السوسولوجية، فإن هذا الطرح لم يلق قبولاً لدى المهمتين بتطور الخدمة الاجتماعية، إذا رأوا أن هذا الطرح سوف يؤدى إلى حجب علم اجتماع الخدمة الاجتماعية عن الظهور أو قل أفوله قبل ولادته. إن "ويب" Webb فى ذلك يرى أن اقتراحات "داى" Day إلا اقتراحات عديمة الفائدة بل وسطحية أيضاً. أن علم اجتماع الخدمة الاجتماعية لا يحتاج إلى الممارسة بقدر ما يحتاج إلى إعادة النظر فى المقولات النظرية التى تحكم توجه هذه الممارسة. إن إعادة النظر فى الممارسة سوف تساعد هذا العلم فى ترشيد بناء محكم يميز طبيعته ويكمل من تركيبه النظرى والمنهجى، الأمر الذى سوف يزيد من تكامل بنائه الأستمولجى، أن تطوير وجهة نظر نقدية لما هو قائم فى علم اجتماع الخدمة الاجتماعية، سوف يعجل من عملية اكتمال البناء النظرى المعرفى لهذا العلم، ذلك الذى سوف يبعدها عن إطار سياسات الرعاية المؤسسية والاعتبارات الأخلاقية التى تحكم منهج وسير العمل فى الخدمة الاجتماعية. (ويب Webb ١٩٨٧ : ١٥٧).

إننا نفهم مما سبق أنه لا يزال هناك انفصال واضح بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية (ويب وأيفانز Webb and Evans ١٩٧٩). ومع أن هذا العلم قد شهد تزايداً فى الاهتمام منذ عام ١٩٧٠ "وبدايات عام ١٩٨٠، خاصة حينما رفض علم الاجتماع الماركس والبرجوازي الأمور الخاصة المتعلقة بتطور الخدمة الاجتماعية. إلا أن هذه الفترة ذاتها شهدت اتساعاً فى الاهتمام بالمشاكل الحقيقية التى تعترض سبيل تطور المعرفة العلمية، أو تطوير الجانب الأكاديمى بصورة شاملة.

إن معظم الكتابات التى من خلالها يمكن أن نفهم أسباب تخلف علم اجتماع الخدمة الاجتماعية تقدم لنا مجموعة من العوامل، لعل أهمها، انشغال الخدمة الاجتماعية بمسألة الرعاية الاجتماعية وسياساتها المتعددة التى تعددت بتعدد الأيديولوجيات القائمة فى

التكوينات الاجتماعية والاقتصادية واشتعال الوهم بضرورة الفصل بين الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع، وتحقيق ذاتية كل منهما بعيداً عن الآخر. وإذا كان ما سبق يمثلان حدثان ساهما في إفساد عملية تطوير علم اجتماع الخدمة الاجتماعية خاصة في عقد الستينات، فإن هناك سبباً ثالثاً، ساهم هو الآخر في دحض محاولة التطوير هذه، ألا هو رفض علم الاجتماع الماركسي للخدمة الاجتماعية باعتبارها نبأً برجوازيًا (بينكر Pinker ١٩٨٣ : ١٥٣).

ويمكننا أن نوسع من دائرة العوامل السابقة إذا أضفنا المشاكل المعرفية للعلوم الاجتماعية ومعالجتها الأكاديمية التي تركز على أحد العوالم مغفلة في تحليلاتها بقية العوامل الأخرى (لى Lee : ١٩٨٥). إن تركز العلوم الاجتماعية على عملية الأداء المهني وحسب، أصاب في مقتل تطوير علم اجتماع الخدمة الاجتماعية، كما وصم هذه المهنة بالتركيز وحسب على الطقوس الأدائية والمهارية التي فرضتها الأسباب المنطقية والوظيفية وممارساتها العقلانية (كارو Carew ١٩٧٩) إن الميل نحو الممارسة المهنية، وتفكيرها الملئ في طبيعة مهنة الخدمة الاجتماعية أبعداها بشكل جارف عن تطوير المعرفة العلمية، مما عطل إنشاء علم اجتماع يلتصق بها، أو يطور من رؤاها النظرية. (كادوشين Kadushin ١٩٥٩، بارتليت Barthlet ١٩٧٠، ستيفنسون Stevenson ١٩٧٠، ٢٢-٢٣).

وحيث أن ما سبق يمثل أحد الأسباب التي عطلت من تطوير المعرفة النظرية في حقل الخدمة الاجتماعية. فإن السبب الآخر في هذا السياق يتمثل في العجز العام في الاهتمامات نحو المعرفة لدى الجزء الأعظم من علماء الاجتماع، أو ربما يكون للهت علماء الاجتماع وراء الأعمال العقلية أو الميدانية.

أن التمييز الآخر للوقوف على الأسباب التي حدثت من تأسيس علم اجتماع الخدمة الاجتماعية، إنما تتمثل في إهمال الخدمة الاجتماعية هذا الشأن، ووضع كل تركيزها على موضوعات بعينها مثل تحديد طبيعة المهنة وتكوين وتنظيم أمورها المهنية عن طريق الأخصائيين أنفسهم، وتغليب الممارسة على النظرية، والاهتمام بمسائل التنشئة المهنية والتدريب، والأبعاد الأخلاقية، وكيفية توزيع الخدمات من خلال تنظيمات الخدمة الاجتماعية في إطار دولة الرعاية.

إنه وفقاً لما سبق يمكن القول أن علم اجتماع الخدمة الاجتماعية لم يشهد تطوراً يذكر بالمعنى الحقيقي والشامل. إن سقوط هذا العلم ومعايشته لهذه الورطة يرتبط بالمعنى السببي والتفسيري لعجز علم الاجتماع عن الاهتمام بهذه المسألة، وارتكابه بشكل كبير على مسائل النظرية والتطوير النظري. وإذا كان هذا الحكم ينسحب على كل الاجتماعيين، فإنه يتوجب علينا هنا ألا يغيب عن أذهاننا الدور الذي قام به علماء الاجتماع في بريطانيا اليوم، الذين سقطوا هم أيضاً في تغليب الرؤى غير الشاملة، أو

أعمال الروى الجزئية التى اهتمت فقط بدراسة الأفراد أو العملاء، دون النظر بواقع المهنة ككل.

ويجدر بنا أن نشير أنه لى تطور من علم اجتماع الخدمة الاجتماعية على النحو السابق الإشارة إليه فى السطور القادمة، فإنه ينبغى أن نربط تحليلاته وتفسيراته بالروى السوسولوجية، التى بإمكانها أن تضع تعريفاً جامعاً مانعاً لكل مفاهيمه. وإذا كانت العلوم الاجتماعية قد رأت أن الخدمة الاجتماعية تساهم فى تحقيق النظام العام، كما هو واضح فى مجال الفلسفة (سوتون Sutton ١٩٧٩) وعلم النفس الاجتماعى، فإن السوسولوجيين قد خالفوا هذه الفكرة من خلال تركيزهم على منهجية العمل المستخدمة فى دراسة المشكلات الاجتماعية. إن النماذج الاجتماعية المتعددة والأثنوميثودولوجي والتفاعل الرمزي وعلم الاجتماع الماركسي وحتى الوظيفية كانت ضد الرؤية السوسولوجية السابقة (أورى Urry ١٩٨١ : ٣٢). إن هذه النماذج النظرية جادلت المقولة السابقة، إذ ركزت على العلاقة بين الباحثين الاجتماعيين وملاحظاتهم الإمبريقية، التى من شأنها أن تزيد من مستويات المعرفة. إن تركيزهم على هذه الأشياء يعنى بشكل أو بآخر اختبار الروى السوسولوجية الخاصة والمنهجيات التى تفرض ذاتها من أجل تطوير المعرفة النظرية والمهنية فى إطار علم اجتماع الخدمة الاجتماعية. إن الاستخدامات الحاسمة لسوسولوجي الخدمة الاجتماعية سوف ترتبط بالتحليل النقدي للسوسولوجيا، تلك الأرضية التى يتم تفعيلها بطريقة متعاضدة فى إطار الواقع الاجتماعى. إن تفعيل الروى النقدية سوف يفك غموض الخلفية النظرية والمنهجية المتعددة فى إطار علم الاجتماع. وسوف يجعلها تقترب بشكل وشيخ من التى جاء بها فريدريك Friedrich (١٩٧٠).

والناحية الثانية تمدنا أيضاً فى بداية الفصل بالمنطلقات الواجب الانتباه إليها بأهداف علم اجتماع الخدمة الاجتماعية كموضوعات أولية وجوهرية لزيادة فهم مهنة الخدمة الاجتماعية بطريقة شاملة وواضحة، فضلاً عن الوقوف على أنماط العلاقات الداخلية فيهن وبين القطاعات العريضة فى المجتمع. ومن المهم أن نعى هنا أن هذه الموضوعات لم تكن عناوين لتفصيلات رئيسه فى الدراسات السوسولوجية المرتبطة بالأفراد، أو كموضوعات خاصة فى الخدمة الاجتماعية التى باشرت دون الاستناد إلى منطق يربطها مباشرة بالخدمة الاجتماعية التى لم تتكامل مع علم اجتماع الخدمة الاجتماعية. وعلى الجانب الآخر لعلم اجتماع الخدمة الاجتماعية فإن من الضروري أن نشدد على طبيعة الموضوعات الخاصة التى ينبغى أن يضطلع بها هذا العلم، فضلاً عن تحديد اهتماماته فى الوقت الراهن أو مستقبلياً. إنه حان الوقت أن نحدد الموضوعات الخاصة بعلم اجتماع الخدمة الاجتماعية، ذلك الذى يفرض بدوره تحديد قاطعاً للتحليلات السوسولوجية التى ترتبط بالاستخدام وتطوير هذا الدرب. والحق أن خصوصية الموضوعات النظرية والبحوث الأميريكية تكون من الضرورة بمكان فى إمدادنا بموضوعات عميقة بعملية التدخل. إنه من المهم أن نعين الموضوعات المعرفية التى تقيد فى دراسة المشكلات

الاجتماعية، ومشكلات الممارسة. إن الأمثلة على موضوعات السوسيولوجيا الخاصة كثيرة لعل أبرزها ما أوضحه سميث smith في عام ١٩٧٩ من خلال تنظيمات الخدمة الاجتماعية، وما فعله هيرود Herud في عام ١٩٨١، اللذان قيما تعليم وتدريب الخدمة الاجتماعية. وفي هذا الصدد لا يمكن أن نغفل ما قام به هارديكر Hardicker ١٩٧٧، ١٩٨١، "كورنوك وهارديكر" Curnock and Hardicker ١٩٧٩، اللذان هما الآخران أضافا ضرورة استخلاص المعرفة الوسيولوجية الملائمة لتأسيس علم اجتماع الخدمة الاجتماعية عن طريق عملية المقارنة التي بإمكانها الإفادة في الوقوف على الموضوعات المتخصصة والبحوث المفيدة والمتصلة بالظواهر والمشكلات الاجتماعية القائمة في المجتمع.

وعلى ذلك فإن مستقبل تنمية هذا المجال يتطلب أن يتم تنمية التحليلات السوسيولوجية من جانبين، هو تحقيق قفزات واسعة من علم اجتماع الخدمة الاجتماعية الذي يعتمد على التفسيرات السوسيولوجية في بحوث الخدمة الاجتماعية، تلك التي تتطلب أعمال الرؤية الاجتماعية المعاصر يكون ضرورياً من خلال المجهودات السوسيولوجية السابقة التي طرحت نماذج نظرية واسعة من شأنها أن تعالج الموضوعات بطريقة جدلية. إن ضعف وجود الرؤى السوسيولوجية الجدلية يجعلنا نشدد بقوة على ضرورة وجودها حيث تفعيلها يفيد في تجديد شباب التحليلات والتفسيرات في إطار علم اجتماع الخدمة الاجتماعية الذي ننشده.

ثانياً : النظرية الاجتماعية والمنهج :

التعارض بين الرؤى الواسعة (ماكرو) والرؤى الضيقة (ميكرو) :

بداءة يمكن القول أن الرؤى السوسيولوجية دائماً ما تأتي مصنفة، إما وفق المستويات النظرية الواسعة Macro أو وفق المستويات الضيقة. Micro إن الوصف الذي دفع به "أوت وايت" Outhwaite يعد من الأشياء المفيدة لفهم التعارض الحادث في النظرية الاجتماعية (أوت وايت Outhwaite ١٩٨٣ : ١٧). أن التعبيرات المختلفة للتعارض، أو للتحزب النظري، تتضح بشكل جلي حينما نميز بين ما يسمى بالمعرفة المثالية والمعرفة المادية، أو بين النظريات التي تحدد السلوك أو الوعي، أو حتى في تبيان الجدل حول طبيعة المؤسسات الاجتماعية التي تقف متعارضة البناء القائم. وإذا كنا هنا نؤكد على طبيعة التعارض بين الاتجاهات النظرية، فإننا بدورنا نؤكد أيضاً على أن هذا التعارض يخلق فجوة واسعة بين النظريات الكبرى والصغرى سواء في المقولات النظرية أن حتى المنهجية المتبعة في كل منهما (نور - ستينا ١٩٧١ : Norr-Cetina : ٤١).

إن الفجوة الواسعة التي تشهدها النظريات الكبرى والصغرى ظلت مهجورة ربحاً من الزمن، ولم يلتفت إليها العلماء. والواقع أن ذلك لم يدم كثيراً، إذ أن هناك محاولات أولت هذه القضية اهتماماً واسعاً. فعلى سبيل المثال نجد "بندكس" Bendix (١٩٨٠) قد حاول

تجسيد الفجوة من خلال مناقشته لقضيتي التحيز والموضوعية. وإذا كان "بندكس" يعد من أول الذين تصدوا لذلك، فإن "تومسون" (Thamson ١٩٨٢) قد حاول هو الآخر أن يمد الجسور لتضييق الهوة بين النظريات الكبرى والصغرى، ولكن من خلال طرحه للتمييز بين النظريات المادية والمثالية، تلك التي وصفها بأنها تحمل مضموناً فارغاً وعقياً. ويجدر أن نشير إلى أن هذه المحاولات لم تكن الأولى والأخيرة في هذا الصدد، إذ نجد "ويتنو" (Wuthnow) وآخرون من خلال استخدامهم للمفهوم البرجى لعلم الاجتماع قد أشاروا إلى ضرورة تجديد الاهتمام بالمحاولات السوسيولوجية المبكرة التي يمكن من خلالها. تدشين النظرية الجدلية (برجر ولوكمان Berger and Luckman ١٩٦٧) التي تحمل في إطارها همماً كبيراً بالمتغيرات الكبرى والصغرى التي لفت "جيدنز" (Giddens ١٩٨٤) الانتباه إليها.

إن اهتمام جيدنز (Giddens) بالمتغيرات الصغرى والكبرى خاصة في بواكير أعماله، خلق مفهوماً جديداً هاما نطلق عليه بمفهوم الازدواجية البنائية (جيدنز Giddens ١٩٧٦، ١٩٨٤)، ذلك المفهوم الذى اعترض عليه "هندس" (Hindess) وأدار معه حواراً عنيفاً ناهض فيه فكرة تجسيد الفجوة النظرية التي طرحها "جيدنز" (Giddens) من خلال مفهوم الازدواجية البنائية (هندس ١٩٨٢ : ٤٤٩). وحيث أن هندس قد وجه جام نقده على مسألة الازدواجية البنائية، فإن أيضاً صوب سهامه على التناقض فى المنهجية الفردية، أو على النظريات التي تعتمد وحسب على المنهجية. (هندس : Hindess ١١٣-١١٤).

إن المدقق فى الانتقادات التي وجهت لمحاولات ردم الهوة الواسعة بين التيارات النظرية الكبرى والصغرى، يجدها أنها ركزت كل نقدها على مسألة التأليف النظرى والمنهجى بين رؤى متعارضة، لذا نجد أنفسنا مأمورين بتقديم صياغات واقعية لتلافى ذلك التعارض. إنه من الممكن أن نحدد طبيعة المواقع والمواضع (المحلات) لمكاتب الخدمة الاجتماعية والتدريب المهني سواء فى الجامعات أو فى غيرها من الأماكن التي تهتم بذلك، تلك الطريقة التي ستجعلنا نضع فى أيدينا بسهولة على الأماكن التي لا يمكن لنا أن نعزلها بطريقة كلية عن دائرة الأحداث، ومن ثم سوف تقدم لها مجموعة من الأفكار والسياسات التي تسطير على المواقع الخاصة بهدف مساعدتنا فى صياغة المنهجية الملائمة فى حل المشكلات القائمة. أنه لا يمكن أن نستنتج أنه من خلال الأماكن أو مواضع الأفراد يمكن لنا أن نحدد الأوقات المناسبة أو الفضاء الزمنى. إن مناقشة التطور الأخير للخدمة الاجتماعية يتدفق من خلال الحيز المكانى أو الأشياء المادية. إن المادية يمكن أن نخترلها بصورة واضحة من خلال هذا الفصل كمصطلح واسع يضم بين جنباته القيم السائدة فى الخدمة الاجتماعية وأشكال الفكر والسياسات والممارسة والتنظيم ومفهوم تسليم أو توصيل الخدمات، أو أى قضايا تقف معاندة ضد تكامل الخدمة الاجتماعية. إن مفهوم الخدمة الاجتماعية المادية سوف يسهم بشكل ناجح فى نشر عمليات الانتقال عبر

مواقع (محلات) الخدمة الاجتماعية وحيزها الزماني. أن المعنى السابق للخدمة الاجتماعية المادية سوف يسهم بشكل تحليلي أمبريقي لانتقاد الخدمات عبر مواقع الخدمة الاجتماعية، وبالتالي سوف يساعد بشكل حقيقي في كشف واقع الحياة في داخل الخدمة الاجتماعية ذاتها. إننا وفق ذلك سوف نجعل الخدمة الاجتماعية قريبة جداً من نظرية الممارسة التي تنتشر في الأوساط الأكاديمية والتي ترتكن إلى المحاولات الأولى للممارسة في إطار الخدمة الاجتماعية التي تطورت منذ ما ينوف عن مائة عام (جونز Jones ١٩٧٩، لي Lee : ١٩٨٢).

إننا لا نسعى على وجود الخدمة الاجتماعية بطريقة مؤقتة، وإنما بالشكل السالف الذي حددناه قبل قليل. نود أن نحدد طريقة جديدة للعمل وهي التي نعرفها بالخدمة الاجتماعية المادية التي لم تنتشر بطريقة واسعة. أننا هنا نعين الخدمة الاجتماعية المادية التي لم تنتشر بطريقة واسعة. أننا هنا نعين الخدمة الاجتماعية المادية التي تعتمد على الحيز المكاني والزماني والتي من خلالها سوف تجد ذيوهاً واضحاً للأفكار والسياسات والممارسات في إطارها. وإذا كان هذا النوع من الخدمة الاجتماعية لا نجد له تواجداً في الأيام الحالية، فإننا نرى أن أشكال الفكر القائمة بين ثنايا الخدمة الاجتماعية تتعد تماماً عن الفهم المادي، وهذا ما يكشفه لنا واقع الممارسة في كل محلات الخدمة الاجتماعية، أو حتى في مكاتب المراقبة (مراقبة من يطلق سراحهم من المذنبين) المنتشرة في أرجاء الوطن. إن مثل هذه المواقع الخاصة بمهنة الخدمة الاجتماعية، لا تسعى إلى تطوير الفكر، بقدر ما تزيد من عمليات الممارسة التقليدية التي تفرغ من أدائها مهمة تطوير الفكر. إن إغفال الفكر وتطوير عملية الأداء من خلال أطر نظرية محددة جعلت الفاعلين الاجتماعيين في إطار هذه المهنة لا يركزون إلا على المواقع الخاصة بعملية الممارسة. وأنه لكي نقضي على هذه الأدائية العقيمة لابد وأن ننشر الأساليب المادية في العمل (BASW ١٩٧٧ : ٢٠). أنه لابد أن يضع الفاعلين الاجتماعيين نصب أعينهم ضرورة امتزاج الفكر مع الممارسة المؤسساتية. إن تطور الممارسة عبر المواقع المهنية يحتم على الأخصائيين الاجتماعيين أيضاً أن يطوروا من الأساليب والأدوات المستخدمة في ذلك.

ولا يعني ما سبق أن تطوير الأدوات والأساليب وحتى الفكر ينبغي انحصاره في مواقع أو محلات الخدمة الاجتماعية المحلية، وإنما يتعدى ذلك لكي ينتقل إلى الأشياء الفريدة - وليست الشائعة - الكامنة في بيته ومستويات المؤسسات المهنية ذاتها. وبقول آخر، أنه لا ينبغي أن نتوقف عند حدود المواقع التقليدية للمهنة، وإنما لابد وأن نهتم بالمستويات التنظيمية في داخل هذه المواقع، بما يجعلنا أن نقف على السير الشخصية والمهنية لمن يقود المهنة في داخل هذه المؤسسات (لاف Lave ١٩٨٠)، إننا بهذه الطريقة يمكننا أن نسير أغوار المواقع الخاصة للخدمة الاجتماعية دون أن ندير ظهورنا للتركيب والتطور المهني للمؤسسات وكذا من يعمل بها. إن دفع الخدمة الاجتماعية للقيام بهذه الأدوار سوف يجعلنا نستند إلى الرؤى التفسيرية التي يستند إليها علم النفس



(بوتورمور Bottomore ١٩٧٥ : ٥٠). والرؤى الأخرى فى علم الاجتماع الموقفى، ذلك الذى يشير إليه المواقف التفسيرية لدى أصحاب التفاعل الرمزى، الذين يستندون فى تطوراتهم على مسائل الوعى الشخصى والمعنى.

إن الاستناد على مثل هذه الرؤى سوف تفيد فى الوقوف على عملية الإدراك والفعل اللذان من شأنهما أن يطرحا تفسيرات واسعة للتركيب ككل، بشكل يفوق الفهم الضيق للخدمة الاجتماعية، عن الاستناد إلى الرؤى الضيقة سوف يباعد بيننا وبين الاقتراب من المنهجية التى يمكن من خلالها تطوير الأطر المعرفية، وكذا المنهجية (ملترز Meltzer، وبتراس Petras، رينولز Reynolds ١٩٧٥ : ٥٠٤). إن الموقف المنهجى الذى تدفع به التفاعلية الرمزية سوف يسهم فى تفسير كيفية إنتاج الأوضاع المادية للحياة الاجتماعية القائمة، وأيضاً يفيد فى تطوير آليات وتقنيات البحث الأمبريقى، الذى من خلاله يمكن لنا تفسير وتحليل البيانات مكانياً وزمانياً، دون فصل بين المواقع المحلية والفاعلين وطريقة التفكير والعمل أو الممارسة.

إن الكلام السابق ربما يكون غريباً أو جديداً فى إطار مهنة الخدمة الاجتماعية، ولكن الحق أنه ليس كذلك فى إطار العلوم الاجتماعية. لقد عفى الزمن على المقولات النظرية الواسعة، تلك التى تبدلت بوجود المقولات الصغرى، وباتت جزءاً مؤسساً للارتكازات المهنية فى الدراسات الاجتماعية (ساير Sapir ١٩٦٩ : ٦٨-٦٩). إن الارتكاز على الرؤى المنهجية الصغرى باتت لغة عامة، إذ يتم توظيفها فى إطار الواقع المحلى. (وورف Whorf ١٩٥٦).

إن الرؤى الصغرى تصبح فعالة فى توجيه الدراسات التى تهتم بمشاكل المهنة أولاً، والمجتمع ثانياً (هاينز Haines ١٩٧٥ : ٣٩-٤٠). إنه آن الأوان لأن نتحول عن القضايا الجمعية، وأن نهتم بالمشكلات التى تكتنف الجماعات التى تعيش فى إطار المجتمع (موفيت Moffett ١٩٧٢ : ١٩٨٥). وإذا كنا هنا نشدد على ضرورة تناول المنظورات الضيقة المستخدمة فى علم الاجتماع فى إطار الخدمة الاجتماعية، فأحرى بنا أن نسجل أنه لم يعد من المهم أن نقدم التفسيرات الفضفاضة والمفاهيم الواسعة فى إطار الخدمة الاجتماعية (اكنور - ستينا - Knorr Setina : ٢٨١٩٨١)، بل ينبغى علينا أن نطور من المنهجيات المستخدمة فى إطار البحوث الواقعية. إن ما سبق هو ما انزلت فيه النظريات البنائية الوظيفية التى عجزت عن تحديد المشكلات المنهجية وعطلت من تطوير رؤى نقدية من شأنها أن تفيد فى تطوير منهجية ملائمة تساعدنا على تطوير المعارف وأطر الممارسة.

وإذا كنا نؤكد على تطوير المنهجية والاستناد لها فى دراسة المواقع المحلية، فإننا يمكننا أن نستدل على ذلك من خلال دراسة "فيليب" Philp الذى درس الواقع الرأسمالى من خلال النظرية الوظيفية. لقد درس "فيليب" Philp واقع الخدمة الاجتماعية فى إطار الرأسمالية، وتحديدأ فى إطار الفعل والقول الصادر من الأخصائيين الاجتماعيين. لقد



خلص "فليب" Philp من الدراسة إلى أن الفعل الناتج من الأخصائيين الاجتماعيين أثر بشكل بالغ في المواقف الوضعية للأخصائيين، فضلاً عن أنهم حدوا من معوقات العمل والممارسة (فليب Philp ١٩٧٩ : ٨٩). إننا من خلال الدراسة السابقة، يمكننا مرة أخرى أن نعاود الحديث عن الإشكاليات الكبرى والصغرى التى تسعى فى دراستها إلى ضرورة انتقاص المشكلات (كرايب Craib ١٩٨٤ : ٢٢٠-٢٢١)، وأنه لكى يتحقق لنا هذا سوف نركز على مفهوم المؤسسة أو تركيبها، ذلك المفهوم الذى يتركز على منهجية فردية مخالفة للتناول المنهجي الذى اقترب منه "فليب" Philp إبان توضيحه للمؤسسات الاجتماعية فى إطار الرأسمالية وفق منحنى واسع (ماكرو). وعلى الرغم من أن مفهوم المؤسسة وفق المنحنى الضيق (ميكرو) يكون ناقصاً بالنظر إلى المفاهيم الشاملة، إلا إنه فى إطار الحياة الاجتماعية القائمة يمكن أن يخاصم التفسيرات الماكرو والميكرو. إننا من خلال هذه المخاصمة يمكننا الوصول إلى الأشياء الملائمة والممكنة التى من خلالها يتم تركيب الأشياء التى يمكن اختزالها واقعياً. وإذا كان ذلك من غير المنطقى فى إطار الواقع، فإنه يمكننا أن ندشن رؤية نظرية خاصة تتمازج بشكل كبير مع الرؤى المعارضة (ليونارد Leonard ١٩٨٤ : ٧٥) لكل من التوجهات الصغرى والكبرى. أن المجافاة أو البعد عن الأطر الماكرو والميكرو، يجعلنا ننزل إلى الواقع دون توجه نظرى معين، الأمر الذى يجعلنا نتحرك صوب الحقيقة بمرونة بالغة. إن تحديد إطار نظرى معين - سواء ماكرو أو ميكرو - يحد من ملكات وآليات البحث الفعالة، التى وإن تم تفعيلها بصرامة منهجية لأمكننا التوصل إلى تفسيرات حقيقية - أو على الأقل معقولة - للمشكلات القائمة فى المجتمع.

ثالثاً : النظرية الاجتماعية واختزال المشكلات :

على الرغم من أن المواقف الضيقة أو الصغرى فى علم الاجتماع تتخاصم مع كارل فينكل Car finkel فيما عنونه بالاثنوميثودولوجيا (كارل فينكل وساكس Car finkel and Sacks ١٩٧٠)، فإننا يمكن أن نستخدمها لتوضيح مجموعة الأسباب (ويلسون Wilson ١٩٧١ : ٦٩) التى تشير إلى ما يسمى بنظام ما قبل الأنطولوجيا للظواهر (بروك واليس Bruce and Wallis ١٩٨٣، جلبرت وملكى Gilbert and Mulkay ١٩٨٤) الذى يريد مسخ الرؤى الميكرو سوسولوجيا التى أطاحت بالظواهر الاجتماعية المغلقة للفاعلين الاجتماعيين، وكذا حاولت تعطيل استخدام البيانات فى تحليل الظواهر الاجتماعية. وأخرى بنا أن نسجل هنا أن الخلفية المنهجية للنظرية السابقة صاغها كل من "جلاسو وشتراوس" Glaser and Strauss إذ حاولا توضيح الخلفية النظرية من خلال مفهوم الافتراضات القبلية (جلاسو وشتراوس Glaser and Strauss ١٩٦٧ : ٣). وببدا أن هذه الرؤية تقدم تحليلاً للجوانب الوظيفية للسياقات الاجتماعية التى لا تمتلك معنى معيناً

للتركيب والأشكال، فإنها ركزت بشكل كلي على عدم اكتمال وعى الفاعلين الاجتماعيين (جلاسر وشتراوس Glaser and Strauss ١٩٦٤).

وجدير بالتبيان أن الخلفية النظرية السابقة لم تكن أقل اهتماماً بالنطاق الزماني والمكاني من الرؤى النظرية الأخرى، فهي بجانب اهتمامها بالافتراضات القبلية وتحديد السياقات الوظيفية، (إيكشتين Eckstein ١٩٧٠)، فإنها أيضاً ركزت على عملية الأفكار (ميتشل Mitchell). لقد علق "ميتشل" Mitchell على هذا النوع من الدراسات بقوله "... إنه لن يكن من السهولة بمكان أن ننقاد إلى التفسيرات النظرية العامة..". (ميتشل Mitchell ١٩٨٣ : ١٩٥). وحيث أن ميتشل يوجه انتقادات واسعة لعملية التركيز على الأفكار والتفسيرات النظرية الواسعة، فإنه هنا يتعارض أيضاً مع "بيكر" Becker الذي يركز على الرؤى المنهجية الشاملة، ويقترح إقامة دراسات الحالة وفق المنحى الميكرو - أمبريقي. إنه يرى أن الاستناد إلى دراسة الحالة يمكن للباحثين أن يصلوا إلى فهم أفضل للجماعات التي تجري عليهم التجارب. أنه يرى أن دراسة الحالة بإمكانها أن تطور من العمل الحقيقي الذي يغوص في أعماق عملية الانتظام في التركيب الاجتماعي (بيكر Becker ١٩٦٨ : ٢٣٣). وإذا كنا قد ركزنا فيما سبق على نقد الاتجاهات الماكرو بما يفيد أهمية وتعظيم الاتجاهات الميكرو، فإنه من المهم أيضاً أن نخضع الاتجاهات الأخيرة - أي الميكرو - للنقد التحليلي الدائم، حتى لا نبتعد عن عمليات تأسيس هذا المنحى (ويليامز Williams ١٩٨٦). أنه من المهم أن نؤلف بين النقاط المركزية والهامة في المنحى الميكروسوسيولوجي، وأن ننتقد التجارب الفردية، ونرتكن إلى التجارب الشاملة (كولي Cooly، ١٩٠٢ : ٣٦). إنه في هذا الصدد يمكن الإشارة إلى الدراسات التي تدخل في هذا المعترك، وخاصة الدراسات التي أولت التفاعلات الاجتماعية عناية فائقة، واهتمت بدراسة التفاعلات الاجتماعية بين الأفراد في داخل مواقع أو محلاتهم الاجتماعية.

إنه مما سبق يمكن القول أن المواقف المنهجية للميكروسوسيولوجيا يمكنها أن تتعامل بقوة مع الموضوعات الاجتماعية. إن النظر إلى هذه المواقف الاجتماعية باعتبارها حصيلة التفاعل، يجعلنا نركز على الأشياء العمدية، أكثر ما نركز على الأشياء العارضة في هذا التفاعل (نور - ستينا Knorr-Cetina : ١٩٨١ : ٨-٩، ١٩-١٧). وحيث أننا ذكرنا في موضع سابق، أنه من الأهمية بمكان أن نبطل مفعول الإحصاءات في الدراسات الميدانية، فإننا في وضعية علم الاجتماع الميكرو، ينبغي أن نخترل أيضاً محاولة إحصاء أنماط الظواهر الاجتماعية وربطها بالتحليلات التي ترتبط بشكل مؤقت بالمكان والزمان. وإذا كان ما سبق يتضح بجلاء في مجال وصف الأجناس، والمسوح الاجتماعية، والدراسات التاريخية المرتبطة بالوصف الأثنى للشعوب (دوستر Duster ١٩٨١ : ١٣٢-١٣٣)، فإنه في إطار دراسة المواقف الصغرى نصبح في غنى عن هذه المنهجية، إذ إننا نركز فيها على المواقف الضيقة لا العامة أو الواسعة. إنه يمكن أن نستخدم هذا النوع



فى معالجة البيانات التى تقدمها المواقع الخاصة بالخدمة الاجتماعية، ولكن دون أن نخترل تفسيرات الواسعة للبيانات. أن عدم اختزال التفسيرات الواسعة، مع الاهتمام فى الوقت عينه بالمواقف الذاتية فى إطار مهنة الخدمة الاجتماعية، سوف يساعدنا بشكل كبير فى فهم طبيعة التركيب الاجتماعى القائم (سميث Smith ١٩٦٥، شتروس Strauss وآخرون ١٩٧٣ : ٣٠٨، هيل Hill ١٩٨٢).

إن الوقوف على التركيب العام للمجتمع، سوف يساعد مهنة الخدمة الاجتماعية على وصف عملية الرعاية الاجتماعية وفق منهج بنائى، ذلك الذى يتصل بشكل وشيخ بعملية تأثير مواقع ومحلات الخدمة الاجتماعية على سياسات الرعاية (بوريل ومورجان Burrell and Morgan ١٩٧٩ : ٣٦٨)، أو قل بشكل أكثر دقة إنه سوف يؤثر على تخطيط الرعاية وفق منظور أوسع أو ماكرو (فيليب Philp ١٩٧٩، شارب Sharp ١٩٨٠). وغنى عن البيان أن النظريات البنائية التى ندعو لها تقف موقفاً مناهضاً من المواقف الكلية أو الواسعة فى البحث الأمبريقى، وهذا ما يكشفه لنا (سودنو Sudnow ١٩٦٥) فى استدلاله لطريقة استجواب المجرمين فى نظام العدالة الجنائية الأمريكية، الذى يجمع بين المحلفين والمحامين والنائب العام والمتهمين. لقد أوضح "سودنو" Sudnow أن استجواب المجرمين وفق النظام القضائى الأمريكى يمكنه أن يفرز اتفاقاً على تحديد ما يقترفه المجرمين من أثم، أو على الأقل أنه بإمكانه أن يقف على تحديد الأفعال المجرمة الأقل خطورة، أو ما يطلق عليها "بالمفهوم العادى للجريمة". إن مفهوم الجريمة العادية يشير إلى عدم استخدام السلاح فى الفعل الإجرامى، أو سرقة الأشياء قليلة الثمن، أو حتى تحطيم الممتلكات. أنه بمعنى آخر أنهم مجرمون غير محترفون. إن التعامل مع هؤلاء لا ينبغى أن يكون مختلفاً مع غيرهم ممن يحترفون الجريمة، شريطة ألا يخل ذلك بتنفيذ خطة الدفاع الاجتماعى (سودنو Sudnow ١٩٦٥ : ٢٦٠). وحيث أن "سودنو" Sudnow قدم التعريف السابق فى التعامل مع المجرمين غير المحترمين، فإن "واتون" Watton قد أعترض عليهن إذ رأى أنه من الخائب أن ينصب الأخصائيين وفق النظام القضائى الأمريكى كمفاوضين للمجرمين. لذا نجد "واتون" Watton يعود إلى توضيح المعنى الذى يفرضه السياق المستخدم فى إطاره. إنه لا يقبل هنا التعميم، إذ أن وضعية الأخصائى الاجتماعى فى هذا الصدد تفرضه الطبيعة العامة للمجتمع، ناهيك عن كونه مضللاً فى سياقات مجتمعية أخرى (واتون Watton ١٩٧٥ : ١٩).

إن اختلاف "واتون" Watton حول اللغة والمعنى والممارسة يمكن أن نجده أيضاً فى سياق الكلام الذى طرحته (كارلين Carlen ١٩٧٧) كمعيار فى تدعيم بحوث القضاة الذين حاولوا اختبار التفاعل بين ضباط البوليس وضباط المراقبة probation officers والقضاة والمحامين والأخصائيين الاجتماعيين. إنها ترى أن هذا الموقف سوف يودى إلى انحسار الخصوصية، ويزيد من تدفق المعانى والمفاوضات بين العدالة الاجتماعية والرعاية المهنية، تلك التى يصعب إدراكها فى إطار القانون الرسمى والقواعد القانونية



المجردة والإجماع الرسمي، فضلاً عن صعوبة فهم المعارف والممارسة المهنية داخل إطار الخدمة الاجتماعية. إن مثل هذا النظام سوف يباعد بيننا وبين الوقوف على عملية التكامل في تأسيس السياسة الاجتماعية، تلك التي تتجح فيها الدراسات الإثنوجرافية الأميركية (كوهن Kuhn ١٩٦٢، باربور Barbour ١٩٨٥، بارت وجريمشو Paratt and Grimshaw ١٩٨٥).

إنه من المفيد هنا أن نلم بأبعاد الموقف الضيق (الميكرو) للمعرفة والممارسة في الخدمة الاجتماعية. وفي هذا الإطار يمكننا أن نتذكر ما قام به (سميث Smith ١٩٧٧) الذي أهتم بإنشاء المعاني في الخدمة الاجتماعية وناقش قضايا العمل في رعاية الأطفال، وما قام به (ريس Riss ١٩٧٨) من دراسة أميريقية للوقوف على التكامل بين الأخصائيين الاجتماعيين وغيرهم من العملاء. لقد أوضح "ريس". "إن الدراسة الأميركية الضيقة (الميكرو) في دراسات الخدمة الاجتماعية لم تكن بحسبانها تهتم بوضع الافتراضات النظرية، ولكنها في الوقت ذاته أوضحت كيف يمكننا أن نوجه هذه الدراسات وفق الرؤية الموقفية للميكرو سوسيولوجي. "بطريقة مختصرة". إن المدخل الميكرو سوسيولوجي لدراسة اللغة المستخدمة في الخدمة الاجتماعية والمعرفة، إنما ينبغي أن يركز على ضرورة إغماض أعيننا عن المعنى والتركيز فقط على طريقة الاستخدام (ريل وفندلي Ryle and Findlay ١٩٧٢ : ٧). إنه بمعنى آخر أنه ينبغي أن نتحول من الافتراضات النظرية ونتجه إلى الممارسة لكي نصل في التحليل الأخير إلى النظرية. إن التحليل الميكرو سوف يقودنا فيما بعد إلى التحليل الماكرو (هيلر Heller ١٩٨٦ : ١٥٥ - ١٥٧).

إن تفحص ما تقدم سوف يجعلنا نقف على أرض صلبة في دراسة المواقف المنهجية الميكرو سوسيولوجية في علم اجتماع الخدمة الاجتماعية، الذي ينبغي أن ينصب اهتمامه بصورة مباشرة على وصف البيانات التي تمدنا بها الدراسات السابقة، تلك التي بدورها سوف تفيد في فهم طبيعة الخدمة الاجتماعية برمتها. إنه ينبغي في هذا الإطار أن نباعد بيننا وبين مفهوم الحيز المكاني أو المواقع أو المحلات، فضلاً عن ابتعادنا عن مفهوم البيانات المحلية. إنه وفقاً للمحاذير السابقة، فإنه من الأحرى أن نصنع آلية مخالفة للمنهجيات القائمة، التي من شأنها أن تضع فهماً ومعياراً جديداً لعلم اجتماع الخدمة الاجتماعية. إن المعيار الجديد الذي ننشده لعلم اجتماع الخدمة الاجتماعية سوف يوسع من التحليلات والتفسيرات التي عجزت النظريات الكبرى عن تقديمها، وسعت إلى اختزالها، أو تقديمها بصورة مجتزأة أحياناً، وبصورة مختصرة أحياناً أخرى. إننا ننادي هنا، أنه حان الوقت لكي نهاجم النظريات البنائية الكبرى التي عجزت عن تقديم نتائج وحلول مناسبة للمشكلات الصغرى. إن إغفال النظريات البنائية الكبرى عن قصد للمشكلات الصغرى، قد حال بينها وبين وضع التفسيرات الملائمة، الأمر الذي يجعلنا نرى أنها اختزلت مهامها، خاصة في الالتفات إلى القضايا التي تهتم النظام والمؤسسات القائمة.

رابعاً : النظريات الاجتماعية الكبرى : تناقص الاهتمام الآخر

إننا نركز على هذا الجزء من الفصل الراهن على بعض الانتقادات الهامة التي تصدت للخصائص الفارقة لاستخدام النظرية الاجتماعية التي حاولت أن تمدنا بكثير من التفصيلات فى إطار التباينات السوسولوجية لاستخدام مفهوم البناء الاجتماعى (ركس Rex ١٩٧٣ : ١١٣-١٢٠).

ويجدر أن نشير إلى أن بعض هذه الأفكار قد تم اختبارها من خلال التحليل البنائى الذى كانت وجهته تتحدد وحسب فى تعريف البناء الاجتماعى والعودة إلى صياغة نماذج واقعية لطبيعية الحياة الاجتماعية. وليس أدل أمامنا فى هذا الصدد سوى الإشارة إلى محاولة "كوهين" Cohen الذى سعى إلى وصف الخصائص البنائية الجانبية والمؤقتة التى تفيد فى توحيد عملية القياس، والتى من خلالها يمكننا أن نعيد هذه العملية مرات ومرات (كوهين Cohen ١٩٧٢ : ٩٥). وإذا كان "كوهين" Cohen لا يركز على البناء بقدر ما يركز على الخصائص الجانبية والمؤقتة، فإن ثمة وجهة نظر أخرى تركز على البناء بشكل واسع. إن التركيز على التحليل البنائى الموسع سوف يسهم بشكل قاطع فى توضيح الاختلافات الواضحة للرؤى الموقفية الواسعة للأعمال الأولى، وكذا الوقوف على المآزق التى أفرزتها هذه التحليلات.

ومن المهم أن نوضح هنا أن التحليلات البنائية كما تهتم بالتحليلات الموسعة، فإنها تهتم بالتحليلات الضيقة، تلك التى امتدت من الموضوعات إلى البناءات. إن المتأمل فى التحليلات البنائية سواء الموسعة أو الضيقة يجدها ركزت نصب أعينها على الفاعل الإنسانى، ليس باعتباره فقط منتجا للبناء، وإنما أيضاً ركزت على طبيعة ومعنى البناء (سمارت Smart ١٩٨٥ : ١٦). إن التدقيق فى كل المحاولات النظرية التى نضحت من خلال الفهم البنائى (سواء بالنسبة للموضوع أو للبنية) نجد أنها تنطلق من مقولة نظرية مؤداها أن البناء - أى بناء - ينظم ذاته ويتزامن أو يتصف بالثبات Synchronic. إن فكرة تنظيم الذات والثبات تعنى وجود مساندة وظيفية بين أجزائه، تلك الفكرة التى اقتبست من أعمال "سكولز" Schooles حول الكل الاجتماعى أو النسق الذى يشير دوماً إلى التكامل وتنظيم الذات، ناهيك عن التكيف مع الظروف والاعتبارات الجديدة (سكولز Scooles ١٩٧٤ : ١٠).

وحيث أن الفهم السابق يشكل مجمل فهم الاستنادات البنائية للنسق، فإن الفهم عينه يشكل محور اللغة البنيوية التى تنتظر إلى القضايا المضادة لطبيعة وجهة النظر النظامية حول اللغة والمعنى والممارسة، التى امتدت بشكل واسع ومستقل. لقد ناقش ليفى شتروس Levi Strauss (١٩٦٣، ١٩٧٤) اللغة والمعنى باعتبارهما مفهومين مستقلين عن النظام المعرفى والموضوعى. إن النظام المعرفى يمكن أن نعرفه من خلال النظرية البنائية، بأنه المنطق غير الظاهرى لعملية الاستقلال المرجعى لمختلف جوانب الموقع، واستخدامات سياقها من خلال الفاعلين فى المواقع المحلية المختلفة. ووفق هذا المعنى، فإن اللغة تتحدد

من خلال المعرفة والمناشط التي تمارس بشكل غير محدد تاريخياً أو باعتبارها جزء من كل. إن ما سبق يمثل الصياغة الكلاسيكية في اللغة البنيوية التي طورها "سوسور" Saussure (١٩٧٤). إنه وفقاً "لسوسور" فإن اللغة الأولية يمكن إرجاعها إلى الكلام، عن التركيز على نظرية "سوسور" في اللغة أوضحت حقيقة موضوعية، خاصة إذا ما ركز على اللغة الدفينة التي تتضح على مر الأزمان التاريخية، والتي وفقاً لبنائها تختبئ في وعى الفاعلين. إنه وفقاً لذلك، فإن العلاقات الاجتماعية تكون جزء من كل، وبذا يصبح الكلام في إطار اللغة غائباً عن عملية الوعي، ومن ثم فإن وعى الفاعلين لا يعكس الكل. وتبعاً للإطار النظري "لسوسور" يكون المعنى أو المفهوم النظري للكلام مقطوع الصلة بموضوع الكلام ذاته، (روجيك Rojeck، بيكونك Peacock، كولنز Collins ١٩٨٨ : ١٩)، أو في علاقته بكلية أو مجموع اللغة. ولما كانت اللغة في بنية الوعي العام غير معروفة لدى الفاعلين الاجتماعيين، وغير عميق، أو تعبر بشكل غير حقيقي عن معنى الكلمات، أو حتى المعرفة والممارسة السطحية في التعبير، فإن هذا الوضع يعوق بشكل قوى من عملية حل شفرة الكلام. إنه في إطار الموضوعات، وكذا في إطار التلقائية، إننا لا نستطيع أن نفكر أو حتى نستخدم الكلمات، حيث الحقيقة أن اللغة هي التي تفكر لنا (شارب Sharp ١٩٨٠ : ٩٩). ووفقاً لما سبق، فإذا كانت ممارسة الخدمة الاجتماعية تعبر عن ميثاق شرف، خاصة في المواقع المحلية، فإنه وفقاً لوجهة النظر هذه، فإنها تقدر سلفاً عدم الفهم الإنساني لتعبيرات اللغة، تلك التي تمثل مقدرتنا في الحياة. إننا إزاء هذه الفكرة في إطار الخدمة الاجتماعية تكون اللغة وحدة مستقلة، أو وجوداً مستقلاً في مواقف ممارسة الأفراد والجماعات التي تشكل جزء في النظرية البنائية العامة للفاعل الإنساني، تلك التي لم تكن معروفة أو غائبة في إطار اللغة (بارتث Barthes ١٩٦٧).

لقد كسرت اللغة البنيوية بشكل حاد الطريقة المألوفة للفهم والممارسة، ليس فقط من خلال المقاربات الموقفية، ولكن أيضاً من خلال المفاهيم البنيوية في لغة الخدمة الاجتماعية وممارساتها (سيبون Sibeon ١٩٨١ : ٥٩) ففي المفهوم البرجري لعلم الاجتماع البنائي، تكون اللغة (مثل لغة الخدمة الاجتماعية) بمثابة امتلاك لمفتاح الدور في عملية التنشئة الاجتماعية الموضوعية للأخصائيين الاجتماعيين. لقد أضحت اللغة مستودعاً للتراكم السريع للفهم والممارسة والتي انتقلت بشكل متواتر إلى الأجيال اللاحقة (بيرجر ولوكمان Berger and Luckman ١٩٦٧ : ٥٢). وعلى الرغم من أن النظريات البنائية تؤمن بحقيقة استقلال موضوعات اللغة، وتركيبها، فإن "برجر" Berger يرى ضرورة وضوح اللغة، وموضوعية تركيبها، وثقافة الفاعلين الاجتماعيين التي تنتج من خلال عملية التنشئة وأهمية الموضوعات الإنسانية، وفهم المواقف المتباينة، والوعي الناتج عن التفاعلات التي يعج بها روتين الحياة اليومية. إنه وفق المصطلح البرجري فإن البناء يمكن أن يعاد إنتاجه من خلال ما يسمى بشرعية الفكر المعتاد، وفي إطار ممارسة

الفاعلين الاجتماعيين الذين ربما أن يكونوا في بعض الظروف غير شرعيين، وفي إطار بناء متغير.

إن إمكانية ترشيد علم اجتماع يتسم بالتجريد (بيرجر ولوكمان Berger and Luueckman ١٩٦٧ : ٢٢٦) والموضوعية (بيرجر ولوكمان ١٩٦٧ : ١٤٤) يفرض علينا ضرورة نهج التحليل البنيوي، أو ما نطلق عليه هنا بما بعد نظرية "سوسور" في اللغة. وفي هذا الصدد يظهر لنا مفهوم "كولور" Culler دائرة الثقافة المغلقة (كولر Culler ١٩٧٥ : ٢٥٤). إن استخدام مفهوم "كولور" حول دائرة الثقافة المغلقة يجرنا إلى استخدام مجموعة من النظريات غير الممكنة التي من شأنها أن تعيد تركيب وتعريف العالم الاجتماعي المتغير، أو ما نطلق عليه بمحيط العمل المتغير. إن استخدام هذه النظريات في إطار علم اجتماع الخدمة الاجتماعية يفرض علينا استخدام المنهجية المركزية للبنائية اللغوية، تلك التي تحدد اللغة بوضعها بناءً يتكون من مجموعة من الألفاظ التي تقودنا من اللغة ذاتها على معنى ومفهوم معينين. إنه من خلال هذا التحول يمكننا أن نقف بصورة مباشرة على مسألة الوعي لدى الفاعلين الاجتماعيين، وكذا أيضاً الوقوف على المعرفة في إطار الخدمة الاجتماعية التي تحول بيننا وبين رؤية المواقف الفسيحة أو الواسعة التي أفرزتها الدراسات المحلية. إن الوقوف على مسألة وهي الفاعلين الاجتماعيين، والتخلي عن المواقف الكبرى التي انشغلت بها الدراسات المحلية، تجعلنا نشق الألفاظ اللغوية المستخدمة، بدلاً من استخدام اللغة المتداولة في الخدمة الاجتماعية ككل. إن عملية استقلال اللغة في الخدمة الاجتماعية، والمفاهيم الموضوعية المستخدمة تقيد في زيادة التعبيرات الموقفية التي تستقل عن غيرها من الميادين الأخرى. ومن المهم أن نبين هنا أن هذا الاستقلال سيفرض فاصلاً منهجياً بينه وبين الاستخدامات الأخرى، أو هي بالأحرى سوف تفصل بين الافتراضات النظرية البنائية في اللغة المستخدمة في ممارسة الخدمة الاجتماعية عن غيرها من المجالات الأخرى، فضلاً عن أنها سوف تسهم في إنتاج كلام خاص بالمهنة، ومن ثم سوف تساهم في إدخال تعديلات مفهومية على اللغة المهنية المستخدمة.

وأحرى بنا أن نوضح أن تحديد مفاهيم اللغة والممارسة لم تكن نوعاً جديداً، أو حتى دعوة جديدة في هذا الإطار، بل الحقيقة أنها كانت قائمة وقديمة في الممارسة النظرية، أو في النظريات التقليدية المألوفة، وما دعانا إلى ذلك ما ألفناه قائماً في الأعمال الأكاديمية الأولى التي ركزت على المصادر الإكلينيكية في حريات المعرفة لدى "فوكولت" التي أشارت إلى الأجسام غير المشخصة والحقائق التاريخية التي كانت تحدد على الدوام من خلال ما يسمى بالغرض ومساحة التغيرات الزمنية التي منحت ذلك (فوكولت Foucault ١٩٧٢ : ١١٧). وإذا كانت هذه الأعمال قد منحت الزمن (الوقت أو التاريخ) والأهداف مساحة مناسبة في تحديد اللغة والممارسة، فإنها في المقابل قد اختزلت أدوار الفاعلين الإيجابية في الفعل الإيجابي. إنها بذلك تكون قد أغفلت عن قصد أدوار الفاعلين باعتبارها



مصدراً للفعل. ومن المهم أن ندرك أيضاً أن هذا المنحى يتماشى مع اتجاه "وسوسور" الذى عارض نموذج اللغة المناسبة الذى أستخدم فى إطار مفاهيم الخدمة الاجتماعية الذى ناقشه "ويب" Webb (١٩٨٥) والذى قدم له "هابرماس" Habermas فى إطار علم الاجتماع وناقشه فى إطار وجود الفاعلين، ونمو وتطور اللغة والانفصال والتنافس (هابرماس Habermas ١٩٧٢ : ١٩٧).

... وإذا ما تركنا إلى حين، قضية اللغة المستخدمة فى إطار فهم وممارسة الخدمة الاجتماعية، وانتقلنا إلى مفهوم المصالح الرأسمالية، فوفقاً للأسباب التى أوضحناها قبل قليل، فإن مفهوم المصالح الرأسمالية يعد مفتاحاً جوهرياً فى رؤية الماركسية كمفهوم نظرى واسع، باعتباره مفهوماً يركز على التراكيب غير الإمبريقية أو الواقعية. إننا وفق هذا الوضع نجد أنفسنا فى إطار البنيوية الألتوسيرية الماركسية التى تجاوزت التحديدات الاقتصادية فى الفهم الماركسى الدوجماتيقى، التى تركز وحسب على عدم الاستناد إلى التفسير الطبقي، بقدر ما تستند فى تفسيرها على سلطة الدولة وأيديولوجيتها (التفسير Althusser ١٩٧١ : ١٣٩). إنها إزاء ما سبق ينبغى أن نتصدى بالنقد للمشكلات التى تتشابه مع مفاهيم استقلال الأصعدة (التحتية والفوقية) الذى يتحدد فى المثال الأخير (أقصد لدى الألتوسيريين) من خلال تفسيرات "هندس" Hindess ١٩٨١ و ١٩٨٣ ط ١ : ٤٢-٤٣، ١٩٨٣ ط ٢). إن الوقوف على ما آثاره "هندس" من مشكلات يساهم فى تعديل وضعية الماركسية فى الخدمة الاجتماعية. إنه من خلال الأفكار السابقة نجد أن "بولجر" Bolger وآخرون قد وجهوا سهام نقدهم إلى البنيوية الماركسية التى ترى أن سيطرة الرأسمالية على العلاقات الاجتماعية ستفضى إلى سيطرتهم على المصالح الاجتماعية، ومن ثم على السياسة الاجتماعية القائمة فى المجتمعات الرأسمالية (بولجر وآخرون : ٤ : ٨١).

إن المراجعة التقليدية والمألوفة لوظيفة الرعاية فى إطار الماركسية التى تسعى إلى خروج فكرة إعادة الإنتاج التى قدمها "سيبون" Sibeon (١٩٨٢) تكون علامة بارزة فى تقدير الماركسية لعمل الخدمة الاجتماعية. وحيث أن هذه الفكرة لاقت قبولاً لدى "ليونارد" Leonard، فإنه قد استشعر من خلال وجهة هذه الفكرة، وجود استجابة مباشرة وغير بسيطة (ليونارد Leonard ١٩٨٤ : ٢٥) بين الفعل الاجتماعى وحاجات الرأسمالية، تلك التى كانت استجابة غير مباشرة فى العقل بشكل عام. ولا ينبغى فى هذا الصدد أن نغفل ما قدمه "ميتشل" من نقد، وكذا الألتوسيريين الماركسيين (ليونارد ١٩٨٤ : ٤٩ : ٥٢) الذين وقفوا على أرضية واحدة تحدد ضرورة انفصال الصعيد الأيديولوجى عن الأساس الاقتصادى (ليونارد ١٩٨٤ : ٤٩)، تلك القضية التى تطورت ونمت من خلال الدراسات الأمبريقية المتنوعة للحياة الاجتماعية التى اختزلت مقولة الصعيد الاقتصادى الذى يحدد كل شئ فى التحليل النهائى (ليونارد ١٩٨٤ : ١٠٤). والواقع أن هذه الفكرة لم تجد قبولاً عاماً بين المفكرين، إذ نجد أن كافيتز "Caveats" يقدم معارضة قوية لعملية استقلال



الصعيد الاقتصادي، واعتباره غير حاكماً في عملية التفسير. لقد رأى كافيتز "Caveats" أن عملية استقلال البنى الاجتماعية لا يقدم تفسيراً ناجحاً في الأشياء النظرية المجردة التي تنهض على فكرة البناء التحتي.

وحيث أن "كافيتز" Caveats قد عارض فكرة استقلال البنى الاجتماعية، وخاصة عدم الاستناد إلى التفسيرات المادية (الاقتصادية) فإن "دارندورف" Dahrendorf قد عزز هذه الفكرة، خاصة حينما أنصب تركيزه على المجتمع ككل وليس الفرد، باعتبار أنه الأولى في التشخيص. ومن المهم أن نطرح هنا، أن فكرة "دارندورف" Dahrendorf السابقة لم تكن جديدة البتة، إذ كانت واضحة كل الوضوح في الطرح الماركسي حول فكرة التناقض البنائي القائم، حيث أعطيت للبناء وجوداً موضوعياً ومستقلاً، ومن ثم أعطت للفاعل والفكر وجوداً مستقلاً، في إطار علاقته بالبناء القائم. إنه من خلال ما سبق، يمكن القول أن الرؤى الماركسية التي تعاملت مع الخدمة الاجتماعية تسلم بوجود التناقضات داخل البنيات المختلفة، ذلك الذي يفرزها رؤية "بولجر" التي ترى أن أي بناء يشهد بالضرورة مجموعة من التوترات المثمرة. (بولجر وآخرون ١٩٨١ : ٣). وعلى الرغم من الاتفاق على سيادة التناقض البنائي، إلا أن هناك موقفاً مضاداً من ذلك، ذلك الذي يفرزه الاختلاف الأيديولوجي. إنهم يرون عوضاً عن هذا التناقض، أن ثمة تكاملاً وظيفياً في النظام المؤسسي، وهو ما تفرضه عملية شرعيتها ودوامها أو صيرورتها. أو بمعنى آخر، إن التكامل المؤسسي السائد لا يكون بين التنظيمات وبعضها البعض، بقدر ما يكون في شرعية هذه المؤسسات (برجر ولوكمان Berger and Luckman ١٩٦٧ : ٢٢٤) وعدم وجود أزمات بنيوية يفتعلها دوماً الفاعلين الاجتماعيين. ويجدر أن نشير في هذا المقام إلى أن الأزمة أو عدم الشرعية، أو قل أزمة الشرعية لا تكون في السياق المؤسسي وحسب، وإنما تتحدد بالأساس في وصف الشرعية التي تنطلي على دولة الرعاية الحديثة (أوف ١٩٨٤ Offe) التي تفقد معناها ووظائفها حينما تتحدث عن أزمة الشرعية. إن دولة الرعاية الاجتماعية الحديثة هي التي لا تشهد تناقضاً أو تحدث لها أزمة. ولكن لما كان أي بناء اجتماعي يشهد توتراً أو تناقضاً مهما كان، فإن هذا الافتراضات التي تم صياغتها حول التوترات البنائية ما هي إلا نوع جديد من التناقضات النظرية، أو بالأحرى ما هي إلا جدل عقيم فحسب، فضلاً عن أنها تتجافى مع الواقع الإمبريقي (هولمود وستيورات Holmwood and Stewart ١٩٨٣ : ٢٣٥).

إن الجدل السابق الذي أشرنا إليه في السطور القليلة الفائتة، جعل "بيرسون" Pierson بكييل النقد إلى الماركسية خاصة في تناولها للتناقضات التي تقضى إلى عملية الصراع. لقد اخترلت الماركسية عملية الصراع، وجددته بأنه مفهوم يدور حول الطبقات، أو في الدين، في الوقت الذي أخرجت الصراع بعيداً عن مسائل الجنس والنوع والأجيال وحتى الحركات الاجتماعية (بيرسون ١٩٨٤). إنه إزاء ما سبق فإننا سوف نخصص الجزء الثاني من الفصل الراهن لكي نوضح أن الفاعلين الاجتماعيين لم يكونوا فاعلين بالمعنى

الحقيقى للكلمة فى إطار الصراع الطبقي، أو حتى فى عدم الصراع (هندس ١٩٨٨ : ٢٧). وإذا كان الافتراض الماركسى المؤلف يركز على التقسيم بين الطبقة العاملة والجنس والدين (جونز Jones ١٩٨٣ : ٥٤-٥٦)، فإن ما يحدث من صراع لم يكن يرجع إلى الطبقة الحاكمة التى تدافع عن مصالحها، بقدر ما يرجع إلى هذه المسميات نفسها. إن هذه الافتراضات قد أثبتت خطها فى ضوء الواقع، حيث أن ما يتم فى ضوء تكوين اجتماعى اقتصادى لا يعنى بالضرورة انسحابه على أى تكوين آخر. معنى ذلك أن الواقع الإمبريقي لا يقوم ولا يسلم بالافتراضات السابقة، ولا يستند على شواهد تؤيدها. فإذا كانت الطبقة الحاكمة بزعم مصالحها، فإنها فى المقابل تعمل على سحب فتيل التناقضات من هذا الواقع. عن الشواهد تمدنا بأنماط متعددة لآليات الطبقة الحاكمة فى الجد من تأجيج الصراع الطبقي. إن الالتفات إلى مسائل الصراع المرتبطة بالجنس أو النوع أو الدين أو حتى العوامل المكانية توضح كيف خرجت الطبقة العاملة من إستراتيجيات الطبقة الحاكمة هذا من جانب، ومن جانب آخر توضح أيضاً أن الطبقة العاملة باتت عاجزة عن خلق قيم خاصة بها تمكنهم من الإتيان بفعل يؤدي فى النهاية إلى تكريس وجودهم كطبقة تعى وتعمل على مصالحها. ففى الوقت الذى يباعد الواقع بيننا وبين تقديم شواهد حقيقية من شأنها أن تفرز الصراع بين الطبقة الحاكمة والطبقة العاملة، فى الوقت عينه الذى تدلى بشهادة موضوعية تمثل دليلاً دامغاً نظراً لما تؤيده الشواهد الواقعية أو الإمبريقية (ولاس وبروس Wallis and Bruce : ١٠١).

وعلى الرغم من أن ما سبق، بالإضافة إلى إشكاليات أخرى ترتبط بإعادة تصحيح مفهوم البناء ومصالح الرأسمالية، فإن النظريات التى تنهض على هذا الافتراض تتضح بشكل جلى فى دراسات التنظيم (مارجلين Marglin ١٩٨٦) وعلم الاجتماع الطبى (شارب Sharp ١٩٨٠) وعلم اجتماع الرعاية (كوكبورن Cockburn برافرمان ١٩٧٤، إيرليك وإيرنرك Ehrelreich and Ehrenrnich. إن هذه النظريات الإمبريقية تدفع باستنتاج آخر يحل محل دور الفاعلين.

إن ما يسمى بالنظام الرأسمالى والسلطة فى الخدمة الاجتماعية يكون مترادفاً مع التنظيم الهريراركي أو التراتبى (بولجر وآخرون ١٩٨١) أو ما نسميه بالبناء الذاتى فى المهن البيروقراطية (بارى وبارى Parry and Parry ١٩٧٩ : ٤٣) الذى وضعه "سيبوم" Seeborn فى قسم الخدمات الاجتماعية، إبان توضيحه للمصالح الرأسمالية التى تكون لديه بمثابة جهد يفرض ذاته فى أتون المصالح وأغراض وأفعال الفاعلين، والتى تؤثر بشكل موضوعى فى المجتمع الرأسمالى ككل. إن ثمة شواهد إمبريقية ناصعة البياض (راجع ويتجتون وبيلابى Whittingtan and Ballaby ١٩٧٩) توضح باستمرارية البناء وعدم تفويضه، والممارسة، ومفهوم التنظيم البيروقراطى المهنى الذى تم صياغته فى عام ١٩٧٠. إن مثل هذه المفاهيم اكتسبت قوة زخم واسعة، من خلال البحث الذى قدمه "دراسة برونل Brunel" وناقش فيه مسائل التفوق المالى أو الغنى، والعلاقات العامة

ومناشط الإفراط والجماعات وتأثيراتها المختلفة (Ssore ١٩٧٤ : ١٤-١٥)، بيلز وآخرون (١٩٨٠). إنه من خلال مناقشة ما سبق أوضحت الدراسة أن المكاتب المهنية باعتبارها بناءً اجتماعياً، فهي بصورة أو بأخرى تعبر بشكل لا يقبل الشك عن مصالح الرأسمالية. وحيث أن طبيعة البناء الرأسمالية تفرضها مصالح الرأسمالية، فإنه من غير المنطقي أن يعبر هذا البناء عن الصراع أو التنافس الاجتماعي. إن التنافس الاجتماعي الذي يشهده البناء الرأسمالي يعبر عن نضال اجتماعي بين الفاعلين، وهذا ما عبر عنه في عام ١٩٨٠ من خلال سياسات التعليم والتدريب الذي فرضه طبيعة النظام الرأسمالي باعتباره نظاماً اجتماعياً تاريخياً. إن هذا النضال فرض بصورة أساسية ضرورة إصلاح وتعليم الخدمة الاجتماعية والتدريب المهني. لقد دافعت الرابطة البريطانية للأخصائيين الاجتماعيين في عام ١٩٧٧ (BASW ١٩٧٧ : ١٨) والمركز الرئيسي للتعليم والتدريب في الخدمة الاجتماعية (CCETSW) في عام ١٩٧٥، عن إطارين جديدين لنظامين مزدوجين للتأهيل، تشابها مع ما طرحه Seebohm الذي رأى ضرورة وجود نموذج تصنيفي لمهنة الأخصائي الاجتماعي في قسم الخدمات الاجتماعية (لى Lee ١٩٨٢). إنه منذ عام ١٩٧٥ فقد تم التوصل إلى نموذج تصنيفي لمهنة الأخصائي الاجتماعي، والذي به تم صياغة "شهادة تأهيل في الخدمة الاجتماعية" تقيد في الارتقاء بالممارسة المهنية. أن النموذج المزدوج الجديد في التدريب والتأهيل جذب نفر غير قليل من الفاعلين المهنيين، فضلاً عن أنه عمل على الحفاظ على الخطوط الديمقراطية الذاتية (BASW ١٩٧٧ : ١٨) في داخل مهنة الخدمة الاجتماعية (SQSW) وأخصائي العمل الاجتماعي (CSS WORK).

وفي الأعوام الأخيرة تم التغاضي عن الإضافات التي شهدها النموذج المزدوج لتأهيل الأخصائيين الاجتماعيين (CCETSW) واقترح بدلاً منه إلغاء التقسيم الذاتي بين العاملين في أقسام العمل الاجتماعي. لقد لاقت هذه الاقتراحات قبولاً واسعاً خاصة من قبل جماعات الضغط (CSS) التي رأت ضرورة وجود واستمرار التدريبات لتدعيم مكانة الأخصائيين الاجتماعيين، ناهيك عن تدعيم ممارسة العاملين (هربرت Harbert ١٩٨٥ a، ١٩٨٥ b). وعلى الرغم من أن تلك التطويرات في هذا المجال لاقت مقاومة عنيفة من خلال الأكاديميين في الخدمة الاجتماعية والفاعلين المهنيين (بلمفورد Bamford ١٩٨٤، بنيكر Benker ١٩٨٤ a، ١٩٨٤ b، ميزرس Measures ١٩٨٦) إلا أن عدم الصراع أو التناغم بين الأخصائيين الاجتماعيين، قاد "سانزبوري Sainsbury" إلى صياغة تقسيم داخلي آخر، أتمسم بالعنف والصرامة (سانزبوري Sainsbury ١٩٨٥ : ٩) إذ من خلاله يوضح طبيعة الصراعات العنيفة التي تسود بين الأخصائيين الاجتماعيين.

ولقد ذهب "سانزبورس Sainsbury" إلى أن هذه الصراعات لم تكن تؤثر وحسب في طبيعة الكل الاجتماعي، وإنما أثرت في موضوعية الحاجات البنائية، أو حتى في تركيب

المصالح المكتسبة من خلال الصراعات الاجتماعية. إن الفاعلين في الخدمة الاجتماعية يتباينون. فيما بينهم في طبيعة التوجه والمصالح وحتى الرؤى الخاصة والعامة لكل منهم. إن التوضيح الأمبريقي الذي يقدمه "سانزبوري" من خلال عملية اختزال العملية البنائية الذي قدمه (كالفام : 1986 Clapham) واجه اعتراضاً من قبل "كوكبورن Cockburn" 1977 ذلك الذي أدى من وجهة نظره إلى إضعاف وتخفيف حدة فعل التخطيط الموحد للتكتيك. إن ما قدمه كوكبورن Cockburn في عام 1970 يرى أن ذلك سوف يؤثر في المصالح الموضوعية للرأسمالية. وفي الإطار نفسه أوضح "كالفام Clapham" أن ضعف الإدارة الفنية العالية المستوى سوف يؤدي إلى ضعف البناءات التنظيمية التي من شأنها أن تهدد دور الفاعلين المهنيين داخل السلطة المحلية. وحرى بنا أن نشير هنا إلى أن ما قدمه "كالفام Clapham" لتعزيز دور الفاعلين، كان ينطلق من ضرورة تنشيط فاعلية الخدمة الاجتماعية. إن تنشيط فاعلية الخدمة الاجتماعية ينبغي أن ينطلق من مجتمع الخدمة الاجتماعية نفسها، شريطة ألا يتم اختزال التحليل الأمبريقي وتأييد دور الفاعلين، ناهيك عن عدم إغفال دور وقوة المصالح التنظيمية (كالفام Clapham 1986 : 41).

خامساً : نحو تطوير علم اجتماع الخدمة الاجتماعية :

إن التركيز على مفهوم الفاعل في علم الاجتماع الماكرو الذي صكه هاري Harre (1981)، يمكننا أن نضع أيدينا عليه استناداً إلى مفاهيم البيولوجيا الحيوانية التي بإمكانها أن تمنحنا عن كثب الصفات البنائية الظاهرية، وهي في ذلك تقيدنا بشكل دقيق في تشخيص القوى السببية التي تظهر بشكل واضح في تركيب الأفراد بافتراض أنها مجموعة من الأجزاء ففي إطار الحياة الاجتماعية يكون الأفراد كفاعلين قوة مسببة، وحيث أن الأفراد هم الفاعلون كقوى سببية، فإن ثمة وجوداً آخرًا يكون ظاهراً في الصفات البنائية، تلك التي تظهر كقدرة ونوع للسبب المؤثر في حقيقة تركيبهم التي تتخلق من خلال مجموع القدرات الموجودة في الأفراد. لقد أطلق "هاري Harre" على هذه الموجودات بالأفراد ذوي القدرات المتميزة، أو أصحاب القدرات الفائقة. إن مفهوم الأفراد المتميزين يتضح بشكل متقد في تكوين اللجان (مثل لجان السلطة المحلية، ولجنة الخدمات المحلية، التي تضطلع بتنظيم المحليات، أو قسم الخدمات المحلية وأقسام الحكومة المركزية والروابط المهنية التي تهتم بتنظيم الجماعات المكونة لها... الخ.

وعلى الرغم من أن الجماعات المتميزة لم يتم العثور عليها في إطار المستويات التنظيمية المتوسطة في الحياة الاجتماعية، إلا أن أي بناء أو كيان يطرح مثل ذلك المفهوم، ذلك الذي يأتي من خلال ثلاث محطات أساسية هي : أن يتسم بالاستمرار عبر الزمان وفي أي وقت. أن يتم تصنيفه واستمرار هذا التصنيف مكانياً. أما المحك الثالث، أن تتوفر فيه صفات القوى السببية أو التميز (هاري Harre 1981 : 141). إننا نفهم مما سبق أن مفهوم الجماعات المتميزة مفهوماً يتواجد على المستوى المحلي أو العام

شريطة أن تكون لديه القدرة على الفعل المتميز والفعال باعتباره قوى مسببة. ويمكننا أن نضيف إلى ما سبق أن الجماعات المتميزة ما هي إلا تركيب جمعى من العلاقات بين الأعضاء على المستوى الفعلى والواقعى (هارى Harre ١٩٨١ : ١٤٠). وإذا كان من الصعوبة بمكان أن نضع تصنيفاً لمسألة العقلانية أو عدمها، فإننا يمكن الإشارة إلى أن الأشياء غير العقلانية تنطبق تمام الانطباق على ما يسود فى الأمور الجمعية مثل الدولة والطبقات والجمع أو الحشد. فإذا كانت الوظائف الرسمية فى الدولة الحديثة، أو ما يسمى بتنظيمات الدولة، يتم فيها إختيار القيادات وفق منحى عقلانى أو رسمى، فإن الأفراد المتميزين أو القوى السببية إنما تأتى وفق أمور غير عقلانية، وهى ما نطلق عليها بالصفات الخارقة التى تدخل فى إطار ما يسمى بالكاريزما. ولما كانت العقلانية تتم فى إطار من التنظيم، فإن القوى السببية لابد أن يتم تنظيمها وجودياً وعلى مستوى معقول (هارى Harre ١٩٨١ : ١٤٠).

إن المتأمل فى التعريف السابق لبنية القوى السببية يجعلنا نرى أنه تعريفاً يباعد بينه وبين الأفكار التجريدية لمفهوم البناء. إن الاعتراضات على الأفكار التجريدية لمفهوم البناء، تتجلى بشكل واضح فيما دفع به "هندس" Hindess لمفهوم الفاعل، الذى منحه إياه قدره على إنجاز القرار والفعل ولا يعنى لنا الإشارة هنا إلى أن الفاعل هنا أولدى "هندس" قد يكون الفرد، أو قد يكون مجموعة الأفراد (هندس Hindess ١٩٨٦ : ١١٥). إننا نلاحظ هنا فى إطار هذا الطرح تفرقه واضحة بين الفاعل الفردى، والفاعل الجمعى أو كجماعة. إنه من الواجب لأن نلاحظ هنا فى إطار هذا الطرح تفرقة واضحة بين الفاعل الفردى، والفاعل الجمعى أو كجماعة. إنه من الواجب أن نخلع على الأخير - أقصد على الفاعل كجماعة - ما أطلقه "هارى" Haree على الأفراد المتميزين. إننا هنا نساوى بين الجماعة أو بين الأفراد ذوى القدرات المتميزة وبين الفاعلين الاجتماعيين. إنه وفق أفكار "ليونارد" Leonard التى تتطرق من النظرية الماركسية، نجد أن الخدمة الاجتماعية فى إطار الرأسمالية تلعب وظيفة أساسية فى توضيح التركيب الحادث فى الطبقات، أو فى الجنس أو حتى فى العلاقات الأثنية (ليونارد Leonard ١٩٨٣ : Xiil). إن ما سبق يمكن أن يدلنا على التناقض القائم بين أفكار "هندس وليونارد". إن الوقوف على ملاحظات "هندس" حول ارتباط التحليلات السياسية والاجتماعية بالغموض حول مفهوم الفاعل، يجعلنا نرى أن هذا المفهوم ما هو إلا مجموع القرارات التى يصكها أو ينفذها الفاعل فى إطار الوجود، ذلك الذى منحه هوية خاصة ترتبط بالقدرات المتميزة. إننا هنا نميز بين الفعل الفردى والفعل الجمعى. إننا نترك إلى حين الفعل الفردى الذى تأتى من خلال هندس (هندس ١٩٨٦ : ١٢٤) ونلتزم بحاصل مجموع فعل الأفراد المتميزين الذى يأتى نتيجة أو استجابة لأحداث تتعد عن إطار وجود الدولة.

وعلى الرغم من أن هذه الأفعال قد تحمل فى طياتها الخبيث أو الطيب، إلا أننا نستند فى ذلك إلى أنها تأتى بنهاية لوجود الدولة حيث يحل الأفراد محلها لأحداث النمو أو

المتطور. إن القضية الرئيسية التي تنشأ من خلال الافتراض السابق للبناء الموضوعي، يجعلنا نهتم بالتصنيفات الجمعية للمجتمع الرأسمالي باعتباره كلا اجتماعياً يدخل في إطاره الطبقات والحشود.. الخ، وهو الذي يتعارض مع آراء المهنيين في الخدمة الاجتماعية الذين ينظروا إليه كوكلاء عن المجتمع الرأسمالي (إدوارد Edward ١٩٨١ : ٣٧-٣٨). إن السبب في ذلك يعود إلى عدم توفر الأغراض التي تتضمن وجود بعض الأفراد في مثل هذه التنظيمات. فثمة مغالطات في بعض المصطلحات التي تعاند أو تخالف المصطلحات الممارسة التي تأتي كحقيقة لبعض الأشياء ومصالح الأفراد كفاعلين اجتماعيين في التصنيفات الجمعية (بتس Betts ١٩٨٠ : ٥٠-٥١). وإذا كانت تسمية المهنيين أو العملاء بالفاعلين الاجتماعيين، فإن البناء الموضوعي يكون ذلك البناء الذي يمنح المصالح كمفهوم من خلال موقع الفاعلين داخل التركيب الاجتماعي ككل، وذلك باعتبارهم أعضاء في التصنيف الاجتماعي. إنه من خلال ما سبق ينبغي أن نلاحظ كيف إن البحوث الإمبريقية سوف تميز بين ما يسمى بالمصالح الموضوعية التي تتضح في داخل البناء الاجتماعي وبين المصالح الأخرى. إن مثل هذه التحديدات التي تهتم بالفاعل والفاعلين الآخرين، يمكنها أن تقف على خصائص الفعل وأفعالهم، تلك التي تتباين من جماعة إلى أخرى في إطار البناء الاجتماعي (هندس Hindess ١٩٨٦ : ١١٦). لقد وجه علم الاجتماع انتباه الباحثين بطريقة مباشرة إلى كيفية الاهتمام بمصالح الفاعلين الاجتماعيين، وكيفية إنتاج أدوارهم، من خلال طرق البحث الإمبريقي، فضلاً عن إقامة التمييز وفرز القرارات المناسبة والموضوعية في إطار المواقف الخاصة. إن مثل هذه التوجيهات الإمبريقية أصبحت ضرورية حينما نميز بين المصالح التي لا تظهر على نحو اعتباطي خارج الحيز المكاني، إذ من خلالها يمكن أن تتم التحديدات البنائية التي من شأنها أن تحدد دور الفاعل وخصائصه. وعلى ما سبق يمكن القول أن المفاهيم التي تم صياغتها للفاعل بصورة مختزلة، وكذا الخصائص والمصالح والفعل، لم تكن محددة بصورة دقيقة لدى النظريات البنائية الماكرو، الأمر الذي دفع مجموعة من الدفاعات الحديثة عن الاختيارات العقلانية الحديثة إلى شجب المداخل النظرية الواسعة والمناحي الجمعية التي اهتمت بالشكل دون المضمون. ومن المهم هنا أن نعي أن رفض النظريات البنائية ذات الرؤى الرحبة أو الواسعة فرضت الاختبارات العقلانية التي قررت ضرورة الاستناد إلى الميثودولوجيا الفردية (هيشتر Hechter ١٩٨٨ : ١٧). إنه وفق ذلك نجد "هندس" قد وجه انتقاداً حاداً للمداخل العقلانية الماركسية التي وقفت موقفاً مناهضاً من الميثودولوجيا الفردية التي ترتكن إلى الافتراض النظرى للفاعل وأشكال الفكر التي تشكل أفعاله العقلانية تمثيلاً لوظيفة الفاعل باعتباره عضواً في الجماعة (هندس ١٩٨٨ : ٢٢-٢٤). وحرى بنا أن نوضح أن تنبؤ "هندس" من خلال الإطار المفهومي الذي قدمه للفعل والفاعل والأفكار، لم يكن في حل أو بعيداً عن انعكاسات المواقف البنائية المحددة، تلك التي تلعب أدواراً متميزة في تشكيلها وصياغتها.

وحيث أن الوجود الاجتماعي يشكل ويصوغ الأدوار الاجتماعية، فإن وظيفة الفاعلين وأوضاعهم في الكل الاجتماعي تتحدد وفقاً لاعتبارات عضويتهم في الفئات الاجتماعية، من جانب وما يضطلعون به من أدوار اجتماعية محددة في داخل التنظيمات الاجتماعية. والمتأمل في الصياغة السابقة يستطيع أن يستدل منها أنها أغلقت المنافذ أمام النظريات الأخرى التي تنادى بالصراع والتنافس الاجتماعي وعلاقات العمل وأدوار الفاعلين التي أشرنا إليها في بدايات هذا الفصل. إن الملاحظات الأولية السابق الإشارة إليها يمكنها أن تقيدنا في تحديد طبيعة الفاعلين الاجتماعيين (المهنيين والأكاديميين)، والخط النظري في تحديد وظائفهم وأدوارهم من خلال CCETSW، تلك التي تقف معاندة من عملية التمييز بين مهني الخدمة الاجتماعية CSSWORK ومهنة الخدمات CSS WORK. ولعل أبرز الأمثلة لفهم التهديدات التي خلفتها الأوضاع المتعارضة التي عجزت عن المقاومة في النهاية، تتمثل في محاولات "بينكر Pinker" لفهم التهديدات التي تقابل الممارسات المهنية المتميزة، وكذا من خلال المقالات التي نشرت في النشرة الأكاديمية للخدمة الاجتماعية (أنظر على سبيل المثال : بينكر Pinker ١٩٨٤) التي هدفت إلى تدعيم ما قدمته من اعتراضات في الحوليات العامة، التي كانت تدور بشكل واسع حول مهنة الأخصائي الاجتماعي ووظيفته وطبيعته. والواقع أن ما قدمه "بينكر Pinker" لم يقف عند هذا الحد، بل لقد أطلق بالونة إختيار لكي يصل من خلالها إلى تحديد قاطع في هذا الصدد (بينكر Pinker ١٩٨٤ : b ١٨). وفي عام ١٩٨٦ واصل "بينكر" سعيه، إذ ناقش النشاط المخرب للاقتراح الذي أسماه بالجهود الجمعية التي كانت تقف في مقدمة هذه المسارات. أنه من المفاجآت أن الـ CCETSW كانت توافق على طريقة الحصول على الفعل بقدر حدوثه، ذلك الفعل الذي يوضح طبيعة القائم بالفعل ومناشطه وخصائصه وأطر العمل التي يعمل من خلالها.

إن استجابة "بينكر Pinker" في هذا الصدد تكون حادثة لما خلفته رؤية CCETSW من آراء ناضجة تتصل بشكل وشيخ بتفعيل الفعل في إطار الظروف السياسية التي كانت وشيكة بأن تهدد الواقع القائم. وينبغي أن نقر هنا أن هذا العرض يفوق كثيراً الرؤى التي قدمت في هذا الصدد، كما أنها تتعارض مع المحاولات التكتيكية التي وضعها "فوسيلييه" لتجنب خسارة المصالح العديدة للسياسات الجديدة، باعتبارها أحد آليات الفعل الذي يتفاوض وفقاً لتكتيكات السياسة مع المستويات الدنيا التي كانت في نهاية الأمر تقدم أضراراً أقل تأثيراً، ومن خلالها يمكن أن تعرقل تهديدات البناء الثابت للفعل.

إن ما سبق يمثل لنا بشكل لا يقبل الجدل، أنها كانت نوعاً من إستراتيجيات التكيف، وهذا يتماشى مع ما قدمته ATWE. أما بالنظر إلى هذه الرؤية - أقصد ATWE - فنجدها تستطابق مع ما قدمه "بينكر"، حيث اهتم بالنموذج المهني الأكاديمي في تعليم الخدمة الاجتماعية.. وفي عام ١٩٨٤ اعترضت ATWE على النموذج الفردي الجديد في تفعيل الممارسة والسلطة في إطار الواقع، تلك التي تتغير بتغير الموقع والموضع.

ومن المهم أن نضيف هنا أن هذا النوع من الإضافة الجديدة لـ ATSWE اتسع بشكل كبير في إطار الممارسة الجديدة لعمليات التدريب الغرضي (4 : ATSWE 1980). ففي الشهور الأتني عشر الأخيرة، وفي يونيو ١٩٨٦، نجد أن ATSWE قد أدركت أن نظام التدريب الجديد الذي وافقت عليه رابطة حزب العمال (١٩٨٦ : ٤ ملحق ٣) وكذا تقرير ATSWE قد جاء من أجل حماية المصالح المهنية والرؤى الأكاديمية، ولكنه في مضمونه يختلف عما قدمه حزب العمال، الذي كان يلزم الأكاديميين والمهنيين في الخدمة الاجتماعية بضرورة فهم معنى التدريب بصورة صحيحة وشاملة. لقد رأى الحزب أنه من الضرورة بمكان أن يذهب الفهم على أبعد من ذلك، حيث أنه من الأجدى أن يتضمن الإطار الجديد في التدريب نوعاً من سيطرة العمال، تلك التي سوف تسمح لهم بالسيطرة والديمومة والتطور المستمر.

(تقرير رابطة العمال ١٩٨٦ : ٦، ملحق ٢٨) :

وفي سياق مجرى الأحداث التي وضعت أبنائها إستراتيجيات استخدام الفاعل تحققت الصياغة الذاتية للمصالح، والرؤى الخاصة، خاصة حينما تضمنت نوعاً من تقييم النماذج والإستراتيجيات القائمة، وتم تبديلها بأخرى. أن مثل هذه المقولات أضحت مشابهة إلى حد كبير مع ما قدمته الرابطة البريطانية للأخصائيين الاجتماعيين، الذين هاجموا بقوة آراء CCETSW خاصة حينما أرجعت إلى المخطط الخارجي كل عمل وأدوار الـ CCETSW والـ ATWES. إنهم في ذلك يرون أن ثمة ارتباطاً غير ضرورياً بين المواقع الوظيفية للفاعلين والأشكال الأخرى للفكر أو أنماط التنظيم والفعل.

وبإطلاعه على المستوى النظري سوف نجد أن هناك ثلاثة أسباب رئيسية تسأل عن عدم التعانق بين المواقع الوظيفية وأشكال الفكر والتنظيم والفعل، تلك التي تتصل مباشرة بآليات الوصف الأمبريقي الذي يمكن أن يمدنا بشرعية نقد الاستمولوجيا المثالية الجديدة للمنظريات متوسطة المدى. إن أول هذه الأسباب تتعلق بعدم إمكاننا افتراض أن الفاعلين الاجتماعيين لا يستطيعون إدراك كل شيء، حيث أنهم في الغالب غير معاصرين أو غير مرتبطين بالحدث ذاته. وفي هذا الصدد يمكننا الرجوع على الأعمال الأولى التي قدمها "بيرجر" والتي تتصل بشكل مباشر بصور تكوين وتأسيس المعرفة. إن ما قدمه "بيرجر Berger" في هذا الشأن يتصل بما قدمه "جدينز Giddnes" حينما ميز بين الوعي الاستطرادي والضمني أو الوعي الممارس (جدينز Giddnes ١٩٨٢ : ٩). وحرى بنا أن نؤكد هنا على أن المعرفة الضمنية ربما تكون في بعض الأحيان داخلية، وهذا ما ينتجه عملية التشغيل العام أو الاستخدام (هاردنكر Hardiker ١٩٨١ : ١٠٤). أما ثاني هذه الأسباب فتتصل بمقدرة الفاعلين على تشكيل الأحداث التي تتحدد دوماً من خلال تباين مداخل الفاعلين، سواء على صعيد الإستراتيجية أو حتى على صعيد المصادر. وعلى الرغم من أن سلطة الفاعل تعد أحد الآليات الناجحة والقوية في حدوث الأفعال

والمتغيرات، فإن هذه السلطة تتغير من فاعل إلى آخر. وثالث هذه الأفعال تتحدد في لأفعال المؤثرة للفاعلين التي دائماً ما تأتي من المصادر والرؤى التي تأتي من خلال إجراءات النتائج غير المقصودة التي كنا قد أشرنا إليها من قبل خلال حديثنا عن رابطة الأخصائيين الاجتماعيين الذين غاب عنهم نظام التدريس الجديد الذي كان بمثابة فرصة كبيرة لتطوير ونمو العاملين من أجل الارتقاء بالناحية العملية دون الارتقاء وحسب بالناحية الأكاديمية.

إن مفهوم النتائج غير المقصودة من خلال ما سبق يمثل أحد الاستخدامات العامة للنظرية (بورنز Burns ١٩٨٦ : ١٠)، ذلك الذي يستبان أهميته ودوره من خلال عدم اختزال علم الاجتماع الأميريقي (بيرت Baert ١٩٨٦). إن النقد الذي وجهه "هندس" (هندس ١٩٨٦) لبعض استخدامات المفهوم يتعلق بالاعتراض الذي قدمه "إليستر Elster" (١٩٨٥) للمنهجية الفردية، وبشكل عام، فإن الاعتراض على عملية اختزال النظرية (هندس ١٩٨٨ : ٢٥) الذي قدمه "هندس" جاء ليحل محل آخر (سيبون ١٩٨٩) باعتباره جزءاً من الجدل النظري للمفهوم، ذلك الذي أصبح ضرورياً في التحليل غير الموسع لإعادة إنتاج وتغيير المواقف الاجتماعية. فثمة ارتباط غير ضروري أو محتمل بين استخدام المفهوم والمنهجية الفردية.

وعلى الرغم من أن الأخير يرى أن الأفراد يصنعون المجتمع، فإن الاختلاف بينهم يأتي في شكل هذا الافتراض (ركس Rex ١٩٦٨ : ١٩٨١) الذي يركز على الأفراد الذين يؤثرون في صنع الأحداث أو الأفعال، وهم بالبداهة كوكبة يصعب إحصائهم. ففي بحوث الموقف المنهجي نجد أن المفهوم التحليلي يتضح بجلاء في دراسة "كولت Collett" الواقعية التي أخضعت للتجربة المكاتب المهنية (كولت Collett ١٩٨٩ : ٦٠-٦١) ومستويات السلطة المتوسطة. إنه من خلال هذا المدخل تم تحليل وتفعيل استخدام المفهوم التحليلي لفهم التفاعل بين الفاعلين من خلال مواقع ومحلات محددة. سيبون ١٩٨٩ : ٤-٥).

إن أحد النقاط الهامة في الجدل الدائر في هذا الجزء من الفصل يتمحور في التركيز على تكافؤ الفرص بين الأخصائيين الاجتماعيين باعتبارهم الفاعلين الاجتماعيين الأساسيين. وحرى بنا أن نوضح أن التركيز على هذه المسألة وعلى مخرجاتهم في التفاعلات الاجتماعية لم تحظ بكثير من الاهتمام، أو قل أنها لم تشكل قدراً من الاهتمام في داخل التركيب الاجتماعي. إن الأحداث المحتملة ذات الصلة بعدم التنبؤ التي تحدث في أماكن أخرى لم تلق قبولاً واهتماماً في داخل التركيب الاجتماعي، الأمر الذي في مقابله أغفلوا المصالح الموضوعية التي تسبب سيطرة الفاعلين الاجتماعيين داخل المواقع البنائية في داخل الكل الاجتماعي.

إنهم بسبب إهمالهم لهذه المصالح يكونوا قد أغفلوا عن عدم وعي لعملية صراع الأدوار، ذلك الذي بدوره جعلهم لا يدركون عملية التنسيق بين هذه المصالح (هندس

١٩٨٢ : ٥٠٦) إنه من الضروري وفق ما سبق أن نحدد مصالح الفاعلين، ذلك الذى يؤدي بدوره إلى وضع استراتيجيات وسياسات ناجحة تفيد فى تحييز المصالح من جانب، وفى تحديد الاحتياجات فى داخل المواقع الاجتماعية المتبادلة (لو Low ١٩٨٦ : ٥).

إن ما سبق يتضح بقوة فى مجموعة دراسات الحالة التى أجريت على مستويات السلطة المتوسطة التى قدمها كالون ولاتور Callon and Latour (١٩٨١) والذان بحثا من خلالها مسألة الفاعل ومقارنة عملية التكافؤ بين الفاعلين الاجتماعيين. وإذا كان لاتور وكالون Callon and Latour قد انتهيا بما سبق فى إطار مفهوم السلطة أو القوة، فإن "رينولت" Renault قد قدم دراسة حاول من خلالها صياغة نموذجاً يتصل بفهم القوة من خلال آليات الاقتصاد والتنمية، وفيه استخدام "رينولت" Renault إستراتيجيات الفاعلين الاجتماعيين لكى يقف على موقف المسيطرين والخاضعين. إن استخدام "رينولت" Renault لهذه الإستراتيجيات واجه مجموعة من الانتقادات من قبل "كالون ولاتور" Callon and Latour، تلك التى وقفت بشكل جلى على حجم وتركيب الفاعلين (كالون ولاتور Callon and Latour ١٩٨١ : ٢٨٠) الاجتماعيين وتفاعلاتهم، وتأثير عملية الوعى على التحولات الخاصة التى أدت إلى تجنيد المزيد من الأعضاء، وإضفاء المزيد من التطور على أساليب الممارسة والتفاعل (كالون ولاتور Callon and Latour ١٩٨١ : ٢٨٤). إن تزايد محاولات الفاعلين فى داخل قضايا الأعضاء وتفاعلاتهم تتأسس على التفاعل الاجتماعى فيما بين الأعضاء، وأبعاد بل ونبد القضايا الرئيسية فى عملية التناقض. إن الفاعل الاجتماعى ربما يكون خطاباً واسعاً المدى للقضايا التى تكون ذات صلة قوية بالتصنيف المتصل بحجم التفاعل بين الفاعل والآخر (كالون ولاتور Callon and Latour ١٩٨١ : ١٨٧).

وفى إطار المنافسة الراهنة ينبغى لنا أن نشير أن دراسة "كالون ولاتور" Callon and Latour تشبه فى أحداثها نظرية بيرجر ولوكمان "للعمليات الإضافية التى تعمل على عدم اختزال عملية الموضوعية التى أشرنا إليها فى بداية هذا الفصل. ويعن لنا أخيراً فى صدد الجدل الدائر الذى أشرنا إليه قبل قليل أن نشير إلى أنه فى دراسة "كالون ولاتور" الإمبريقية لم يكن الفاعل الحقيقى معروفاً بشكل دقيق، وما أصاب الفاعل أصاب أيضاً البناء الاجتماعى الحقيقى. أو بمعنى آخر أن البناء الاجتماعى والعالم الاجتماعى لم يصبه تحديد دقيق. وبتقبل هذا النموذج فى إطار الخدمة الاجتماعية نجد أن عمليات التفاعل وكذا تاريخ السياسات الصراعية لم تكن فى الحسبان. لقد كانت المخرجات الصراعية فى بداية الأمر ضمن الحسبة، ولكنها أسقطت من حسابات المفهوم المهنى للفاعلين فى الأعمال المهنية الأكاديمية.

إن الفاعلين الاجتماعيين لم يتحددوا بصورة حقيقية فى داخل أروقة المصالح الموضوعية، كما أنهم لم ينظروا على الحجم وشكل الأحداث الاجتماعية. إن إغفال ما سبق جعل المهتمين بصياغة علم اجتماع الخدمة الاجتماعية يركزون على الأطروحات



الحديثة التى قدمها علم الاجتماع فى إطار التنبؤ بأدوار أصحاب السلطة ذوى المستويات المتوسطة. إن إمداد علم اجتماع الخدمة الاجتماعية بالمفاهيم الجديدة سوف يساهم فى فهم وإدراك الأدوار الفاعلة للسلطة المتوسطة، وكذا سوف يمسك جيداً بدور وفعل السياسات والأفكار والممارسة التى من شأنها أن تعدل من إستراتيجيات العمل المهني والمباشرة فى إطار الخدمة الاجتماعية.

إنه وفق ما سبق وما أوردناه فى الصفحات السابقة، فإن المناقشات والأدبيات التى قدمناها، ينبغى على الخدمة الاجتماعية وسياساتها أن تحذو حذو البحوث السابقة التى اهتمت بصياغات التنافس أو الصراع. لقد جاءت بحوث الخدمة الاجتماعية خلوا من الاهتمام بعملية الصراع، ناهيك عن بعدها تماماً عن التحديد القاطع لمفاهيم المصالح فى داخل البناءات الاجتماعية. إنه ينبغى على الخدمة الاجتماعية أن تهتم كل الاهتمام بالقضايا التى طرحها علم الاجتماع الإمبريقي، تلك التى تقدم تفسيرات هامة فى هذا الصدد.

سادساً : فى التكامل النظرى والإطار المنهجى :

لم تشهد الساحة النظرية من قبل أية محاولة للتأليف بين النظريات المتعارضة، حيث ظل هذا الأمر من غير المقبول إن ذلك يعود على طبيعة التناقض النظرى الحادث بين التيارات النظرية (هاميلتون Hamilton ١٩٨٤ : ١٥٠). ولكن بغض النظر عن هذا التناقض، فإن إعادة تعريف مفهوم معين مثل الفعل والمواضع أو المواقع الخ...، سوف يجد تقارباً بين النماذج النظرية وإن اختلفت المصالح والتحزبات. إن إعادة تعريف مفهوم معين (كاسييز Kasius ١٩٥٠ : ٧) إنما يأتى من خلال دمج أو تركيب مفاهيم من نفس المصادر النظرية أو حتى من نظريات متباينة.

وبالنظر إلى طريقة تشدين مصطلحات الخدمة الاجتماعية يمكننا أن نلاحظ تداخلاً وشيخاً فى المفاهيم. ولعل أبرز دليل على ذلك ما فعله (تيمز Timms ١٩٨٣ : ١٧٩)، وما أتى به "بيرجر ولوكمان" حينما ربطاً بين أفكار ماركس ودور كايم وميد، أو ما قدمه ليونارد حينما دثر مصطلحات الخدمة الاجتماعية برداء ماركسى (ليونارد ١٩٨٤ : ١٠٤ - ١٠٥). إن المطلع على عملية إعادة تعريف المفاهيم التى صكبتها الأمثلة السابقة توضح بجلاء طبيعة التناقض النظرى فيها، خاصة لدى "بيرجر ولوكمان" اللذان لم يكونا مخلصين فى فهم التيارات النظرية المتعارضة (بيرجر ولوكمان ١٩٦٦ : ٢٩)، فضلاً عن أن عملية إعادة السياقات للأفكار النظرية الأخرى لم تكن تسعى إلى التكامل النظرى، بقدر ما كانت تعمل على الاعترا ب. (بيرجر ولوكمان ١٩٦٧ : ٢٩).

عن النقد التى نوجهه للأعمال السابقة يجعلنا نشير إلى ضعف مفهوم التكامل النظرى، الأمر الذى يدفعنا على القول أن هذه الأعمال وقعت فى المأزق الذى أرادت تجنبه ألا وهو التشويه أو التناقض النظرى. إن التناقض من خلال إعادة صياغة المفاهيم





جعل هذه الأفكار مفعمة بالتوليف، وأحاطت نفسها بنوع من عدم المصادقية (ريكيور Ricoeur ١٩٧١ : ٥٣٢). إن عدم مصادقية هذه المفاهيم جعل بعضها تتسم بالتساوق وعدم التكامل، خاصة وأنها أبرزت المسافات المتعددة والواسعة الفجوة بين المفاهيم النظرية، ناهيك عن إزاحتها الستار عن الفجوة بين المنهجية ومجالات الدراسة أو حتى وحدات التحليل والجانب المتصل بالابستمولوجيا ورؤية العالم. (جلوكسمان Glucksman ١٩٧٤ : ٢٣١-٢٣٢). ومع أن هذه القضايا يصعب ملاحظتها أو ملاحظتها في إطار هذه الصفحات، إلا إننا نشدد هنا على ضرورة التمييز بين مفهومي الموضوعية أو التحيز في المعرفة الإنسانية، ذلك الذي يمكن من خلالهما أن نقف بصورة صحيحة على قضايا تفعيل واستخدام علم اجتماع المعرفة في الخدمة الاجتماعية، ذلك العلم الذي سوف يفرز لنا في نهاية المطاف عجز الخدمة الاجتماعية عن استخدام الحس السياسى في صياغة وصك المفاهيم المناسبة. ولا يعنى كلامنا السابق أن مجال الخدمة الاجتماعية يتغيب فيه مثل هذه المحاولات. إن فهم غير ذلك يجعلنا نجح بعيداً عن شواطئ الموضوعية، فثمة محاولات غير كثيرة حاولت أن تزج بالعامل السياسى في صياغة مفاهيم وممارسات الخدمة الاجتماعية ولعل أبرزها محاولات "ريتون" Righton ١٩٧٩، و"ويب" Webb (٨١-١٩٨٥) و"دافيز" Davies (١٩٨٢)، و"ييتجتون" و"هولاندا Whittington and Holland (١٩٨٥).

وحيث أن مجالات الخدمة الاجتماعية تشهد محاولات ترويج الصعيد السياسى في الممارسة والفعل، فإنه يتعين علينا أن نشير إلى أن الفكرة النظرية والمنهجية للتكامل دائماً ما تأتى من خلال خبر المعانى الأصيلة في النظريات المتعارضة، ذلك الذى يفرض ضرورة وجود طريقة ملائمة لتوضيح طبيعة التكامل لكل المتغيرات الفاعلة (شيكوريل Cicourel ١٩٨٠). إنه يتوجب على الأخصائيين الاجتماعيين فى كل الممارسات اليومية أن يقدرّون جيداً مواقف العملاء، وأن يصيغوا بحكمة خطط التحول والنقل، وأن تتفق أفكارهم وممارستهم مع تقاريرهم التى يكتبونها، فضلاً عن التشديد على وضع المفاهيم التى تتسق مع مفهوم الخدمات الاجتماعية وإشباع الاحتياجات الاجتماعية الحقيقية التى كانت معزولة بشكل كبير عن الطروحات الجمعية الكبيرة التى يفرزها المجتمع الواسع. زد على ذلك، أن يتوجب أيضاً أن تمتع هذه التقارير بفهم العمليات الاجتماعية مثل الصراع الدائر بين الفاعلين الاجتماعيين فى المجتمع.

وإذا ما ذهبنا إلى أبعد مما هو متداول فى إطار استخدام المصطلحات، فإننا يمكن القول أن التناقضات أو الصراعات الحادثة بين العاملين فى الخدمة الاجتماعية تتمحور حول القضايا السياسية التى تتفاعل مع المتغيرات الواسعة (الماكرو) والضيقة (الميكرو) التى أضحت مترتبة "هيراركية" عبر المواقع (لو ١٩٨٦ : ٣٢). إن إفراغ عملية الصراع من مضمونها السياسى يعد خطأ نظرياً ومنهجياً مبيناً. أنه فى هذا الإطار ينبغى أن نشير على الأخصائيين الاجتماعيين بضرورة تناول قضايا الصراع الاجتماعى فى





إطار الصعيد السياسى. إن ذلك يفرض ضرورة التكامل مع المتغيرات الصغرى والكبرى معاً، ذلك الذى سوف يقودنا إلى ربط الفاعلين الاجتماعيين بالواقع الاجتماعى ككل من جانب، وبالواقع المحلى من جانب آخر. إن تفهم هذا الأمر يفرض بدوره تكامل المعرفة فى إطار الممارسة الواقعية، ذلك الذى يودى فى نهاية الأمر إلى فتح التحليلات الإمبريقية أمام التحليل الكامل والكلى أو الموسع. وببدا أننا نشدد هنا على ضرورة التكامل المنهجى والنظرى بين التحليلات الواسعة والضيقة، فإن "هندس" يقدم اعتراضات واسعة على ذلك (هندس ١٩٨٦ : ١١٧). لقد أعترض "هندس" على عملية اختزال المنهجية الفردية وكذا الجمعية، تلك التى سوف تقف موقفاً نداءً من إشعال التحليل الاجتماعى الذى قدمه (١٩٨٦ : ١١٣).

وفى هذا الإطار ينبغى الإشارة إلى أن الموقف المختزل فى عملية التحليل الاجتماعى، أو قل التحليل غير الموسع تأتينا دعائمه من خلال "كولى" Cooley وما درسه من مواقف لم تكن ذات منهجية عميقة. إن المتأمل فى أعمال "كولى" Cooley يلاحظ موقفاً منهجياً ضيقاً، إذ من خلاله بحث كل المواقف بطريقة مؤقتة عبر المواقع التى تختلف آلياتها وتنظيماتها وحتى دعائمه. وإذا كنا نعيب على موقف "كولى" Cooley فيحضرنا هنا موقف "كالون ولاتور" اللذان استخدمتا منهجية متوسطة المدى فى دراستهما، ولكنها لم تكن فى ذات الوقت ذات طابع ضيق. لقد نظرنا من خلال موقفهما النظرى إلى العلاقة بين المشاركة والتوسع، ذلك الذى حدا بهما إلى تحليل المواقف الداخلية للتفاعل بين الفاعلين، وتحليل الأبعاد المكانية للمواقع المادية.

وحيث أن "كالون ولاتور" قد استفادا مما قدمه "كولى" فى أطروحاته النظرية، فالواقع أنهما لا يعدان وحدهما اللذان استفادا من ذلك. إن "دوستر" Duster هو الآخر قد أعاد صياغة المصطلحات الأولى ونظر إلى استخدام الموقف المنهجى الصغير الذى كان ضرورياً فى عملية البحث وفى الاستخدامات المحلية غير المادية. لقد درس "دوستر" التنظيمات باعتبارها مواقع محلية تحوى مجموعة من التفاعلات التى تتجم عن الفاعلين الاجتماعيين وفعلهم. أن التنظيمات الداخلية التى درسها باعتبارها مواقع محلية لم تكن تختلف البتة عن التنظيمات الكبيرة التى ترتبط بروابط ووشائج قوية بالبناء العام للمجتمع والسياسات التى تنتهجها. وهو فى ذلك يرى أنه إذا كانت هذه التنظيمات يمكن دراستها على نحو واسع، فإنه أيضاً يمكن دراستها على نحو ضيق مثل مجموعات العمل وأحزاب الطبقة العاملة، تلك التى درسها وفق اعتبار أساسى مفاده أن التنظيمات ما هى إلا فاعل اجتماعى. ومع أن "دوستر" قد درس التنظيمات وفق ما أوضحناه، فإن هذا المنحى نجده فى أعمال "هاريس" Harris الذى حاول أن يدرس معدلات التوتر الداخلية فى لجان سياسات اللجنة المركزية للتعليم وتدريب الخدمة الاجتماعية التى حاولت أن تقدم صياغة جديدة لسياسات التدريب (هاريس Harris ١٩٨٤).



ولكن ينبغي هنا أن نوضح أن الاهتمام بوضع سياسة داخلية جديدة من قبل "هاريس" Harris كانت تتصل بالاشنوجراف الذى يضع نصب عينيه ضرورة توافر منهجية واضحة يمكن من خلالها توضيح العمليات الموضوعية المختلفة للمادية التى كانت قيد البحث. إن الإشارة السابقة يمكن أن نفعل تعريفاً لها فى إطار الخدمة الاجتماعية بما يسمى بالتركيب المنهجي للمواقف متوسطة المدى التى تتطلب عدم الاختزال الإمبريقي للبحث.

إن تحليل العوامل التى ترتبط بالخدمة الاجتماعية المادية داخل أو عبر الوجود المعاصر لمواقع الخدمة الاجتماعية، إنما يرتبط بالأساس ببعد آخر هام، ألا وهو دراسة الموقع غير المتسع أو الضيق من خلال رؤية متوسطة المدى، تلك التى تتسم بالموقفية وعدم الاستمرار. وأخرى بنا أن نضيف هنا أن الموقف المنهجي السابق الإشارة إليه قبل قليل لا يعتبر حكراً على "دوستر أو هاريس"، إذ نجد اهتمامات مشتركة لدى كالون ولاتورن ويتضح ذلك حينما وضعاً التفاعل الاجتماعى بين الفاعلين فى إطار الفعل المرتبط بالموقف الحاضر. إننا نفهم من ذلك أن النظريات المعاصرة لا تعول كثيراً على الموقف التاريخي الذى يوضح استمرار الأفكار والسياسات والممارسات، بل أنها تركز على الأحداث التى تقع فى التو واللحظة. إنها بمعنى آخر تتقاطع مع التاريخ، ولا ترتكن بالأساس على أسباب التحولات التى وقعت فى إطار الفاعلين الاجتماعيين. وإذا كنا هنا فى إطار القطيعة مع التاريخ، فهناك أيضاً من يخالف هذه الرؤية. إن "راين" يبرز هنا فى تأكيده على الأهمية التاريخية، إذ لاحظ أنها من الأهمية بمكان فى إطار الدراسات التى ترى أنها تمثل أحد المداخل الهامة لفهم السياسة واختيار القضايا الحادثة فى هذا الصدد. (راين Rein ١٩٧٦ : ٢٣).

لقد رأى راين Rein أن المنهجية التاريخية يتطلب بناؤها توضيح عدم الاختزال النظري والمنهجي والتكامل الذى يقوم على فكرة التركيب المعاصر والضيق فى الوقت عينه للأنتوجرافيا، تلك التى تركز على البيانات التوثيقية متوسطة المدى (كالون Callon ١٩٨٦ : ٢٢٧) مع إعادة تركيب الوثائق التاريخية (ريد Reed ١٩٨٥ : ١٤٦) التى تتصل بشكل خاص بالموضوعات قيد البحث. إن التكامل التحليلي للبيانات ينتج مختلف المنهجيات التى تختلف باختلاف المواقع والمستويات المؤقتة للعمليات الاجتماعية التى تركز فى وقت واحد (جيرتز Geertz ١٩٧٩ : ٢٣٩) على الصعوبات التى تعطل الخيال وتقف موقفاً نداءً من عملية ابتكار المفاهيم المناسبة فى البحوث الإمبريقية (بول Boll ١٩٨٩). إنه أن الأوان أن تلتزم الدراسات الإمبريقية للخدمة الاجتماعية بالروى غير الرحبة، تلك التى سوف تساعدنا لخبر الواقع من حيث تفاعلاته وعملياته الأساسية.

إن المطلع على حالة الجدل الذى طرحناه فى هذا الفصل من أجل خلع عملية الاختزال المعرفى والمنهجى فى إطار الخدمة الاجتماعية يجده شديد الطموح، حيث سعيه الحثيث لابتكار مفاهيم نظرية وبيانات واقعية جديدة من خلال الواقع، ولكن شريطة أن ترتكن إلى الرؤى الضيقة والمستوى المتوسط فى التحليل. ولا يفوتنا الإشارة هنا إلى أن هذا المنحى يمتد جذوره لدى "ميرتون" Merton الذى صاغ مفهوم النظريات متوسطة المدى (Merton 1939-369). إن استخدام الأطروحات اسوسيولوجية هنا سوف تفيد فى فهم التحولات والتكامل الإستراتيجى.. الخ، فضلاً عن دراسة التفاعل الاجتماعى وتقديم التقنيات الملائمة لخبر التفاعل فى إطار السياقات المجتمعية والتحولات المادية. إنه غير ذلك نكون إزاء موقفاً خادعاً، خاصة وإذا ما استخدمنا السوسيولوجيا المألوفة. إن استخدامنا للرؤى السوسيولوجية الضيقة سوف يجعلنا نؤسس رؤانا على التفاعلية الرمزية التى تأتى أفكار الممارسة فيها من خلال العمليات غير الموضوعية التى تتضمن نقياً لعملية الاتصال بين الفاعلين الاجتماعيين داخل المواقع المحلية. إن تأسيس المفاهيم والمنهجية وفقاً لأفكار التفاعلية الرمزية يجعلنا نعيد النظر فى المواقع الإمبريقية الواسعة، لكى نستعيض بدلاً عنها بدراسة المواقف المؤقتة أو العارضة والضيقة (هندس 1988 : 25، 106) (سيبون 1989 : 8-11) (بيرت 1989 Baert، كرو Crow 1989، مورجان Morgan 1989). إن التنوع الكبير فى الرؤى السوسيولوجية التى يحدثنا عنها تاريخ علم الاجتماع الحديث (براينت 1989 Bryant) يمكن مراجعته ونحن بصدد تطوير الخدمة الاجتماعية. إنه يتعين علينا أن نهتم بصياغة الأشكال العامة للنظريات الحديثة التى يمكن أن تكون مفتاحاً نظرياً ومنهجياً لدراسة الواقع الإمبريقى. إن استخدامنا للنظريات الحديثة فى علم الاجتماع غير المختزل (واردل وتيرنر Wardell and Turner 1986) سوف يعمل على إعادة تعريف مفهومى الفعل الاجتماعى والفاعل. إننا هنا بهذه الوصفة نقدم اعتراضنا على النظريات الصغرى والكبرى، ونقدم بديلاً عنها النظريات متوسطة المدى، تلك التى سوف تساعدنا فى فهم عملية الاختزال لمفهوم النتائج غير المقصودة وإستراتيجيات التحول. إن التسلح بالنظريات متوسطة المدى سوف يساعدنا فى فهم سياقات الفعل والتفاعل بين الفاعلين الاجتماعيين، ناهيك عن قدرتها على فهم التوترات التى تسود أى بناء قائم. إنه من ذلك يمكن للخدمة الاجتماعية أن تركز بحوثها على أنماط التفاعل بين العملاء، وكذا على الفعل وأنماط المعرفة وآليات تباينها وأشكالها (هاو 1987 Hawe : 164-169)، تلك التى سوف تعبد الطريق أمام دراسة العلاقات الاجتماعية عبر مواقع الخدمة الاجتماعية. إن إعادة توجيه علم الاجتماع بالشكل الصحيح فى إطار الخدمة الاجتماعية، سوف يطرح بقوة علم اجتماع المعرفة، والذى يكون وفقاً لرأى "سكوت" Scott ما هو إلا رؤية متوسطة المدى فى إطار العلوم



الاجتماعية (لينش Lynch ١٩٨٥ هلو Hawe ١٩٨٦، جاكوبس Jacobs ١٩٨٧) وفي علم الاجتماع الحضري وفي الدراسات الحضرية الحديثة (ميلور Mellor ١٩٨٥ : ٢٤٣). إنه ينبغي على علم اجتماع الخدمة الاجتماعية أن يكون متصلاً بالتطورات الحادثة فى النظرية الاجتماعية، وإلا سوف يصبح محلك سر. إنه آن الأوان أن يتغلب علم اجتماع الخدمة الاجتماعية على الاستمولوجيا الخاصة به، وعلى التحديدات الثقافية التى تقف سداً منيعاً أمام تطوره، وأمام حصوله على موقع ثابت فى المعترك العلمى.





الفصل الثالث

علم اجتماع الرعاية

"البحث عن الخدمة الاجتماعية المناسبة له"



جون أوفر

علم اجتماع الرعاية : البحث عن الخدمة الاجتماعية المناسبة له

ينصب هذا الفصل بالأساس على مسألة قيام علم اجتماع يهتم بمناقشة العلاقة الخاصة بينه وبين تعليم الخدمة الاجتماعية وكذا عملية الممارسة. إن النظريات المتعددة والمفاهيم المحورية التي تتصل بعلم الاجتماع سوف نناقشها كمسألة هامة تتصل بما هو مناسب وقائم في سياق الخدمة الاجتماعية. إنه من المفيد أن نستخدم يافطة علم اجتماع الرعاية في هذا السياق. إن استخدام هذه اليافطة يكون من الأهمية بمكان لتوضيح وحدة وجود الرعاية التي تتصل بشكل وشيخ بعملية البحث الاجتماعي، فضلاً عن أنها تلقى الضوء على احتياجات البحث العلمي الذي ينبغي أن يحكم، تخطيطه في ضوء التطور الحديث لعلم الاجتماع.

إنني أعتقد أن عدم تحقيق ما سبق يصبح عديم الجدوى وطريقه غير جديرة بالاحترام سواء في النظرية أو في التطبيق. إن هذه اليافطة - أي يافطة علم الاجتماع - سوف تمدنا بالقدرة على تحديد الطريقة الصحيحة والجريئة التي استخدمها علم الاجتماع في تطوير ذاته، من أجل تطوير مهنة الخدمة الاجتماعية. إنه من خلال استخدام الرؤى النظرية الحديثة التي يعرفها علم الاجتماع، يمكن أن نقفز بالخدمة الاجتماعية قفزات كبيرة في مجرى تطوير المعارف الاستمولوجية، وذلك باعتبار أن ثمة قاسماً مشتركاً بين اهتمامات وتخصصات كل من علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية. إن الخدمة الاجتماعية تشترك في الاهتمام مع علم الاجتماع في مجالات متعددة منها علم اجتماع الصحة والمرض والانحراف والجنس... الخ. والحقيقة أن تركيزنا على المجالات السابقة لا يعني أن فروع علم الاجتماع الذي ذكرناها توافي فحسب التي تتصل بمجالات اهتمام الخدمة الاجتماعية، إذ هناك كثير من الفروع التي يمكن أن نضيفها في هذا الصدد. وأخرى بنا أن نسجل هنا، إننا إذا كنا نتحيز في التركيز على مجالات بعينها، فإن ذلك يعني إننا نذكر المجالات التي تنتج بوشائج قوية، وليست هامشية بممارسة الخدمة الاجتماعية.

فعلى سبيل المثال، هناك جمع من علماء الاجتماع الذين لا يضعوا نصب أعينهم مهمة تحسين الخبرة الدينية بشكل يتناسب مع علم الاجتماع الرعاية الذي يهتم بوضع تعريف محدد لاهتماماته دون النظر إلى مهمة تحسين الرعاية. إنهم فقط يهتمون بالكشف عن علاقة الرعاية باعتبارها علاقات اجتماعية. إنهم بمعنى آخر يهتمون بتوضيح العلاقات المتفاعلة بين العملاء والمهنيين ووظائفهم والنتائج المتصلة بذلك. وكذا يهتمون

بتحليل أنماط الرعاية التي ترتبط بالعلاقات الاجتماعية دون الاهتمام بطرح الإشكاليات التي تكتنفها.

لذا سوف تجدنا نركز على المشكلات الاجتماعية وكيفية وضع حلول ناجحة لها، والوقوف على خصائص وطبيعة الدراسات التي تهتم بطبيعة الإدارة والسياسة الاجتماعية. إن علمى اجتماع الرعاية والإدارة الاجتماعية سوف يساعدان في رؤية الأشياء بطريقة متكاملة. أو بقول آخر، إنه وفقاً لما سبق، فإنه يمكن لنا أن ننظر إلى الأشياء بطريقة نظامية، ومن ثم سوف يبتعد عن إدراكنا النظر إلى الأشياء عبر رؤية صراعية. إننا سوف ننظر مثلاً إلى كبار السن باعتبارهم عملاء يحصلون على رعاية غير رسمية، الأمر الذى جعل علماء الاجتماع يطرحون مجموعة من التساؤلات الجوهرية التي تتعلق بطبيعة السكان الذين يمكن أن نضعهم فى مهب الخط الأمامى لأمر الرعاية، فضلاً عن كيفية اشتراكهم ووصول الأخصائيين الاجتماعيين لهم، وهل كبار السن فحسب، هم الأولى بالرعاية، أم أن هناك فئات أخرى أحوج ما تكون لهذه الرعاية. إن الأكاديميين المهتمين بالإدارة الاجتماعية سيكون لهم نفس الاهتمامات، حيث يسعون إلى التعرف على احتياجات هؤلاء، وأيضاً للوقوف على الخدمات التي يحتاجونها. إن ذلك يفرض علينا نوعين مختلفين من الاهتمام، أود أن أعرض لهما، ولكن سوف نرجئ التعرض لهما، حتى يأتى وقت تناول مسألة التعاون. إن الرؤى المتصلة بالسياسات الاجتماعية سوف تطرح مزيداً من الضوء على علم اجتماع الرفاهية الذى سوف يعطى تفسيراً لاحتياجات العملاء والطريقة المثالية التي يمكن أن نقوم بتوصيلها لهم دون أن نشعرهم بالتدخل غير الفعال.

إن مناقشتنا السابقة سوف تجعلنا نضع تمييزاً بين السوسيولوجيا والمداخل الاجتماعية لإدارة الرعاية والحاجة إلى عملية التعاون غير المألوفة والمتكررة. إن هذا الفصل يدلنا على مدى حاجتنا لتنمية علم اجتماع الرفاهية والدراسات الاجتماعية فى هذا الإطار، التي فى الغالب ستبقى على حالها، إذا لم نناقشها فى ضوء التشديد على ضرورة تطوير علم اجتماع الرعاية. إننا فى حاجة إلى زيادة التركيز على الأشياء التي يحتاجها علم اجتماع رعاية الدولة، الذى يتعاكس مع وضعية مفهوم الرعاية، والذي فى الوقت عينه سوف يقودنا إلى مناقشة دور الدولة (ورام Warham ١٩٧٣، روز Roos ١٩٧٣، مشرا Mishra ١٩٨١ : ١٨١، أوفر Offer ١٩٨٣ : ١٩٨٥).

إن المناقشات التي قدمنا لها فى الفقرتين السابقتين عن العلاقة بين الإدارة الاجتماعية وتطبيق علم اجتماع الرفاهية سوف تحدث تغيرات غير قليلة فى الإدارة الاجتماعية، تلك التي يمكن أن تحل محل تعليم وممارسة الخدمة الاجتماعية. ويمكننا فى هذا الصدد أن نضيف بعض التعليقات الإضافية الضرورية لضم علم اجتماع الخدمة الاجتماعية المناسب والملائم لهذا الغرض، إذ أن هناك كوكبة من التساؤلات والإجابات حول الخدمة الاجتماعية بشكل خاص. فالكتاب الراهن يضم مجموعة من الرؤى حول ذلك، خاصة

مجموعة الموضوعات التي تدخل في إطاره، والتي يمكن عن طريقها أن نحدد صورته وملامحه بطريقة واضحة، فضلاً عن أنها يمكن أن تقدم لنا صور المساعدة المباشرة التي تقدم للعملاء. (انظر مناقشة روبنسون Robinson ١٩٧٨ : ص ص ٧٩-٨٠). إن مثل هذا النوع يكون ذا صلة واضحة لفهم الارتباطات الواضحة في الخدمة الاجتماعية نفسها، والنظر بصورة سطحية لعلم الاجتماع الذي يهتم بالخدمة الاجتماعية. إنه إذن يمكن أن نوضح علم اجتماع الرفاهية من خلال سياقات الخدمة الاجتماعية، أو من خلال الدور الذي يؤكد ذاته في التحليل النهائي (١٩٨٢).

إنني أمل أن أضع صياغة واضحة لعلم اجتماع الرعاية، لكي يساعدنا في الكشف عن التساؤلات والإجابات المناسبة التي من شأنها أن تطور المعرفة وتضع الحدود الفاصلة لموضوعاته ومداخله المنهجية التي تميزه عن غيره من العلوم الأخرى. إننا نملك مجموعة من العلاقات الفاصلة التي يمكن من خلالها أن نضع حدوداً فاصلة في هذا الصدد تحركنا مباشرة صوب الاحتياجات الاقتصادية. إن هذه الإمكانية وهذا التوجه سوف يدفعنا بشكل مستمر إلى تطوير، وفك أساس البحث في مجال الرعاية وعلم الاجتماع المهتم بذلك.

إن مهمتنا الآن تتمثل في إعطاء طابع مميز لمفهوم احتياجات علم اجتماع الرعاية. إننا لكي نشرع في ذلك، ينبغي أن نبدأ في نقد المفاهيم المرتبطة بذلك، ثم بعد ذلك ننظر إلى الأشياء المرتبطة بالموضوعات المهنية التي ينبغي أن نتسلح بها. إنه في هذه الرحلة الشاقة، لا يعنى أننا نركز وحسب على الموضوعات السالفة، بل أن الأمر يفرض ضرورة عدم إغفال المصادر الأخرى التي سوف نجعلها زاداً مكملاً في هذه الرحلة. إن هذه المهمة - بمعنى آخر - تفرض علينا ضرورة وضع مقولات علم الاجتماع على المحك النقدي، حتى يمكننا بطريقة كلية وشاملة أن نستخدم الجدل الحقيقي الذي يوسع من رؤانا للأشياء الصحيحة. تلك الرؤية التي ستسهل من عملية استبعاد الأشياء غير الحقيقية وغير الشرعية التي من شأنها أن تضع أيدينا على الأشياء المنطقية والواضحة. إنه وفق هذا المنحى، فإنني أعتقد إن عدم الإخلاص في جلد المقولات المستخدمة في علم الاجتماع وكذا الخدمة الاجتماعية سوف يفضي إلى عدم التطوير، وفي الوقت عينه سوف لا يفيد في تغذية الخدمة الاجتماعية بالموضوعات المهنية اللازمة من أجل إنهاضها من عثرتها ودفعها إلى الأمام بدلاً من وضعها محلك سر.

وبعد هذه التوطئة، الآن أستطيع أن أوضح ما املكه في ذهني، خاصة إذا ما رجعت إلى عملي "سوليفان Sullivan" ١٩٨٧ و"الكر Walker" ١٩٨١. والحقيقة أن "سوليفان" كانت أهدافه تتحد في هذا الفصل في زيادة المجال الذي يعظم من أهمية علم اجتماع الخدمة الاجتماعية، فضلاً عن تأكيده لذاته واهتمامه الواسع بمهنة الخدمة الاجتماعية. وبغض النظر عن الأسباب التي أثارت خجل علم الاجتماع وموقفه التهميشي للخدمة الاجتماعية الذي أدى إلى إغلاق رابقتها (سوليفان Sullivan ١٩٨٧ : ١٧٣)، فإن

"سوليفان" يناقش الأسباب التي دفعت إلى تقارب كل منهما، وإمكانية اضطلاع علم الاجتماع بمهمة تقديم إجابات مقنعة وواضحة لكيفية فك رموز المفاهيم المستخدمة التي لم تستغل بشكل واضح بعد.

والواقع أن ثمة تناقضاً واضحاً في الاستشهادات، إذ يقول أن التحليل النهائي سوف يناقش الاختيارات والتفسيرات السوسيولوجية التي لم تختبر بطريقة مجردة ما يسمى بمفهوم الوحدات السوسيولوجية، وكيفية الإفادة منها (سوليفان Sullivan ١٩٨٧ : ١٩٧٥). إنه لكي نقيم ونشيد الوحدات الاجتماعية (من خلال هذا التعريف) من خلال تجريد الحقائق يقودنا إلى التخبط في طريق غير مثمر لإمكانية قيام الترابط بين الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع، وبشكل خاص في الكشف عن الادعاءات التي أخذها كل منها لتجيش الادعاءات النظرية التي أفقدت كل منها القدرة في الوصول إلى الحقيقة والكشف عن الموضوعات الأكاديمية المتصلة بهما. والحقيقة التي ربما تكون صعبة في الوصول إليها، تتمثل في أن هذه المحاولات كانت أشبه ما تكون بحالة التنجيم التي سلكها الأخصائيون الاجتماعيون، الذين كانوا في حاجة ماسة لسماع ذلك، واستبانت في أرض الواقع. إن أفكار السوسيولوجيا ساهمت في وأد الاعتقادات الأخلاقية والسياسية التي نقلت من خلالهما، مع وجود شبكة من المفاهيم المناسبة التي تحولت من مجموعة من الاهتمامات المهنية إلى كوكبة من الاهتمامات التي ينبغي أن تضحى من أجلها ونيل شرف ذلك.

إن التحول إلى محتوى أفكار "سوليفان" Sullivan تعتبر من أهم المناطق المثمرة لعلم الاجتماع، إذ يضم مجموعة من المناقشات حول طبيعة البناء والتركيب (١٩٨٧ : ١٦١)، والنتائج الواضحة لتعريف الأسباب الاجتماعية للمشكلات (١٩٨٧ : ١٧٤). وفي مكان آخر، نجد "سوليفان" Sullivan يركز على حاجتنا إلى تنظير حول العلاقة بين القوى الاجتماعية المعارضة التي قد تكون دينامية أكثر منها إستراتيجية (١٩٨٧ : ١٣٥)، والقيم التي يحملها مفهوم الطبقة في التحليل، والاهتمام بوضعهما معا حينما نشرع بالقول بذلك. وعلى الرغم من أن دول الرفاهية تعمل على ضرورة استمراره ممارسة الخدمة الاجتماعية، إلا أن هذه المهنة تضيق معالمها أو قل أنها بهتت ألوانها وأضحت غير محددة. لقد ضاعت معالمها واهتماماتها وقيمها وحتى إيديولوجيتها باعتبارها تعبر عن إيديولوجية الطبقة المسيطرة. إن دولة الرفاهية التي ترى ضرورة وجود الخدمة الاجتماعية كصمام أمان للتوترات الاجتماعية التي تحدث في إطار النظام الرأسمالي، ينبغي أن تفصل بين مصالح الدولة ومصالح العملاء، الأمر الذي يفرض عليها ضرورة أن تكون مهنة مستقلة، وأن تلعب أدوارها بعيداً عن المصالح (سوليفان Sullivan ١٩٨٧ : ١٢٥).

وعلى قدر اهتمام "سوليفان" Sullivan بالقضايا السابقة، نجد أن "الكر" Walker هو الآخر يسايره في اهتمامه، أو قل أنه هذا حذوه. لقد ربط "الكر" Walker نفسه

بالمحاولات السابقة، إذ يركز على الإدارة الاجتماعية باعتبارها من الموضوعات ذات الصلة الوثيقة بإسهامات علم الاجتماع. وفي ذلك يقول "... إن التركيب الاجتماعي للسياسات تعد أحد الأجزاء المكونة للعملية التشريعية التي تصكها الدولة، والتي تعبر بشكل قوى عن مصالح القوى المسيطرة في المجتمع.. إن ما سبق لا يمثل اقتراحاً أو تفسيراً تأمرياً، بقدر ما يعبر عن الحقيقة الأساسية والفطرية القائمة في المجتمع..." (والكر Walker ١٩٨١ : ٢٣١).

إن السياسة الاجتماعية حسبما تتشكل، تعد جزءاً متكاملًا مع النظام السياسي (١٩٨١ : ٢٣٢). ففي أكثر من مكان فهي جزء من عملية الصراع الاجتماعي، أو هي بالأحرى جزءاً متمماً لعملية الانحياز الاجتماعي. (١٩٨١ : ٢٣٧). ويمكننا أن نضيف إلى ما سبق، أن تركيب العلاقات الاجتماعية يمكن أن تكون مفسرة لعملية السياسة الاجتماعية. إن العبارات التي صاغها كل من "سوليفان ووالكر" لم تكن وفق ما أوضحناه نوعاً من التكيف مع الآراء السوسيولوجية، وإنما تعبر بصدق عما هو حادث في الواقع، كما أنها في الوقت ذاته تعكس الرؤى السياسية والاقتصادية القائمة في الواقع (أنظر في ذلك : جوت ١٩٧٩ Gough). ومما لاشك فيه أن الادعاءات الكلية التي قدمها "بينكر" Pinker بنوع من الكآبة والاستخفاف لما حدث من طوفان سوسيولوجي، هو ذاته الذي حدا بالخدمة الاجتماعية إلى تحقيق تخلفها خاصة في منتصف السبعينات. إن عدم الاستعانة بالرؤى السوسيولوجية التي تجاوزت الرؤية النظامية، هو الذي حدا بالخدمة الاجتماعية إلى عدم التطور وتحريك الجدل في داخل الخدمة الاجتماعية، الذي من شأنه أن يطور رؤية مهنية جادة وحديثة ترى الأمور الاجتماعية في نصابها الصحيح. إنه من هنا بدأ التركيز على الرفاهية الاجتماعية وفق مفهوم جدلي يطرح القضايا برؤية واسعة Macro لا رؤية ضيقة Micro (١٩٨٣ : ١٥٤).

وإذا كانت بواكير الاعتقادات في داخل علم الاجتماع كانت تقوم على أن مجال الخدمة الاجتماعية يعد من المجالات المغلقة التي لا تقبل التطوير والتحديث، فإن الاعتقاد نفسه كان يحمل علامات غير مطابقة للواقع، حيث حملت في داخلها مؤخرًا مجموعة من التحولات والتغير. إن ذلك يستبان من مجموعة التطويرات النظرية التي حاولت أن تغير من فكر وطبيعة المهنة. لقد طرأ تغييراً واضحاً في المعرفة الاجتماعية المرتبطة بالخدمة الاجتماعية، وهذا ما يجعلنا نرى أنها شهدت طوفاناً زلزل أركان المعرفة في داخل المهن، ومن ثم ساهم في تغيير طبيعتها وصورتها. ولكن على الرغم من هذا التغير، إلا أنه لا يزال ثمة أفكار غير متعاطفة مع ما حدث من تغير سواء في محتواها النظري أو في ممارساتها وليس أدل على ذلك من الحكم الذي دفعت به "كاتلين جونز" Kathleen Jones، التي ترى أنه على الرغم من أن علم الاجتماع قد شهد زلزالاً مدمراً، إلا أن الخدمة الاجتماعية لم يصبها ما أصابه، خاصة في العقدين الماضيين (١٩٨٣ : ٢٢٧).

وفى هذا الصدد يمكننا أن نعود إلى "بينكر" Pinker الذى يقول : "... إنه ينبغي أن نذهب إلى أبعد حدود التسامح والثقة، إذا ما اعترفنا أننا فى حاجة إلى نقد حاسم لطبيعة الخدمة الاجتماعية. إنه من الواجب أن نعترف أن المهنة تحتاج إلى إعادة إنتاج، كما حدث للمهن الأخرى مثل الطب والمحاماة. إنه ينبغي أن نعيد النظر فى عملية التدريب المهنى الذى سوف يبتعد كثيراً عن المعرفة الطبية وممارساتها.. إننا فى هذا الإطار نحتاج إلى تعليم جديد أو معيار جديد فى تعليم الخدمة الاجتماعية يتماشى مع ما طرأ مع المهن الأخرى، خاصة ما حدث فى إطار تطوير مداخل الرعاية الطبية (بينكر Pinker ١٩٨٣ : ١٦٠).

والآن، يبدو من غير المرضى، ومن غير المنصف أن نعاقب أو نجلد علم الاجتماع، لأنه يصبح مزعجاً إذا ما قارناه بالخدمة الاجتماعية، خاصة وأنه ليس وحده الذى طرأ عليه التطور. حيث هنا مهن أخرى طرأ عليها التغيير والتطور. إن النقد السوسيولوجى ربما يعبر عن حقيقة إذا ما استخدمنا كلام "سوليفان" Sullivan عن مفهومه للوحدة الاجتماعية التى لو استخدمناها فى إطار حدوده الدنيا. إننا نحاول أن نلفت الانتباه إلى المشكلات الأساسية التى تشخص بها المفاهيم، ونعطى لها مكاناً محورياً فى استخدامنا. إن مثل هذه المشكلات سوف تجعلنا نعترف إنه فى داخل الموضوعات نفسها هناك قدر من المحاولات التى سعت إلى تحقيق اعتراف كامل بالمفاهيم التى ينبغي أن نستخدمها بشكل واضح وبطريقة منطقية من خلال ميدان السوسيولوجيا. ويجوز أن نشير هنا أن هذه القضية لم تأت من خلال النقد السياسى الذى ربما يكون فى بعض الأحيان نوعاً من الصدى الضعيف الناتج عن تداول الحديث عن القوى المسيطرة والخاضعة، بقدر ما يأتى من خلال انتباه فى الرؤية والتناول وعدم طرق الموضوع بطريقة موضوعية خالصة من أى تحزب. وبمعنى آخر، إن ما سبق قد أثمر عن نتيجة أساسية مؤداها إننا نجافى التطورات المنطقية والتفسيرات التى حدثت والتى سبقنا فيها علم الاجتماع. إننا ندير ظهورنا لكل ما أنجزه ووصل إليه علم الاجتماع، ذلك الذى يعطل من عملية تطوير الخدمة الاجتماعية ويحد من تحقيق المعرفة الاستمولوجية والانطولوجية لها.

وبالرجوع إلى عمل "سوليفان وبينكر" فإنه يمكن الإشارة إلى مفهوم القوى الاجتماعية أو القوى المسيطرة والتركيب الطبقي فى المجتمع الرأسمالى، وأسباب المشكلات الاجتماعية التى تفرزها طبيعة هذه المجتمعات. إنه فى حالة تعيين أساس المشكلات الاجتماعية، ينبغي أن نقف على مفهوم القوى الاجتماعية الذى يقف منه البعض موقفاً معارضاً. إنه فى هذه الحالة يتحتم علينا أن نلجأ إلى مسألة التناظر، وفيه نلجأ إلى المجال العسكرى. إنه فى حالة القوة العسكرية نجد أنفسنا محددين بما يسمى بالرؤساء والأفراد والأعضاء الذين لا يستطيعون إنكار عملية الاستقلال. إن التناظر سوف يجعلنا نقبل أحد الحلول التى طرحها القرن التاسع عشر فى مجالى الفيزياء، والسوسيولوجيا، والتى حاول



علم الاجتماع على يد "هربرت سبنسر" أن يستفيد منها (سبنسر Spencer ١٨٦٧ : الفصل الثامن).

إن المتأمل في أعمال "سبنسر" يستطيع أن يستدل على وجود علاقات أو شواهد تاريخية لاستخدام خدمة الفرد في إطار الحياة الاجتماعية. إنه من خلال هذا الارتقاء أستطلع "سبنسر" أن يشخص القوى الاجتماعية الفاعلة في المجتمع، خاصة في إطار تحليله لعمليات الاستقرار (الاستاتيكا) والحركة أو التغير (الديناميكا). إنه استطاع أن يصل إلى تحليل نظري هام أوضح من خلاله طبيعة القوى الاجتماعية التي يعج بها المجتمع، وكذا العوامل الأساسية التي ساهمت في تشكلها. إن إغفال مثل هذه الفكرة هو الذي حدا ببعض أن يرى عدم إفادة الخدمة الاجتماعية من التحليلات من بواكير الأعمال النظرية التي طرحتها الدراسات السوسيولوجية. إنه وفقاً لذلك نقول أن إغفال الخدمة الاجتماعية لأولى الأعمال النظرية التي عرفها علم الاجتماع، هو الذي جعل الخدمة الاجتماعية لا تجد مكان قدم لها في إطار علم الاجتماع.

وإذا كان الحكم الفائق الذي طرحناه توا يجانبه الصواب في كثير، فإنه في الواقع لا ينسحب على كل الدراسات في الخدمة الاجتماعية، ودلالة ذلك ما طرحه "هاردلي". Hardly لقد فكر "هاردلي" في الأشياء السابقة والمحددة تاريخياً لتعظيم دور الفرد في الحياة الاجتماعية بشكل عام. وأنه لكي يثبت ذلك سار في البحث من خلال اتجاهين، وهو ما نفتقر إليه في هذه الأيام. إنه من خلال تفكيره يرى أن القوى الاجتماعية الدينامية القائمة في المجتمع، لم تكن في عزلة عن الأشياء الأخرى التي اكتسبت ملامح الأسطورة، وأضحت بمثابة ثوابت فطرية، وهو ذلك يبتعد عن التفسيرات التأميرية التي عرفتها الصياغات النظرية المفعمة بالخداع. ولكن بالرغم من موقفه السلبي من التفسيرات التأميرية، إلا أنه أغفل في النهاية تقديم توضيحاً للمفهوم ذاته. إنه لم يقترب من قريب أو بعيد لمفهوم القوى الاجتماعية، ناهيك أيضاً عن تركه لموضوع العلاقات الاجتماعية التي توضح طبيعة الفاعلين الاجتماعيين وطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة بينهم. إن الاختزال الشديد بين التحليلات الاجتماعية الحديثة في النظرية الاجتماعية تتمثل في تفضيل المفهوم نفسه دون توضيح جوانبه المختلفة، ذلك الذي أفضى إلى استخدام مفهوم الحياة الاجتماعية بطريقة مزدوجة. إن ازدواج مفهوم الحياة الاجتماعية يعد سبباً واضحاً في تهميش الاتجاه السائد في النظرية الاجتماعية. إنه لهذا السبب لم نجد موضع قدم للخدمة الاجتماعية في داخل علم الاجتماع، وبالتالي لم نجد لعلم الاجتماع مكاناً واضحاً في الخدمة الاجتماعية.

إن اختلاف مفهوم القوة الاجتماعية والتركيب الاجتماعي يتضح بشكل جوهري من خلال المعالجات السوسيولوجية المتباينة. إن التباين في الرؤى النظرية السوسيولوجية، خلف تبايناً واضحاً أو قل تشويشاً سواء في استخدام مفهوم القوة، وكذا أيضاً في تحرير المشكلات الاجتماعية الناتجة عن هذا المفهوم. إن ذلك يتضح في أمرين، الأول في



التحول لتشخيص طبيعة البناء وخصائصه، أما الأمر الآخر. فهو يتصل بعملية ضبط المعاني المحددة التي تساهم في تحديده بدقة شديدة وهذا ما يتضح بشكل لا يقبل الجدل من خلال مفهوم البناء لدى "جيدنز" Giddens الذى يقول :

"... إن البناء يجب أن لا يتحدد مفهوماً مثلما نعين حدود مكان ما، وإنما تحديد البناء يفضى إلى تحديد القوى الاجتماعية القائمة فيه. إن تحديد البناء ينبغى أن يكون بصورة مباشرة، شريطة أن يتحلى هذا التحديد عن الازدواجية التي اتسمت بها مفاهيم البناء فى داخل الأطر النظرية المتباينة. إننا فى تحديد البناء ينبغى أن نرتكن إلى مفهوم الممارسة وإعادة إنتاجها وفقاً لظروف وجودها. إن فحص البناء من خلال ظروف عملية الممارسة، ذلك الذى ترفضها المعايير المؤسسية، هى التى من شأنها أن تحدد الفعل والفاعل ومعايير ثبات البناء (جيدنز Giddens ١٩٧٦ : ١٦١) وينبغى الإشارة هنا إلى أن مفهوم ازدواجية البناء وفقاً لأفكار "جيدنز" Giddens لم تستخدم بصورة واسعة، وأن استخدامه جاء بصورة باهتة من خلال "سوليفان ووالكر" Sullivan and Walker ومما لاشك فيه أن مفهوم ديناميكية البناء الذى يرغبون فى تحقيقه فى إطار دراسة الخدمة الاجتماعية والسياسة الاجتماعية لم يكن أكثر من أداة منهجية فى إطار هذا الحقل. ولكن الذى نود الإشارة إليه أن ما ينادون بتحقيقه فى إطار الخدمة الاجتماعية يزداد تطبيقه بشكل واضح فى إطار غيرها من التخصصات مثل الفلسفة والتاريخ وحتى التجارة التى استفادت منها بشكل ملموس. وإذا كان مفهوم الازدواجية البنائية قد حظى باستخدام قليل لدى أصحاب الخدمة الاجتماعية، فإن مفهوم الطبقة هو الآخر قد لاقى جفاء غير منقطع النظير. ومن المهم أن نعرف أن هذا المفهوم له استخدامات واسعة النطاق برغم التباين والجدل النظرى حوله.

إن طبيعة مفهوم الطبقة والتوسع فى استخدامه فى داخل الدراسات السوسيولوجية خلف جدلاً نظرياً واضحاً، الأمر الذى خلق معه صعوبة كأداء أمام تطوير الدراسات السوسيولوجية للخدمة الاجتماعية والرفاهية التى كانت تتسم بصفة خارقة تميزها عن غيرها من الدراسات التى دافعت عن الأشياء الضرورية لبقاء النظام دون النظر إلى إشباع احتياجات هذه الطبقات. إن ثمة غموضاً خلف أركان الأدبيات التى تشير إلى حقيقة مفهوم الطبقة. إن ذلك يتضح بشكل جلى فى مفاهيم الوعى الطبقي اللازم لتبديل وضعية الطبقات المقهورة، وتبديل أنماط الإنتاج السائدة. والواقع أن التشويش والارتباط النظرى لم يقف عند هذا الحد، بل أمتد إلى وضع المحكات الصحيحة للوعى الطبقي، وكيفية إنضاجه، فضلاً عن مسئولية الملكية فى صياغة هذا الوعى واعتبارها محكاً أساسياً فى تصنيف الطبقات، وشرعية ذلك فى التنبؤ بخصوصيته الطبقات الاجتماعية. وإزاء ذلك كله، فإننا لا نملك من الأدوات التى يمكن أن نضعها كأداة لحل هذا التناقض والغموض من خلال استخدام علم الاجتماع لها. إننى أقترح لكى نتلافى هذا الغموض الحادث فى

الأدبيات النظرية حول مفهوم الطبقة أن ندير ظهورنا لكل الاستفهامات السابقة التي أثرناها قبل قليل.

إننا الآن نستطيع أن نفك هذا التناقض، إذا ما تحركنا صوب طبيعة النظام الرأسمالي ومتطلباته. ومما لا شك فيه أنه من المفيد أن يكون لدينا نموذجاً مثالياً حول العلاقات الاجتماعية التي ترتبط بطبيعة النشاط الاقتصادي وعمليات التنظيم. انه مهما كانت أهمية التفكير المنطقي لعملية التطور واستشراق المستقبل، فان الدراسة الكلية تفرض ذاتيتها لدراسة العلاقات الاجتماعية التي تفرض بدورها ضرورة النظر بعين الاعتبار للحقيقة الاجتماعية التي تفسر من خلالها علاقة الفئات الاجتماعية القائمة في المجتمع. إن تعليقات "برجر Berger" في هذا الصدد تكون مفيدة حيث أنها تركز على هذه العملية، وهو في ذلك يقول :

"... أنه وفق الأهمية المفرطة والإصرار على وضع الحدود المهمة لخصائص التفسيرات الاجتماعية، فانه يتعين علينا أن نهتم بالنظر الكلية التي سارت وفقاً لها النظرية الماركسية في تفسيراتها الإمبريقية. إن التفسيرات الماركسية باعتبار أنها تطرح مجموعة من التحليلات الكلية للعلاقات الاجتماعية، فإنها نجحت في نهاية الأمر في صياغة نظام نظري شامل...". (برجر زكلنر Berger and Kellner ١٩٨٢ : ١٣٩ - ١٤٠) انه بالرجوع إلى المصادر التي تفيده وتقف على متطلبات الرأسمالية، وتسعى إلى تشكيل ملامح النظام الرأسمالي، يمكننا أن نستدل على نوع من الدراسات التأملية والافتراضات التي تخالف آراء "سوليفان ووالكر" الحاضرة. إن المشكلة الأخرى لمفهوم النظام تعد أكثر تضليلاً إذا ما نظرنا في ضوءها لمفهوم العلاقات الاجتماعية الذي يكتسب نوعاً من الحيوية والمنطقية في إطار القوى التاريخية التي يتعذر كبح جماحها بالنظر إلى أعمالها التي تتفصل عنها وتندمج مع الفعلين الاجتماعيين. إن هذه تكون أرضية رئيسية لإثارة القلق حول مفهوم كان دائماً يعينه، إن ثمة صعوبات يمكن أن نأخذها في الحسبان عند التعبير عن متطلبات الرأسمالية. ومن هذا المفهوم الذي يوضح طبيعة سيطرة الفاعل الاجتماعي، يمكن أن نمتلك الحكم على مدى استمرارية نموذج بعين. وثانياً : أن استخدام ذلك سوف يجعلنا أكثر واقعية في التعبير عن الحياة اليومية. إن ذلك سوف يدفعنا وفق هذه الرؤية إلى مناقشة القضايا التي تهتم بها العلوم الاجتماعية. انه وفق هذه الصفة سوف نكون جديرين بسبر أغوار العلم نفسه، والنظر في الافتراضات السوسيولوجية التي صكت من أجل دراسة الحياة اليومية. والواقع انه لنخمة النظريات الاجتماعية بكوكبة من المداخل النظرية، فإننا لا نستطيع أن نلاحق النماذج التي تتقاطع مع المحكات التي تتعايش في الواقع الاجتماعي، وتجيب بشكل قاطع على تأثيراتها المختلفة.

إنني انتهى في هذا الجزء إلى مناقشة الأسباب التي تؤدي إلى طرح المشكلات الاجتماعية في الواقع الاجتماعي القائم. إن هذه التعليقات ينبغي أن يتم تفعيلها بهدف تسجيل الاحتياجات التي ينبغي أن نسلم بها حول قدرة علم الاجتماع - وفقاً لآراء



"سوليفان، ووالكر" - في تقديم الأرضية المناسبة للرد على هذه الأسباب. إن أماننا الكثير من المشكلات التي تقف معاندة في الكشف عن الصعوبات التي تواجه عمليات البحث الاجتماعي، الأمر الذي يجعلنا ندفع بها مرة واحدة. إننا في أزمة ليس فقط في التحليلات الاجتماعية، وإنما أيضاً في تضارب التعريفات حول كثير من القضايا. ويمكننا في هذا الإطار أن نسوق مثلاً حياً على هذا التضارب خذ مثلاً التعريفات المتصلة بموضوع الفقر، فإننا نجدها تجمع على إثارة الفقر كحقيقة (والكر Walker ١٩٨٢ : ٢٤٤). ولكن في ذلك يفترق "تاونسند Tawnsend" (١٩٧٩) الذي أعطى عبارة محددة عن هذه الحالة. إن تعريف "تاونسند Tawnsend" عن الفقر يتباين عن غيره في التعريفات، إذ حاول أن يطرح الفقر وفق مؤشرات موضوعية، تتعارض مع المؤشرات الحقيقية للحرمان في إطار مصطلح الدخل الذي يقودنا بشكل واسع إلى فهم حقيقته في إطار الحياة اليومية. إن اعتراض "تاونسند Tawnsend" على المفهوم المتداول للفقر، هو الذي حدا به إلى فهم طبيعته في إطار التفاعلات الاجتماعية اليومية بين الفاعلين الاجتماعيين.

بعبارة أخرى، إن المعاني الاجتماعية الحقيقية والمشكلة الدقيقة التي ينبغي للمرء أن يبحث عنها، إنما تكمن في إطار الأسباب التي كانت في حد ذاتها بعيدة كل البعد عن اهتمام العلوم الاجتماعية بشكل عام. ويجدر أن نشير هنا إلى أن القضية السابق الإشارة إليها قد شهدت تطوراً في أعمال (كارير وكاندال Carrier and Kendal ١٩٧٣ - ١٠ انظر أيضاً "أوفر Offer ١٩٨٥) اللذان قدما نقداً حروراً لأعمال "تاونسند". إنه خلف كل ذلك فقد واجهتنا قضايا أخرى شهدت قبولا لدى البعض، وأنا منهم. وهذه القضية تتلخص في أن العلاقات الاجتماعية السببية تعد مسألة أساسية في الاهتمام بما "يطرحه جيدنز" بعبارة إعادة إنتاج الوحدات المتتابعة لنتائج الأفعال المقصودة (١٩٧٦ : ١٥٤) ففيمما يخص مسألة النتائج المقصودة التي تأتي نتيجة وعي المؤسسات، فإنها تأخذنا لطريق طويل يكشف في النهاية عن طبيعة نوع العلم الذي يتصدى للمعاني السببية التي تشير إلى الارتباطات الميكانيكية القائمة في الطبيعية (جيدنز Giddens ١٩٧٦ : ١٥٣)، تلك التي ترتبط بصياغة مفهوم الإمكانية الضرورية التي أدركتها مقاربات العلوم الطبيعية "فجيدنز Giddens" يقول إن ضرورة السببية تكن في تأثيرها على العقل الإنساني الذي يكون ضرورياً في إدراك الإنسان، وإن هذه سوف تندمج في العقل الذي سوف يكون في أتون عملية التحول (١٩٧٦ : ١٥٤).

إنني لا أستطيع أن أخاطر هنا في طرح مثل هذه الموضوعات الأساسية حرصاً على عملية التحليل. فهناك نقطة أخرى مفيدة يمكن أن تظهر إذا ما تعاملنا مع الأسباب التي يمكن أن تكون من الأشياء القليلة المسببة للفقر. ولكن هذا يحمل في إطاره نوعاً من التضليل الذي يكون نتيجة لعدم القدرة على وضع الأسباب الحقيقية. إن هذا التضليل مفاده أن الفقر غالباً ما يوضع في بعد عن أسبابه، إذ تحاول التحليلات ربطه بالدخل والعمل



الَّذَانِ يَكُونَانِ مِنَ الْمَحْكَاتِ الْأَسَاسِيَّةِ فِي هَذَا الْإِطَارِ. إِنَّهُ بَاتَ التَّأَكِيدُ عَلَى هَذَا الْمَفْهُومِ فِي ضَوْءِ الدَّخْلِ الْمُنْخَفِضِ أَنْمَاطَ لانتقاء عملية الملكية، أو قبول الدنيا أو الهامشية.

إنني اعتقد وفقا لما سبق انه يمكننا النظر بطريقة أكثر اتساعا لمفهوم القوة، الذي من خلاله يمكننا أن نطور نظرة رغبة للوقوف على طبيعة المشكلات الاجتماعية وأسبابها وكذا العوامل التي تسال عنها. إن ما سبق يجعلنا نرى أن النظر إلى الفقر في ضوء العوامل الاقتصادية، هو نوع من التسهيل في تقديم التحليلات، الأمر الذي يفرض علينا ضرورة التركيز على العوامل السياسية. والنظر إليها عن كثب حتى نستطيع أن نفك رموز علاقات القوة من جهة، وعملية انحياز الدولة للطبقة المسيطرة وإدارة ظهورها للطبقات الخاضعة من جهة أخرى.

انه في إطار هذا العلم يمكننا أن نثير تساؤلاً حول المفهوم والفكرة، وإن نعرز بطريقة مركزية التجارب الأخرى التي تمفصلت مع أسباب العلاقة بين علم الاجتماع وتدريب " الخدمة الاجتماعية وممارستها. انه وفقا لذلك يمكننا أن نضيف، انه بينما نملك أهدافاً لوضع تحديداً معيناً أو نرسم حدود على الاجتماع وفقاً لصلاحيتها، فإن ذلك يفرض علينا أن نجيب عن الموضوعات الهامة التي من شأنها أن تعظم عملية الارتباط وتقويته في الوقت عينه. أن ذلك يفرض علينا ضرورة إنتاج وإعادة إنتاج علاقات القوة في الحياة الاجتماعية. إننا لا نستطيع أن نطور هذه النقطة هنا، لذا فإنني أقول : إن ما سبق بالضبط ما هو إلا موضوعة قديمة، حيث أنها بالاعتراض نتيجة عدم التناسق النظامي خاصة في النظر إلى تحول القوة، والقوة ذاتها تلك التي تتضمن تبايناً في مخرجات الممارسة. ويمكننا أن نتجنب في محاولتنا فهم عملاء الخدمة الاجتماعية كما هم، وليس لما ينبغي أن يكونوا عليه. إن بعض هذه المفاهيم والأفكار التي نناقشها تجعل من إعادة العمل وبناء جزء من هذه الدراسات سوف يفضي إلى أن تكون مخيبة للآمال في حسابات والكر وسوليفان Walker and Sullivan اللذان يسعيان إلى إيجاد مهنة حيوية لها من المفاهيم الخاصة بها، سواء في بنيتها أو في ارتكازاتها النظرية.

دعني الآن أن أتحوّل إلى بعض الاختلافات في علم الاجتماع، وعلى وجه الخصوص أكثر الملاحظات التي طرحها كل من "سوليفان ووالكر" Sullivan and Walker، والتي تبدو لنا أكثر حيوية وذى إمكانيات قوية ترتبط بالضرورة بعملية التدريب وممارسة الخدمة الاجتماعية. انه من المفيد أن نبدأ بالاعتبارات التي طرحها "داي Day في كتابه (١٩٨٧). فوفقاً " لداي Day :

".. فإن البحث الاجتماعي ذو أهمية محورية للأخصائيين الاجتماعيين لفهم عمليات التغيير والتطور خاصة في إطار المجموعات الصغيرة التي تكون مناسبة وهامة لعملية الممارسة. إن معظم الناس يدخلون مع بعضهم في إطار ممارسات الحياة اليومية، تلك التي تكون أساسية في فهم الجماعات الاجتماعية واحتياجاتهم. إن معظم الحاجات الشخصية للأفراد يتعامل معها بطريقة غير رسمية، لذا نجد أن الأسر غالباً ما تظهر



كمجال رسمي للكشف عن الاحتياجات الاجتماعية التي تشكل أهم الاعتبارات في مجرى الحياة. أن الأخصائيين الاجتماعيين يحتاجون إلى بعض المعارف النظرية التي تعينهم في الوقوف على الاحتياجات الاجتماعية. إن الوقوف على الاحتياجات الشخصية للأفراد سوف تمد الأخصائيين الاجتماعيين بأطر العمل المختلفة اللازمة في التعامل معهم، باعتبار أن ذلك سوف يفيد في الوقوف على السببية. إن علماء الاجتماع يرون ضرورة أن تتوافر الأطر العلمية اللازمة لفهم السببية الاجتماعية، التي من خلالها يمكن تطوير نموذجاً ناجحاً يعين الباحثين في الكشف عن احتياجات الأفراد أولاً، ثم احتياجات المجتمع ثانياً. انه وفق ذلك يمكن دراسة المجتمعات المحلية، ليس وفق مناحي الخدمة الاجتماعية، أنماط بالأحرى وفق مفهوم "الوصمة"، وإنما وفق مفهوم السببية الذي يشرح في نهاية الأمر الأسباب الاجتماعية التي تجعل بعض الأفراد أو حتى المجتمعات أن تطلق أحكاماً شديدة القسوة على أصحاب المكانات الدنيا في المجتمع (داى Day ١٩٨٧ : ٣).

إن كلام "داى Day" السابق، يمكننا من خلاله تطوير رؤية ثابتة لدراسة المجتمعات المحلية، والتي في ضوئها يمكن تطوير الأدوات المفهومية والمنهجية الملائمة لدراساتها. انه وفقاً لذلك فإن الأخصائيين الاجتماعيين يحتاجون أن يحسنوا العمل وفق هذا المنحى، ومن ثم توجب عليهم أن يستخدموا المعارف النظرية التي من شأنها أن تعمل على تنمية العلاقات الاجتماعية المحلية، أو في أول دراسة أخرى.

انه من المفروض إلا يغيب عن أذهاننا أن هناك مجموعة من الأشخاص الذين يقترن أسمائهم بموضوع البحث. إننا نتذكر هنا "بلمر Bulmer" (١٩٨٢-١٩٨٧) " ونجر Wenger" (١٩٨٤) " وسيسل أوفر Cecil Offer " وسانت ليجر St. Leger ١٩٨٧ وآخرين كثيرين. إن ثمة خطوط تماس بين مجموعة هذه المصادر التي يمكن أن تسقى منها الخدمة الاجتماعية أدبياتها النظرية، أو انه نعتبرها المعين النظرى لها. أن هذه المصادر أو الميادين المعرفية تتمثل في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا اللذان يصعب أن نضع حدوداً فاصلة بين اهتمامات كلا منهما، وكذا منطلقاتها النظرية. انه يمكن من خلال علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية أن نجد من شباب الدراسات الاجتماعية، وعلى وجه التحديد على اجتماع الرفاهية (انظر المناقشة التي قدمها "بالمر Bulmer" ١٩٨٥).

وإذا كان عمل "بالمر Bulmer" قد لاقى ذيو عا غير منقطع النظير، فإن هذا الذبوع لم يصل بعد إلى الممارسين في مجال الخدمة الاجتماعية أو حتى طلابها. أن التركيز على مثل هذه الاهتمام النظرية تجعلنا نفهم الطرائق المنهجية التي تستخدم في الخدمة الاجتماعية، والتي تعمل على الحد من تطويرها، وكذا الوقوف على قضايا الاعتقاد وقضايا إدراك انعكاسات المكان على قضايا المرأة، وتحقيق الإشباعات ومشكلات الرعاية لكل من المهتم به. انه في إطار ذلك يمكن القول أننا في حاجة ماسة إلى تطوير عملية المعرفة، أو بالأحرى الاهتمام بالفكر بطريقة تفوق ما هو سائد في الخدمة الاجتماعية. وإذا كان ذلك يعد أحد الآمال التي يعول عليها من أجل تطوير مهنة الخدمة الاجتماعية،



فانه ولا بد أن يرتبط بكل المحاولات الحديثة التي أقيمت في إطار العلوم الاجتماعية. أن البعد عن الشكل الكلاسيكي لمهنة الخدمة الاجتماعية من شأنه أن يطور من عمليات المساعدة وكذا التنسيق بين أساليب الرعاية الرسمية وغير الرسمية معاً. وفي إطار الممارسة اليومية، فإن المهنيين وأصحاب المهن غير الرسمية يستطيعوا أن يقفوا على الافتراضات المختلفة والتوقعات حول تدعيم الأساليب وكيفية تزويدها بالعديد من الآليات، ومحاولة الربط بين ثقافتين في الاعتقادات المختلفة، وظروف تغير المعايير التي ينبغي أن تسود (فور لاند For land ١٩٨١ : ٢٦٠).

هنا بالتأكيد تكون التعقيدات المتغيرة والمتعدد في علم الاجتماع المعاصر التي ينبغي أن تطرحها بشكل قوى. والواقع انه بالرجوع إلى عام ١٩٨٧، فإننا نجد مجموعة من الاختلافات التي تجذبنا نحو آراء "تونيز" حول المجتمع والمجتمع المحلي Gemeinschaft and Gesells chaft التي ساهمت في ترسيم الحدود في إطار العلاقات الرسمية وغير الرسمية. أن التمييز الذي طرحه "تونيز" سوف يساعدنا في إدارة أمور البحث وتطويره اليوم (وربما لا ننسى ونحن بصدد الإشارة إلى "تونيز" إلى فضل سبنسر" خاصة في الجزء الثاني من عمله المعنون بالمبادئ الأخلاقية ١٨٩٣) الذي ميز فيه بوضوح بين ما يسمى بالشكل القانوني والإداري والشكل الرسمي للاعتقاد (ولمزيد حول هذه المناقشة انظر أوفر Offer ١٩٨٣).

إن الأهداف وطرق الرعاية غير الرسمية تطرح نفسها باعتبارها من الأمور الهامة. أن علم الاجتماع لا يسعى من البداية إلى فرض تعريفاته على الظواهر الاجتماعية التي يتضمنها، والتي تستطيع أن تعرض المعاني وتطرح الأشياء المنطقية المتصلة بالشكل الرسمي للرعاية الاجتماعية. أن الاتجاه نحو الرعاية غير الرسمية باعتبارها جزءاً من علم اجتماع الخدمة الاجتماعية، فانه يفترض بالأساسي تحديد معنى مفهوم الحاجة والإنتاج الجيد، وطرح النتائج المحتملة لممارسة الخدمة الاجتماعية التي تحقق نتائج غير حقيقية.

أن الرؤيتين الثقافتين المتصلتان بالأدبيات النظرية تؤسس فيما بينها مفتاحاً مناسباً لفهم العلاقات الاجتماعية بين الأخصائيين والعلماء أن المنهجية الهامة التي تطرح نفسها من خلال علم الاجتماع وخصائصه المتعددة والمعاني الكلية التي يزر بها في مجال نشاط الرعاية الرسمية وغير الرسمية سوف يجعلنا نتمسك بضرورة تناول التفاعلات التي تنتج عنها. أن علم الاجتماع يساهم في تقدير الفرص التي سوف تكون بناءة في فهم الأرضية المناسبة لكل من المشكلات الاجتماعية ومسألة تحقيق إشباع احتياجات العملاء والعوامل التي تقف معاندة أمام سبيل تحقيق ذلك، ناهيك عن إفادتنا عن المحكات الضرورية التي تساعدنا في وضع أيدينا على الأدوات والآليات المنهجية التي تفيد في هذا الشأن. وإذا كان علم الاجتماع سوف يساعدنا فيما سبق، فانه في الوقت عينه سوف يأخذ

بأيدينا فى رصد الموضوعات ذات الضرورة الملحة. وبالتالى سوف يمدنا بالاتجاهات النظرية التى يفاد منها فى التحليل والتفسير وكذا التنبؤ أيضاً.

انه وفق ما سبق، فإننا يمكن أن نستفيد من تعريف "روبنسون Robinson الذى عنوانه : " فى تجزيئ العوالم"، والذى من خلاله يركز على الأدبيات التى تصدت لتحديد العوالم المضللة التى تباعد بيننا وبين رصد علاقات المهنيين بالعملاء. انه لكى نفهم هذه الآليات يرى "روبنسون Robinson انه من الأهمية بمكان أن نقوم بتحليل كلا منها على حدة، إذ سوف يساعدنا فى الكشف عن الواقع الموضوعى لكل منها (١٩٧٨ : ٢) والذى بدوره سوف يحدد الأطر النظرية المتبينة التى تناولتها.

أن طرح المعنى الملائم لعملية الاتصال الفكرى بالأدبيات المتاحة، سوف يقودنا إلى صياغة مجموعة من العناصر، التى أجملها "روبنسون" فى سبعة عناصر أساسية هى :

١- تعظيم طبيعة المشاكل والوقوف على كنهها.

٢- الوقوف على المعنى الزمنى وسياقاته التاريخية المحددة.

٣- الكشف عن طبيعة وأهمية ملامح الأدبيات النظرية ومخرجاتها فى دراسة المشكلات الاجتماعية.

٤- مدى كفاية المعلومات ونتائج الدراسات التى تنهج نهجاً غير رسمياً يتقاطع مع الرؤية الرسمية.

٥- وضع كشف حساب حقيقى للكلفة الاقتصادية.

٦- صياغة مفاهيم حقيقية يفرزها أو يعكسها الواقع، ووضع تفسيرات منطقية لها.

٧- استبانة حجم التطورات والتقدم الذى طرأ على طبيعة الموضوعات وعلى طريقة التحليل وكشف العوامل المسبب لها.

انه مما سبق، يستطيع "روبنسون" من خلال أجدنته أن ننظر نظرة نقدية لكل من التعليم والبحث التى تتصل بشكل مباشر بالمعنى الاجتماعى الحقيقى لخصائص ممارسة وسياسات الخدمة الاجتماعية.

وفى الوقت نفسه نقدم قوة الإمكانات النظرية السائدة فى حقل علم الاجتماع. وبقول آخر، أن التشديد على ما جاء به "روبنسون Robinson خاصة فى تحديده لمسائل الإشباعات الحقيقية، أو حتى عدم تحقيق ذلك سوف يجعلنا نذهب إلى فحص الدراسات النظرية التى تصدت لمثل ذلك، وفى الوقت ذاته سوف تجعلنا نعيد النظر فى مسائل العلاقات الاجتماعية بين العملاء والمهنيين، وقدرة ذلك فى التأثير على نوعية الخدمات التى تقدم.

والواقع أن ما سبق طرحه لا يمثل كل ما جاء به "روبنسون Robinson فى دراسته، إذ أنه يرى أيضاً أن هناك انفصلاً واضحاً فى العوالم التى لم تشهدا المجتمعات القائمة. إن هذه السياقات تشهد إغفالاً أو تعتيماً ينبغى فك غموضه أو إلقاء الضوء عليه. وإنه لكى نتحكم فى ذلك فلا بد وأن نقدم كشف حساب حقيقى للعوامل المؤثرة فيها، تلك

التي تفرض ضرورة صدق النظريات الاجتماعية، وصدق نظريات الممارسة حول موضوعات الرفاهية. وفي ذلك يرى "روبنسون" Robinson :
"... إنه من النادر أن نلفت أنظارنا إلى معنى المشكلة، وطريقة المواجهة المهنية الكلية، والإمكانات المرصودة لذلك. انه بصورة أو بأخرى ينبغي أن نلفت أنظارنا إلى عملية الشعور المتبادل بين المهنيين من جانب وبين العملاء من جانب آخر، والذي به ومن خلاله سوف تكتمل النظرة الشاملة، ويتم تفعيل عملية التفاعل بين مصالح الفاعلين في المهنة..." (روبنسون Robinson ٤٧).

إن ما قدمناه أو أشرنا إليه قبل قليل سوف يفيد في إنتاج، أو على الأقل، في إعادة إنتاج المخزون المعرفي والوصفات النظرية التي شهدها المعترك العلمي في هذا الصدد. ولكن لا يعني ما سبق أن ذلك هو وحسب كل الاهتمام، بل انه من الواجب أن تمتد آفاق بصريتنا إلى الأماكن التي يعيش فيها العملاء، تلك التي عكست وعيهم وخبراتهم (١٩٧٨ : ٤٤).. انه إلى الآن لم نشهد إلا القليل حيث الاهتمام بالموضوعات السابقة أن عدم الاهتمام بعمليات الوجود الاجتماعي هو الذي جعلنا نصب كل اهتمامنا بتساؤلات فرعية تتعلق بماذا نهتم بتقديم الخدمة ؟.

والواقع أن الإجابة على التساؤل الفائق لا يكفي أن يدلنا عن مفاهيم جوهرية، وإنما يدلنا أو يضع أيدينا عن مسائل تتعلق بمفهومى الحاجة والمسئولية. أن الوقوف على أسباب وصول مستويات الحياة اليومية إلى الحد الذي يجعلهم يحتاجون للرعاية، وهو الذى جعلنا نستند إلى "مايروناتيمز" Mayer and Timms (١٩٧١) فى مناقشتهم لطبيعة العملاء من الطبقة العاملة. أن مناقشة "مايروناتيمز" Mayer and Timms هي التي تمدنا بالمداخل الملائمة لتحديد الأسباب التي أدت إلى طرح المشكلات الاجتماعية على سطح واقعهم المعاش، فضلا عن تقديمها لآليات قمع وكبت أفعالهم.

انه من الأهمية بمكان أن يهتم كل من علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بالبحث في مثل هذه الموضوعات. أن ذلك سوف يقود هذا العلم إلى الالتفات إلى المداخل النظرية القائمة فى مجال علم اجتماع الأخلاق. لقد ناقش "بينكر" pinker مثل هذه القضايا واستطاع أن يصل إلى اقتراح محدد فى هذا الإطار. انه يقترح أن تساهم المعرفة التي يعج بها علم اجتماع الأخلاق فى الكشف عن الأشكال الحقيقية والاعتقادات المتبادلة بين الغرباء وأعضاء العشيرة. أن فهم هذه الأشكال سوف تدعم من عمليات التشريع الاجتماعى وتحد من تعديل الاعتقادات الأخلاقية الممارسة بين صفوف الناس العاديين (بينكر pinker ١٩٧٤ : ٨-٩).

وإذا كان من المهم أن نعيد النظر فى الاتجاهات النظرية التي تقف عند حدود الممارسة الرسمية وحسب، فانه أيضاً لا بد أن نعيد النظر فى الموضوعات المتصلة بالصحة والمرض. انه فى هذا المجال ينبغي النظر إلى الصحة والمرض فى إطار الأشياء التي ترتبط بوجودهما. انه من الواجب أن ترتبط الخدمة الاجتماعية بالممارسات التي سوف تضيف احتراماً بالغاً عليها. وفى هذا الإطار نجد "دينجول" Dinwall (١٩٧٦



يفرض نفسه من خلال كتابه المهم الذى فيه يقدم مجموعة من الافتراضات - وفقاً لأفكار (دوجلاس Douglas) حول المعانى الاجتماعية للاعتلال أو المرض. أن نقد "دنجوول" Dingwall يتركز بالأساس حول غض الطرف عن خصائص المفهوم ذاته اقصد الصحة والمرض، والأسباب الاجتماعية التى تساهم فى ذلك. وفى ذلك يرى انه لى نساعد الآخرين لبلوغ مرحلة الرفاهية، فانه يتوجب علينا أن نقدم المساعدة وفق معناها الحقيقى، تلك التى تتمثل فى تقديم الاحتياجات وفق ما تفرضه ظروف الواقع الاجتماعى. أن الالتفات إلى المساعدات الحقيقية، ينبغى أن تتم فى إطار الواقع المعاش وظروفه الاجتماعية والاقتصادية. وأحرى بنا أن نشير إلى أن الالتفات إلى المساعدات الحقيقية، ينبغى أن تتم إطار الواقع المعاش وظروفه الاجتماعية والاقتصادية. وأحرى بنا أن نشير إلى أن الالتفات إلى ما سبق سوف يجعلنا نضع أيدينا بصورة صحيحة على الأسباب الحقيقية المؤدية إلى ذلك فى إطار سياسات الدولة.

أن وضع أعيننا على هذه الأسباب سوف يعمل على تعطيل التحليلات السوسولوجية، التى من شأنها أن تساعد الباحثين على الوقوف على الأشياء الحقيقية المتصلة بالصحة والمرض. انهم وفق ذلك سوف يصلون إلى ما تجاهله علم الاجتماع حول الإدارة والممارسة المهنية الملائمة فى هذا المجال، فضلاً عن انهم سوف يقدمون صورة افضل للحياة الاجتماعية القائمة. إننا فى ذلك نرى أن الوضع الاستمولوجى لا يقدم علماً على آخر فى مسألة الحكم على قضايا الصحة والمرض، إذ أن الواقع يجعلنا نرى أن الكل سواء فى قصور نظرة فى هذا المجال. أن تعديل أوجه القصور فى المعارف النظرية والتحليلات العلمية يجعلنا نرى ضرورة التسلح بالعقلانية والفهم غير القبلى وإطلاق الأحكام السابقة على القضايا (دنجوول Dingwall ١٩٧٦ : ٢٢٧). انه من وجهة نظر "دنجوول" نرى انه من الأهمية بمكان أن نتناول هذه الأوضاع من خلال ما يسمى بالاثنوميثودولوجيا تلك التى تتضح فى فلسفى "وتجنشتين Wittgenstein (انظر فى ذلك جيزنز ١٩٧٦) الذى استطاع أن يطبق وجهات النظر السائدة فى علم الاجتماع، وان يوحد المعانى الاجتماعى، سواء بين العملاء والمؤسسات التى تضطلع بتقديم الخدمة له.

ومن المهم أن نشير هنا إلى أن هناك عدة دراسات حول الصحة، قد حذت حذو تجنشتين Wittgenstein للصحة باعتبارها شيئاً ثميناً ولا يقدر بثمن. ولعل ابرز الدراسات فى هذا الصدد، دراسة "ويليامز" Willimas مفهوماً مختلفاً حول الصحة. انه من خلال دراسته استطاع أن يصل إلى مفهوم الصحة فى مجافاته لمفهوم المرضى. وإذا كنا قد أشرنا إلى دراسة "ويليامز" Willimas، فانه لابد إلا تغفل دراسة واليس Wales (بيل وستوت pill and Sttot ١٩٨٢) الذى أوضح هذه المفهوم فى إطار واقعى، حيث كشف عنه فى إطار دراسته عن أمهات الطبقة العاملة. لقد حاول "واليس" Wales تقديم تشخيصاً للصحة فى إطار مسئولية الأمهات أنفسهن. انه من خلال هذه الدراسات يمكن أن يتضح لنا جذور الاتجاه الحيوى والواقعى الذى يسعى بصدق إلى التثبت واقعياً من



المفاهيم النظرية المختلفة. انه إزاء ذلك فمن الضروري التسلح بالمنطق العقلاني والعلمي الذى يسهل من مهمة وضع حدود فارقة بين مفهومي تزايد المرض وتوارى الصحة. ويجدر أن نشير هنا إلى أن هناك أعمالاً أخرى لا تقل أهمية فى علاقتها بما سبق. وفى هذا الصدد تبرز دراسة "كلنان" Calnan (١٩٨٧) "وستاكي" Stacey (١٩٨٨)، وخاصة الفصل العاشر الذى يرى أن التفسير الحقيقى للمعاناة المزمنة يكمن فى بالأساس الرعاية الأسرية. وتصديقاً لذلك فان "اندرسون وبورى" Anderson and Bury ودينجول Dingwall نفسه (١٩٧٧) يقرّون بأنه فى إطار النتيجة السابقة ينبغى أن نلاحظ التغيرات فى المعنى والتفسير، تلك التى فرضت ذاتها باعتبارها جزءاً مكملاً لوجود مهنة تهتم بالصحة.

أن الهدف الرئيسى الذى يظهر من الدراسات السابق التى اهتمت بعلمى اجتماع الرفاهية والصحة، يتمظهر فى ترسيم الحدود القاطعة للعلاقة بين المهنيين والعملاء، ذلك الذى يفضى بشكل مباشر إلى طرح مفهومات ومجالات القوة الاجتماعية التى نجد لها مكاناً حصيناً فى التعبير عنها فى إطار العلاقات الاجتماعية، إذ يتضح من خلالها الطرق والتوجهات المناسبة لدراستها. ومن أجل الكشف عن هذه الطرق والتوجهات، فانه لا بد وان نلجأ إلى أعمال "جوفمان" Goffman (فى ايسليم ١٩٦١) الذى طرح لها عنوان "الأعمال الخارجية" والذى يرى فيها ضرورة الخروج عن إطار وحيز المؤسسات. لقد تأتى "جوفمان" أن إطارين الممارسة تتسع بشكل ملحوظ إذا ما بعدنا عن قوة الإدارة المؤسسية المؤثرة فى العلاقات الاجتماعية وفى الظروف الاجتماعية السائدة. وإذا كنا نقبل هنا مفهوم العلاقات الاجتماعية التى توضح طبيعة العمل القائم ومساهمة الفاعلين فى تعديل إطارين الحياة الاجتماعية، وهوية الأفراد العاملين فى الخدمة نفسها، فإننا هنا أيضاً نركز من خلال الخدمة الاجتماعية على عملية الإدراك أو الشعور. فبينما نجد أن الواقع يوضح لنا مفهوم القوة المتوازنة والسائدة بين الأفراد، فان هذا المفهوم يأتى متضمناً أو متوارياً فى إطار الواقع الاجتماعى.

إننا نأمل من كل ما سبق، أن نملك هوية واضحة لعلم الاجتماع الذى يناسب مع تعليم الخدمة الاجتماعية للطلاب، وكذا نوعية البحث الاجتماعى الذى ينبغى أن يسود. وإذا كنا نحدد هوية خاصة للخدمة الاجتماعية والبحث الاجتماعى، فان ذلك يفرض علينا وغيرها من الأشكال غير الرسمية، تلك التى تتعلق بمناطق العلاقات الاتنية والانحراف (انظر : ركس ومور Rex and Moore ١٩٦٧، باركر parker ١٩٧٤، فيلدنج Fielding ١٩٨٨).

إننى وقد فرغت الآن من مناقشة كل ما سبق، فإننى ارغب فى طرح ثلاث ملاحظات خاصة، يمكن أن نخدمنا فى صياغة الرؤوس العميقة ذات الصلة بممارسة الخدمة وسياسة علم الاجتماع التى يجب أن يهتم بها.

أن أو هذه الملاحظات تتمثل فى ضرورة أن تكون الخدمة الاجتماعية مهنة معقولة ومنطقية من خلال افتراضاتها التى يجب أن تكون أكثر عملياً، وتسهم فى ارتفاع وطبيعة

ومعيشة احتياجات العملاء أن التأكيد على هذا الغرض يجعلنا نسبر أغوار كل الدراسات التي يمكنها أن تفيد في تكامل نشاط الخدمة الاجتماعية مع الأفراد والمؤسسات وحتى المستويات القومية (قارن : فيلو Flew ١٩٨١ : ١٧٢-١٧٤)، وأن ذلك لن يتأتى إلا بأعمال الخيال السوسولوجي الذي من شأنه أن يطور وجهات النظر المقدمة في هذا الإطار.

والملاحظة الثانية التي نقدمها ترتبط بتقرير باركلي parclay والذي يرسم فيه صورة الخدمة الاجتماعية في المجتمع باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من مكوناته، ويؤثر كل منهما في الآخر. انه وفق هذا التصور يرى ضرورة أن يعاد النظر في تنظيم وممارسات الجماعات المكونة له (١٩٨٢ : ٢٠٩) إننا في هذه الملاحظة ووفقاً لما سبق نشدد على ضرورة أن يرتبط علم الاجتماع بهذا النوع من المحلية.

أما ثالث هذه الملاحظات أو آخرها، فإنها ترتبط بتقرير "جريفز" Griffiths حول الرعاية الاجتماعية في داخل المجتمعات. أن أجندة هذا التقرير تركز على الفاعلين الاجتماعيين في عمليات الرعاية، ومن ثم فهو يركز بصورة مركزية على الفعل في سياسات الرعاية في داخل المجتمعات المحلية، وكيفية توصيل الرعاية إلى مستحقيها، وكذا المساهمة في الرعاية غير الرسمية من خلال تعظيم عمليات بناء الرعاية عن طريق ما يسمى بعملية الحوار (١٩٨٨) إننا إزاء ما قدمه تقرير "جريفز" Griffiths نسعى إلى تطوير الأطر المعرفية للخدمة الاجتماعية، ومن ثم عمليات التدريب. انه بهذه الصورة يمكننا أن نطرح إطاراً تصورياً لعلم اجتماع يمكنه المساهمة في صياغة الآليات المناسبة التي تفيدنا في وصول المساعدات إلى من يستحقها من المستهلكين (المرجع نفسه : Viii). انه من خلال المعلومات التي حصلنا عليها من خلال المناقشات السابقة، يمكننا أن نستبين مدى تأثير استخدام البحوث (المرجع نفسه : Viii)، كما أن تطوير التدريب سوف يدعم من ممارسات الأخصائيين الاجتماعيين، ويمنحهم مجموعة من التسهيلات التي من خلالها نستطيع تحويل المهارات من الأخصائيين الاجتماعيين إلى أصحاب الرعاية غير الرسمية (المرجع نفسه : ٢٥). وبممكننا أن نستخلص من كلام "جريفز" أيضاً، انه من الأهمية بمكان أن نقوم بتوصيل الخدمات للأفراد داخل الحيز المكاني الذي يعيشون فيه، مع وضع الأوضاع الاجتماعية في الاعتبار، وكذا أيضاً خلفياتهم الثقافية (المرجع نفسه : ٢٦).

أن التزام علم اجتماع الرفاهية بما سبق، سوف يبعده كثيراً عن توجيه سهام النقد له. إن الثوب الجديد الذي ألبسناه إياه لعلم اجتماع الرفاهية، سوف يجعل منه علماً يتسم بالإيجابية الشديدة سواء في طبيعته الجديدة أو حتى في ممارساته وسياساته، ولكن شريطة ذلك، أن نعمل الموضوعية الخالصة في إطار البحث الاجتماعي الذي من شأنه أن يعمل على اندماج نتائجه مع عملية القرار السياسي تلك التي من شأنها أن تذلل الصعوبات التي تقف عقبة كئوداً أمام تحقيقها.



الفصل الرابع
علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية
وحماية الأطفال





بريان كوربي

علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية وحماية الأطفال

نود في هذا الفصل أن نشير إلى الكيفية التي تم بها تفعيل على الاجتماع في إطار الخدمة الاجتماعية لتقديم إجابات شافية عن قضايا حماية الأطفال في الوقت الراهن. وبينما نركز هذا على ذلك، إلا أننا سوف نصب تركيزنا على الآلية التي يمكن بها أن تطور علم اجتماع الخدمة الاجتماعية. إننا نشير هنا إلى استخدام الرؤى النظرية في علم الاجتماع لاختبار القضايا التي تساهم في تفعيل ونمو علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية انه من ذلك فإننا سوف نطرح مجموعة من الملاحظات الأولية التي تدور بشكل أساسي حول علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، على أن يتضمن ذلك الكشف عن مخرجات النظريات المختلفة التي تناولت ظواهر الأطفال الذين يساء معاملتهم، والوعي الأولي واستجابته لعملية الممارسة.

أولاً : علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية :

تفصح الخدمة الاجتماعية اليوم عن هويتها بأنها مهنة انتدبت لكي تحمل على أكتافها كل هموم المجتمع، أو باعتبارها مهنة يقع على كاهلها تخفيف الأعباء والأضرار التي تلحق بالفاعلين الاجتماعيين. ومن خلال مهنة الخدمة الاجتماعية فثمة اعتبار أساسي يفرض ذاته يتعلق بالوعي بالأدوات التي تحتاجها من اجل الاضطلاع بأدوارها ووظائفها في المجتمع. أن الوعي بالحاجة الماسة إلى الأدوات المنهجية الملائمة لعمل الخدمة الاجتماعية، يقلى عدم قبول بين العاملين ومعلمي الخدمة الاجتماعية. فالعاملون يهتمون بشكل خاص بالحصول على الوظائف، في الوقت الذي يغضون الطرف عن كون أعمالهم تدخل في إطار الأعمال الملزمة.

وفي الوقت الذي يوجه سهام النقد للعاملين في إطار الخدمة الاجتماعية لتجنبهم العمل الإلزامي، فإن معلمي الخدمة الاجتماعية هم الآخرون يوجه إليهم انتقاداً مماثلاً يتصل بتورطهم. انه من هذا المنطلق هناك مجموعة من الاعتبارات المتباينة التي تؤكد عليها في داخل كل من هذه الجماعات، تلك التي تحدد غرضنا الأساسي في هذه الورقة، والتي سوف تركز عليها في مكان آخر.

ويبدو أن معظم المعلمين يشاركون في القيم الليبرالية والديمقراطية لبنية مجتمعنا، والتي تؤثر في طريقة وعمل مهنة الخدمة الاجتماعية، غير أنها تستند بشكل متعاطف في التركيز على التدريب المهني (مثل المعرفة بالقانون والاتجاه السائد في الممارسة الإدارية لقسم التجارب والخدمات الاجتماعية) بالإضافة إلى التشديد على الأشياء التي نجدها في الدراسات الإمبيريقية في مجال الخدمة الاجتماعية. وفي هذا الصدد تبرز مجموعة من المشاهد، فهناك نجد بعض من يتجنبون التدريب المهني والتشديد على الجوانب المهنية

والأخلاقية، وبشكل خاص في إيجاد الشخص المناسب. والآن نجد آخرون ممن يقدمون نقداً للمقاربات المعرفية، وي طرح التساؤلات العريضة حول تركيب المجتمع. بينما نجد فريق ثالث يركز فقط على كيفية الانتشار بين العملاء، وعلى القوى الاجتماعية والسياسية التي تطرح مثل هذه الموضوعات وتلفت الانتباه إلى الأخصائيين الاجتماعيين.

أن مناقشة ما سبق يجعلنا أمام مسألتين أساسيتين سوف نركز عليهما هنا. الأولى تركز على الأشياء العقلية غير الضرورية والتعليم الذي تقدمه معظم التربية التي تعكس بطريقة متعاطمة أكثر المقاربات تداولاً. أما الأخرى فتتصل بعرض الرؤى والمقاربات التي تكون أكثر وضوحاً في قبول الأطر السياسية في ممارسة الخدمة الاجتماعية. ويجدر أن نشير هنا أن مهنة الخدمة الاجتماعية التقليدية لا تنهل من معين نظري واحد، بل الواقع أن جسورها تمتد إلى كل العلوم الاجتماعية، وعلى وجه التحديد إلى مجالات علم النفس وعلم الاجتماع ودراسات السياسة الاجتماعية والإدارة، والنظريات والاقتربات التي تفيد في الوقوف على مشكلات اليوم. وحيث أنها كذلك، فهي على الرغم من تأثيرها على عملية صنع السياسات، فإنها تركز على المعارف المتباينة التي تفرض سلطتها وسيطرتها. وهكذا فعلى سبيل المثال نجد أن التحليل النفسي وعلم النفس قد حظيا بشهرة واسعة في عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ من خلالها شهدت الخدمة الاجتماعية طغياناً من المصطلحات والتحليلات التي جاءت من خلال الدراسات النفسية والتحليل النفسي، كما أنه في فترة أواخر الستينات والسبعينات شهدت حضوراً غير مسبوقاً من علم الاجتماع والسياسة الاجتماعية. لقد طغت المفاهيم السوسيولوجية ومفاهيم السياسة الاجتماعية بشكل واسع على مهنة الرعاية. ويمكن أن نضيف هنا أنه إبان حقبة الثمانينات نجد افتراقاً واضحاً بين الخدمة الاجتماعية والعلوم التي ذكرناها قبل قليل، حيث نجد أن هذه المهنة لم تلتزم بمعايير أي علم، وإنما راحت تعمل وفق ما ترسمه الدولة، الأمر الذي جعلها وسيطاً وحسب، وهذا ما يتضح من دورها لدى وكالات التوظيف، تلك التي تتناقض مع الممارسة الأصلية في الخدمة الاجتماعية. لقد اتسمت حقبة الثمانينات بخضوع الخدمة الاجتماعية لمتطلبات العمل وما تفرضه الوظيفة، الأمر الذي جعلها تتجافى مع ضروريات المهنة.

وإذا كان ما سبق تختص به وحسب مهنة الخدمة الاجتماعية، فإنه يجدر بنا أن نشهد أن علم الاجتماع هو الآخر لم يشذ عن هذه القاعدة، إذ جنح عن مهمته الأصلية وقبع في برائن ما يسمى بالمؤسسية، برغم أنه كنظام معرفي يضم بين طياته مجموعة من الرؤى النظرية المتصارعة أيديولوجياً. وأخرى بنا أن نوضح في هذا الصدد أن التصارع بين النظريات السوسيولوجية لم يكن وحسب بين النظريات المتحزبة الكبرى في علم الاجتماع - اقصد الماركسية والوظيفة، وإنما كانت أيضاً بين الاتجاهات النظرية التي تدخل في إطار كل منها. أن التصارع بين الاتجاهات النظرية يتضح في تناولها لمفاهيم القوى الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية والطبقات والثقافة والأسرة والمجتمع المحلي وحتى الدين. أن ثمة اختلافاً واسعاً بينها في أطروحتها النظرية وتوجهاتها النظرية، إننا من كل ذلك يمكن أن ندفع بان ثمة انفصلاً واضحاً بين النظريات المتصارعة سواء في



توجهاتها أو حتى فى موضوعاتها التى تتخذ مجالاً للدراسة. وعلى الرغم من التصارع النظرى فى علم الاجتماع، إلا أن ثمة إجماعاً فيما بينهم حول الدفاع عن المجتمعات التى تعبر عنها، ذلك الذى يوضح بشكل لا يقبل الشك فى توضيح نوعية الجماعات التى ينبغى أن تسيطر، وتوضح الآليات التى من خلالها يمكن أن تحمى الجماعات المسيطرة.

انهم بمعنى آخر هنا يلجئون إلى تحديد الطبقات الاجتماعية التى يناهزون إليها، والتى بشكل آخر توضح طبيعة القوى المسيطرة وتحدد نمط الإنتاج السائد الذى ينبغى أن تدوم. وإذا كان علماء الاجتماع يعبرون عن انحيازهم لما سبق، فإنهم فى الوقت عينه يتمفصلون عن أدوارهم، ويديرون ظهورهم لمسائل الصراع. انهم بذلك يتحدثون مع الرؤى الميكرو ويتغافلون عن قصد المستوى الماكرو. انهم فى ذلك ينظرون إلى سلوك الأفراد والجماعات بطريقة برائية، بمعنى انهم ينظرون إلى ذلك فى ضوء تأثيرات المجتمع على ذلك، ويديرون ظهورهم للرؤى الجوانية التى تفيد فى كشف العلاقة الجدلية بين الأفراد ومجتمعاتهم. أن ما أصاب علم الاجتماع لحق أيضاً بالخدمة الاجتماعية خاصة فى العقود الأخيرة، الأمر الذى جعل الخدمة الاجتماعية دون تحديد وطغى عليها صفة الترفيع أو الخط. وعلى عكس ما سبق نجد اتجاهها عاماً فى الخدمة الاجتماعية اصططنعه "بيلي BAILEY" (١٩٨٠)، حيث استخدم المداخل السوسولوجية غير الراديكالية فى رؤية المجتمع انه نظر بشكل متعاطف إلى القضايا الكبرى مثل توزيع القوى وما تمنحه هذه التوزيعات من مميزات وتسهيلات واضحة. إننا نجد فى هذه الدراسة صعوبة فى حضور التصورات النظرية النقدية، ذلك الذى حال أيضاً بين حضور الخدمة الاجتماعية الحقيقية فيها. وجدير بالتبيان أن هذا الأمر ساء حتى بداية السبعينات إلى أن تم تدشين الخدمة الاجتماعية الأرثوذكسية التى نهلت من معين الرؤى النظرية لعلم الاجتماع الماركسى الذى كان محدود التأثير، حيث الأساس النظرى فى كل الدراسات تستند إلى نظرية الأنساق.

لقد استحوذت نظرية النسق على كل اهتمامات ومنطلقات الخدمة الاجتماعية، تلك التى اتسمت بضيق أو قصر النظر، وبالتالي ساهمت فى تثبيت الأوضاع على ماهى عليه. لقد استمدت الخدمة الاجتماعية كل رؤاها النظرية من نظرية النسق الأمر الذى ساهم فى إبقاء المجتمعات والمشكلات الاجتماعية هى أن ذلك انعكس على الموضوعات الأكاديمية بشكل واضح، وكذا على الموضوعات المهنية، وبشكل أخص على عملية التدريب. لقد طغت نظرية النسق بشكل بالغ على ممارسة الخدمة الاجتماعية الأمر الذى أفقدها القدرة على المبادرة والتطور. وإذا كنا قد أصبنا كبد الحقيقة فى الطرح السابق، فانه من خلاله أيضاً يمكن الدفع بأنه من الصعوبة بمكان أن تتعاقب الخدمة الاجتماعية مع الرؤى الراديكالية. أن التركيب السياسى لمجتمعنا ووظيفة الخدمة الاجتماعية فى داخله يمكننا من صياغة مدخلاً راديكالياً لدراسة الإشكاليات التى تكتنف المجتمع، والتى أغفلتها الرؤى التقليدية. أن هذا المدخل يمكن أن يعمل الرؤى السوسولوجيا الراديكالية التى تتطلب بالأساس التركيز على مسائل القوة، والطريقة التى تفرضها. أن القضية الرئيسية فى هذا الصدد تتمحور فى دور الخدمة الاجتماعية فى زيادة تقديم الخدمة للأفراد الذين



يعانون بطريقة كبيرة من عمليات توزيع القوة، فضلاً عن أنهم سوف يقفون عن كثر عن النقص الواضح فى الأدبيات المتصلة بالخدمة الاجتماعية فى مجال الأمراض الاجتماعية. انه بذلك يمكننا تضيق الفجوة بين التحليلات المختلفة التى تعتبر حلاً ناجحاً أو مفتاحاً لتطوير مهنة الخدمة الاجتماعية.

ثانياً : علم الاجتماع والوقوف على إساءة معاملته الأطفال :

أن مهمتنا الأساسية فى هذا المكان ذات صلة وثيقة بقضية إساءة معاملة الأطفال وحمايتهم، تلك التقنية التى تأخذ ملماً للاعتبارات الآتية. أولاً : انه على الرغم من أن ما يفعله الأخصائيون الاجتماعيون لا يتعلق بما هو عام، فان هناك سببين يفرضاً نفسيهما فى إطار إساءة معاملة الأطفال ووجود اعتبارات المصالح العامة والمشاعية. ثانياً : أن الخدمة الاجتماعية لا تملك المسؤولية الشخصية لحماية الأطفال. انها ليست تضطلع بهذه المهمة، فهناك جهة أخرى تهتم بذلك انها تشارك فى هذه المسؤولية على نطاق واسع من المهن الأخرى مثل الصحة والرعاية وحتى جهاز الشرطة. أن كثير من القرارات الهامة التى اتخذت فى مجال حماية الأطفال جاءت من خلال الاجتماعات العامة بين المهنيين والشعبيين الذين تداولوا هذه القضية فيما بينهم. ثالثاً : أن حماية الأطفال تلقى تحذيراً صارماً على المستوى الإدارى لضرورة الاستجابات المباشرة للانتقادات التى بالاعتراض من خلال المتطلبات العامة على نحو عقدين من السنوات. أن كل هذه العوامل أدت إلى الحد من قدرة الأخصائيين الاجتماعيين على الحركة فى مجال حماية الأطفال خاصة إذا ما قارنا هذا المجال بالمجالات الأخرى التى يعملون بها.

رابعاً : بينما نجد أن تحقيق درجة الحرية من خلال عملهم فى هذه المهن يمكن أن نناقشه بشكل واضح من خلال تأثير العوامل الفاعلة التى ساهمت فى تفعيل الرؤى السوسيولوجية الراديكالية، واليات تفسير الأخصائيين الاجتماعيين وفهمهم لإساءة معاملة الأفراد بصورة تفوق هامشية أو قل سطحية تفسيراتهم السابقة.

لقد ناقش "بارتون PARTON" (١٩٨٥) بطريقة بارعة مسألة إساءة معاملة الأطفال، وذلك من خلال إعادة طرحها كمشكلة اجتماعية. لقد تأتى بارتون PARTON منذ عام ١٩٧٤ أن إساءة معاملة الأطفال يمكن تناولها من خلال الباثولوجيا سواء على الصعيد الفردى أو العائلى. ولذا يكون منظوره الواسع قد لفت الأنظار إلى تناول المشكلات التى يعج بها المجتمع من خلال طرحه لها فى إطار المشكلات الاجتماعية. ويجدر أن نشير إلى أن العمل الذى قدمه "هنرى كيمب Henry KEMPE وآخرون (١٩٦٢) فى الستينيات كان مخالفاً لما قدمه "بارتون PARTON" الذى نظر إلى المشكلات الاجتماعية فى إطار دور الدولة. أن القضية التى أولوا الاهتمام لها تتحدد فى دراسة الأباء الذين حرموا من خبراتهم كأطفال. انهم توصلوا من خلال هذه الدراسة إلى أن هؤلاء الأباء يكونون أكثر عرضه للإساءة إلى الأطفال من غيرهم من الأباء الذين حظوا بطفولة مفعمة بالعاطفة، وان ذلك يعود إلى أدوار الدولة وسياستها. وتضيف دراسة "كيمب" بان مثل هذه الأوضاع يمكن أن تشهد تواتراً فى معدلاتها، إذا لم يتم التدخل

بخضوع مثل هؤلاء الأبناء لإصلاح النفس. أن هذا التوضيح لإساءة معاملة الأطفال قد نشأ بالأساس من إساءة المعاملة الجسدية لعمليات التطبيع (التنشئة) الاجتماعى، تلك الأشياء التى تتناسب مع الاتجاه السائد فى السياسة فى الوقت الحالى، ومن ثم تتناسب مع فلسفة وممارسة المؤسسات الصحية والطبية.

إننا هنا نرى أن الأبوة الحقيقية وحب الأطفال تعد معياراً حقيقياً للحكم على الأسوياء. أن الانحراف عن هذا السلوك السوى يدخلهم فى زمرة المرضى الذين يجب أن يخضعوا للعلاج. أن حالات الإساءة الخطيرة وقتل الأطفال التى شهدناها عقد السبعينيات والثمانينات كانت موضوعاً عاماً تم مناقشته لتدعيم مثل هذه الرؤية التى كانت تسعى إلى تأكيد أن كل المسيئين ما هم إلا مرضى يحتاجون إلى الخضوع إلى العلاج. أن الطريقة التى درس بها "نيلسون NELSON" لاجراءات إساءة معاملة الأطفال لقيت تطوراً كبيراً فى الولايات المتحدة الأمريكية خاصة فى الستينات والسبعينات، حيث أوضحت قوة الاغراءات السياسية فى تقديم الشروحات والتفسيرات الخاصة المرتبطة بمعاملة الأطفال السيئة (نيلسون NELSON ١٩٨٤). لقد فرضت قضايا السياسة نوعاً من الجاذبية فى مناقشة ذلك، إذ اظهرت أن الأطفال والاباء فى خطر معاً، وانهم يحتاجون إلى المساعدة وأخرى بنا أن نسجل هنا أن مثل هذه المناقشات كانت من الأشياء التى ترجح كفة المرشحين فى الانتخابات.

لقد كانت النظريات التى تفتقت عن عمل "كيمب" تتفق بشكل كبير مع التفكير السياسى السائد. والواقع أن الفكر السياسى لم يكن وحده الذى ادرك مسألة حماية الأطفال، وإنما كان يشاركهم فى هذا الادراك والفهم كثيرون. ويمكننا أن قولك على ذلك بما قدمه السيوسولوجيين فى هذا الصدد. والذى سوف نركز عليه فى هذا الفصل. اننا سوف نركز على النظريات التى ساققتها الرؤى السوسيولوجية، وفى ذلك سوف نسوق ثلاثة نظريات هامة حددها "بارتون PARTON" (١٩٨٥)، وهى النظرية الايكولوجية ونظرية التركيب الاجتماعى، والثقافة الاجتماعية. أن النظريات الايكولوجية يمكن أن تشير إليها من خلال أعمال جاربرينو وجليام GARBARINO AND GILIAM " (١٩٨٠) اللذان ركزا على أهمية التفاعل بين الناس والبيئة من اجل تنمية الصحة. أن وجهات نظر "جاربرينو وجليام حول إساءة معاملة الأطفال باتت أكثر انتشاراً فى المناطق التى شهدت ضغوطاً اجتماعية كنتيجة للعجز فى تدعيم الاسرة والمجتمع. أن تأييد أو حجب الحاجات عن الأسر سوف يساهم فى تاجيج العجز الفردى عن إشباع الاحتياجات، والذى من شأنه سوف يساهم فى تشويه البناء الشخصى للأفراد والمجتمع. لقد كانت مثل هذه الرؤى مؤثرة بشكل بالغ فى عملية الممارسة فى بريطانيا العظمى، الأمر الذى دفعها إلى تطوير المراكز الاسرية. أن فكرة التركيز على الاسرة كعامل سببى فى إساءة معاملة الأطفال ومحاولات تحسينها من خلال امداد المجتمعات المحلية بالخدمات، جعلها تخص بقبول اجتماعى سياسى معاً. ومن المهم أن نعى أن ذلك كان سبب "جاربرينو وجليام" اللذان لم يكنا يبحثان فى هذا الشأن وحسب، بل سعيا إلى تقديم توضيحات لمسائل الجيرة التى

كانت قد طرا عليها تطوراً كبيراً وفقاً للطريقة التي من خلالها حصلوا على الخدمات في إطار الواقع المحلي.

وإذا كان "جاربرينو وجليام GARBARIND AND GILLAM" قد سعي إلى تقديم الخدمات على صعيد الأسرة والمجتمع المحلي. فإن "جليس GTRUS ١٩٨٠ وجيليس وكورنيل CORNELL ١٩٨٥) سعوا أيضاً إلى تأخير هذه المسائل في إطار تشييد نماذج واقعية على الصعيد الثقافي والاجتماعي. أن مناقشة "جيليس GELLES" واتباعه قد شيدت في ضوء حوادث الإساءة للأطفال، تلك التي تتعلق بمسألة التدعيم الثقافي التي استخدمت في ضوء مفهوم العقاب البدني للأطفال. أن اختبار هذه الأحداث جعلهم يفحصون نحو ألف عائلة في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن خلال هذا الاختبار وجدوا أن توقييع الاذى على الأطفال كان منتشرًا على نطاق واسع أكثر مما جاء في التقارير الرسمية. لقد اثبتوا أن الأسر ما هي إلا نوع من الأماكن الخطرة التي من خلالها يتم ممارسة نوعا من التنشئة الاجتماعية غير السليمة التي تتضمن اساليباً لإساءة المعاملة، وأحرى بنا أن نسجل هنا أن مثل التخريجات قد قوبلت بنوع من التهمك والانتقاد، نظراً لقيام الأسر بالتنشئة الاجتماعية من خلال الثواب والعقاب، ذلك الذي تجد له نظيراً له في داخل كل المؤسسات التربوية. وإذا ما ضمنا الاعتداءات العائلية في الإطار ذاته لكان إساءة معاملة الأطفال شيئاً عادياً، بافتراض أن ذلك يدخل في إطار التركيب غير المرضي للقائمين على العملية التربوية. أن مثل هذه الأمور هي التي دفعت بعض الرؤى لقبول شكل وطبيعة واليات تربية الأطفال في إطار العائلة النووية، تلك التي تمثل دافعاً واضحاً لانقاذ الأطفال.

ولكن بغض النظر عن قبول أو رفض هذه الرؤية فإن ما نود أن نؤكد عليه هنا، أن ثمة تفاوتاً بين المستويات الدنيا والعليا في طرائق معاملة الأطفال وتربيتهم. فمن خلال عمل "جيل GILL" (١٩٩٧)، وفي إطار الإحصاءات الرسمية التي سجلت لإساءة معاملة الأطفال في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر الستينات، نجد أن الأطفال في الفئات الدنيا قد سجلوا معدلات مرتفعة من حيث المعاملة السيئة، الأمر الذي اكدته دراسات أخرى، حيث اكتشفت أن إساءة معاملة الأطفال تكون ذات دلالة موجبة في عائلات الطبقة الدنيا، وهذا بسبب انهم بشكل عام يخضعون للإشراف والمراقبة بصورة كبيرة.

لقد اكد "جيل GILL" أن الأطفال الفقراء أكثر عرضه من غيرهم للإساءة، وذلك بسبب تعرض آبائهم واسرهم بشكل مستمر للاوضاع البنائية التي تضغط على أمور حياتهم، وتجعلهم محصورين في اوضاع متدنية من شأنها أن تعمل على حجز مصادر الحياة المريحة. انه في ذلك يرى انه مقابل هذه الأوضاع، فنحن في حاجة إلى تغييرات بنائية واسعة لكي نحد من إساءة معاملة الأطفال. وفي العمل الأخير الذي قدمه "جيل GILL" (١٩٧٥) يحاول أن يتابع انتقاداته وجدله مع الدراسات الأخرى، حتى وصل إلى مجموعة من الاستنتاجات المنطقية التي مفادها أن مجموعة المتطلبات التي يحتاجها الأطفال والتي يدفع بها المجتمع، هي في حد ذاتها إساءة للمعاملة، فضلاً عن أن المجتمع

الذى يضع بذاته من المحاذير لمعاملة الأطفال دون النظر إلى مسائل المساواة الاجتماعية، هو أيضاً طرف في تفعيل إساءة معاملة الأطفال. انه في هذا الإطار يجب أن نقوم بتفعيل عمليات المساواة الاجتماعية وتقريب الفوارق الاجتماعية، حتى لا نزيد من وضع وحجم الأماكن التي تنتج عن هذه التفاوتات.

وعلى الرغم من وجهة ماقدمه " جيل GILL "، إلا أن مثل هذه الرؤى لم تلق قبولاً واضحاً، خاصة وانها اغفلت الطرف والدروب التي من شأنها أن تعدل من هذه التفاوتات. أن اعفائهم من ذلك جعلهم لهم لم يقدموا اشياء ذات قيمة في السياسات التي وضعت من اجل الارتقاء بالاطفال الفقراء في السبعينات والثمانيات. انه منذ ذلك الحين وقد عكس شبح إساءة معاملة الأطفال الازوقة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، الأمر الذي جعلهم يركزون بشكل فائق على اجراءات حماية الطفل والتي ادخلت في اطارها ما يسمى برفع المستويات المعيشة لهم وتأمين اشباعاتهم الاجتماعية وزيادة التذيمات المالية. أن المتأمل فيما سبق يجعلنا نركن فقط إلى المسائل المادية وحسب، بل في الوقت عينه يجعلنا لا نراهن على المساهمات التي يمكن أن تقدمها النساء في إطار ادوارهن التربوية. انه امن الاوان أن لا نخلع على العامل المادى كل شيء، فبرغم الدور الحيوى للعامل المادى إلا أن دور الفاعل الاجتماعى يصبح من الأهمية بمكان، حيث دوره في تفعيل رؤيته وطالبته بزيادة حقوق الطفل. بمعنى آخر، انه حان الوقت لكي تلعب النساء - كفاعل اجتماعى - دوراً محوريا بجانب ادوارهن التربوية، وان يشكلن قوة لا يستهان بها في المطالبة بزيادة حقوق الطفل.

وعلى الرغم من وجود حركات نسوية تطالب بزيادة حقوق الطفل، إلا أن هناك من المعوقات التي تقف في وجه مثل هذه الحركات، ولعل ابرز هذه المعوقات سيادة السلطة البطركية في مجتمعنا يتميز بسيادة السلطة البطركية وليست المطركية، الأمر الذى يشوه عملية التنظيم والتفاعل الاجتماعى. أن ارادات الرجال تعلو عن ارادات النساء، ذلك الذى يتضمن نوعاً من الاساءة إلى حقوق الأطفال بشكل عام والاساءة الجنسية بشكل خاص. وإذا ما اردنا توضيح ذلك بشكل جلى فان ذلك يستبان في إساءة الرجال لمعاشرة ومعاملة النساء، حيث نجد أن ضحايا الرجال غالباً ما تكون من النساء اللاتي يخضعن طوعاً أو كراهية لرغبة الرجال.

انه في هذا الإطار يبرغ عملاً " روش RUSH " (١٩٨٠) ودمنيلي DOMINELLI (١٩٨٦) اللذان اهتمام بهذه القضية ولكن من وجهة النظر القانونية. فإنهما نقض المنظور البنائى الذى أشرنا إليه قبل قليل، فنهما يريان انه تحليل التفكير النسائى يعكس صورة الوضع المتدنى للنساء، وتركيبهن الضعيف اجتماعية. ولكن بغض النظر عن هذا التحديد، فانهما يريان أن من خلال هذا التحليل قد وقفا على الأسباب الرئيسية لإساءة معاملة الأطفال، تلك التي تتمثل في السيطرة البطركية، وانشغالهم لتحصيل مزايا اجتماعيا وقانونية من قبل القائمين على الإدارة والسلطة من الجنس الذكرى. أن انشغال النساء بذلك جعلهن لا ينظرن بشكل واسع إلى قضايا الأطفال على قدر ما اهتموا بقضايا الصراع الجنسى والسيطرة والقوة وتحصيل الامتيازات.

وإذا كانت القضايا التي طرحناها قبل قليل من القضايا التي كانت خبيثه، أو أقل شهرة في مجال إساءة معاملة الأطفال، إلا أنها كانت تركز على جانب واحد - وليس كل الجوانب - من جوانب إساءة معاملة الأطفال دون تحملها المسؤولية. أن خلع مسؤولية النساء عن مثلى هذه الإساءة جعل البعض ينظر إلى النساء باعتبارهن متساوين في التورط مع الرجال في هذا الشأن. أن الإحصائية التي قام بها "جوردن" "GORDON" (١٩٨٩) للوقوف على إساءة معاملة الأطفال في أمريكا منذ عام ١٨٨٠ حتى عام ١٩٦٠ أوضحت إلى أول مدى كانت الأعمال السابقة على الاستعمال تستند الظاهري للمداخل النفسية التي كانت لا تلقى بالاً لوجهات النظر النسائية، حيث ركزت على الشكل الرسمي فقط لإساءة معاملة الأطفال. أن ركوز هذه الدراسات التي مثل هذه المداخل النفسية جعلها تعيد النظر في عد واحصاء الأسباب التي تسيئ "معاملة الأطفال" لقد توصلت مثل هذه الدراسات إلى أن الرجال مثلهم مثل النساء يشاركون في هذه الإساءة وأن ذلك يعود إلى الأسباب الاقتصادية والطبقية والجنسية والقانونية، تلك التي تلعب دوراً محورياً في هذا الفعل.

وإذا كان الرجال والنساء يشتركون معاً في الإساءة إلى الأطفال فلا يعني ذلك أن القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المسيطرة لا تسال عن ذلك. أن الرجال والنساء يخضعون بحكم انتماءاتهم الاجتماعية لمجموعة من المعايير المجتمعية التي بفعليها يتم تاطير إساءة معاملة الأطفال، تلك التي تحتاج إلى مراجعة قوية حتى تضمن الرعاية الكاملة للأطفال، دون تعرضهم لأذى محدد. انه ينبغي أن ننظر إلى إساءة معاملة الأطفال كانعكاس لمساائل حياتية، لا باعتبارها امراض شخصية.

اننا لابد وان نعيد النظر في الأمور الحياتية والاقتصادية التي تسعى إلى تركز واقع طبقي محدد يسأل دائماً عن الانعكاسات التربوية التي تصيب في مقتل حقوق الأطفال في الحياة السليمة. أن هذه المسألة هي التي حدثت بالاستجابة والرد على إساءة معاملة الأطفال في المملكة المتحدة. وفي هذا الصدد تم الاستغناء عن الصيغة المرضية التي يتم بها تقديم التفسيرات الجاهزة التي ترجع ذلك إلى الأماكن الاجتماعية وغنى عن التباين انه وفق التفسيرات الباثولوجية هذه، نجدهم دائماً، كانوا يركزون إلى النظريات الاجتماعية التي كانت تشخص الأماكن اما لادانة الافراء، أو ادانة المجتمعات التي تغفل عن قصد قضايا حقوق الأفراد. أن المتامل في التفسيرات الاجتماعية يجدها قد اوغلت في البعد عن مسائل الطبقة أو محدودية الدخل أو دور الأباء في ذلك. أن تهميش مثل هذه المسائل جعل كل التفسيرات التي قدمت في هذا الشأن بعيدة تماماً عن الواقع، أو قل أنها كانت احادية وتنسم بالتسطيح. وبعدان قدمنا المناقشة السابقة يتبقى في هذا الإطار أن نلقى الضوء في الصفحات القادمة على تأثير هذه النظريات على ممارسة الخدمة الاجتماعية في مجال حماية الأطفال.

ثالثاً : الممارسة وحماية الأطفال :

أن كثير مما قدمناه قبل قليل من وجهات نظر اجتماعية، ربما تبدو انها توجه مجموعة من الوسائل لتحديد سياسة عامة وواضحة في هذا الصدد. ولكم الأخصائيون الاجتماعيون في مجال إساءة معاملة الطفل ربما يتشابهون مع المتعاملين مع ضحايا السياسة سواء من الناحية النظرية أو المنهجية، وخاصة في الركون إلى الجدل حول هذه القضية وفي هذا الصدد يبرز (ياسمين بيكفورد JASMINE BECKFORT طبعة ١٩٨٥) "كيمبرلي كارليل KIMBERLEY CARLILE" (جرين ويتش ١٩٨٧) اللذان دافعا بقوة عن بعد الأخصائيين الاجتماعيين عن لقاء المسئولة على الأباء في مسألة حماية الأطفال. انهما في ذلك قدما اسانيدهما التي ركزت وحسب على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي من وجهة نظرهما تعد المسئولية عن هذا الفعل. واستمبحكم عذرا اننا سوف نترك هذه القضية لنعود إليها في الخاتمة، حيث اننا سوف نشير إليها في إطار الدراسات التجريبية التي تمت حولها، خاصة ونحن نتحدث عنها في إطار ما سمي بدراسات "كليفلاند CLEVEAND".

ويجدر أن نشير هنا إلى أن ثمة دراسات تجريبية - وان كانت قليلة - اضطلعت بها مهنة الخدمة الاجتماعية في مجال إساءة معاملة الأطفال. ويمكننا أن نشير إلى بعضها خاصة ما قام به "بارتون PARTON (١٩٨٥) ودنج وول DINGWALL (١٩٨٣) اللذان قدما بحثاً تجريبياً غير مؤسسياً، اهتم فيه بالقضايا المهنية الأساسية. ومن المهم أن هذا البحث ركز على التناقض المحوري في أساليب الممارسة، وما يقدمه الأخصائيين الاجتماعيين من أساليب غير ديمقراطية تتماشى مع القمع أو ما يسمى بالفاشية ذلك الذي جعل مجال إساءة معاملة الأطفال نوعاً من الهامشية. وفي ذلك يقول "بارتون" PARTON .. انني سوف أوضح أن ممارسة الخدمة الاجتماعية مع الأطفال والعائلات قد اصبحت من الأشياء الدامغة خاصة في تداخلها مع الممارسات القمعية أو التهديدات أو التي تلبس ثوب العقوبات. أن الأخصائيين الاجتماعيين قد طوروا المهنة من خلال مفهوم العائلات المحرومة الذين لا يستطيعون أن يقوموا بتربية الأطفال تربية صحيحة دون وجود عامل خارجي تدعيمي من شأنه أو يعمل على تقديم الرعاية الكاملة بكافة صورها..". (بارتون ١٩٨٥، ص ٢٠٧).

ويمكننا الإشارة هنا إلى بحث آخر هام، قام به "دنج وول Dingwall في أواخر السبعينات، والذي من خلاله قد حصل على تأكيدات وانطباعات مختلفة إلى حد ما عن مهنة الخدمة الاجتماعية في مجال إساءة معاملة الأطفال جسدياً. لقد خرج "دنج وول" من هذه الدراسة إلى أن المهن الأخرى متورطة في هذا المجال، حيث انها تستخدم النظريات التي تفسر ادعاءات الاساءة بصورة سطحية وبسيطة، فضلاً عن اغفالها عن قصد العوامل البنائية التي شيدت وساهمت في طرح الممارسات المهنية بطريقة مؤسسية تتماشى دوماً مع الاتجاه السائد من قبل الدولة.

أن مثل هذه الدراسات، والتي منها دراسة "بارتون parton ترى أن الأخصائيين مختصين وحسب بالحد الأدنى للإساءة في المعاملة، وهذه تمثل الاستجابة الحقيقية

والرسمية فى الرد عليها. أن وجهة النظر هذه عن مهنة الأخصائيين الاجتماعيين قد اجيزت فى الاستفسارات العامة. أن التساؤلات التى قدمتها الدراسات - مثله مثل دراسة بيكفورد Beckford - كانت وحسب تركز على ضرورة توفير البيئة الامنة التى يترتب عليها التحديد القاطع للأمراض العائلية أو حتى الفردية بصورة صحيحة.

ولايفوتنا فى هذا الصدد الإشارة إلى ما قمنا به من بحث حول إساءة معاملة الطفل والذى اقترحت فيه انه ينبغى أن نتعامل مع العائلات بطريقة رسمية، شريطة أن يتم ذلك (كوربى Corby ١٩٨٧) فى إطار عدم الخوف. انه يتعين على الأخصائيين الاجتماعيين أن يتعاملوا بجرأة مع مسائل إساءة معاملة الطفل، وعن قرب أيضاً. انه ينبغى أن نقف على هذه المسألة من خلال دراسات الحالة، واقامة الكشوف الطبية التى عن طريقها يمكن الوقوف على طرق واليات وعلاقات الاساءة نفسها. وإذا كان ذلك كذلك فانه يتعين أيضاً على الأباء إلا يحتفظوا بالمعلومات التى تفيد فى هذا الشأن، وذلك حتى يمكننا أن نقيم التفسيرات الصحيحة التى من شأنها أن تربط المواضع والمواقع المؤسسية التى تفيد مسئوليتها الحقيقية. أن مثل ذلك يفيد فى تحديد الآليات الناجمة لوضع القواعد التى من شأنها أن تحد من عملية الاساءة.

أن مجموعة الينبغات التى طرحناها قبل قليل سوف تساعد الأخصائيين الاجتماعيين بابعادهم عن مناخ الخوف الذى يحيط بعمل حماية الطفل، ذلك الذى تفاقم من خلال عدم خبر الأباء بالوضع الخطر الذى يعيش فيه الأطفال. انه أن الاوان أن يقوم بعض الأخصائيين باستخدام الافكار الفعالة والهامة التى من شأنها أن تعمل على توضيح ما يحدث فى داخل الأسر. أو بمعنى آخر، انه لابد من تفعيل الافكار الاجتماعية والسيكولوجية لكى نقدم إطار تفسيرياً وشارحاً للضغوط التى تقع على الأباء وعلى الأطفال، فضلاً عن توضيح العوامل البنائية التى تساهم فى تفعيل هذه الضغوط.

وإذا كانت الأعمال السابقة قد اغفلت عن قصد العوامل البنائية التى تدخل بشكل دامج فى تاصيل العوامل المسبة فى الاساءة للأطفال، فان أعمال "روتشدال Rochdale" قد نهج نهجاً مخالفاً، إذ انه تعانق مع افكار "كيمب kempe" التى تتصل بشكل مباشر مع النظرية السببية لمرضى الأسر والأشخاص. أن هذه الافكار تباينت عن مثيلاتها التى تصدت لإساءة معاملة الأطفال، حيث نجدهم يركزون على الأباء، ولكن وفق مصطلح "علاجى" ويجدر أن نشير إلى أن هناك عناصر علاجية فردية، كما توجد حالات علاجية جمعية تتصل بالأسر. انهم فى ذلك يحاولون أن يجدوا ما هو مناسب للأسر، ذلك الذى يضمن استئنافهم لرعاية ابنائهم. أن الادعاء الأساسى للطريقة التى ينطلقون من خلالها لفهم الاساءة يتوقف بالأساس على فهم الظروف العائلية ومدى رفض أو قبول الأسر لعمليات العلاج، ومسئولية الأباء عن ذلك.

أن الطريقة التفسيرية المتكاملة التى استخدمت فى إطار المهن المختلفة التى تعاملت مع حالات الاساءة، خرجت بان الموظفين الذين يتعاملون مع الاساءة لم يفهموا دور الأباء فى ذلك، لذا نجد أن المنظورات الحديثة حاولت استخدام التقنيات الحديثة فى إطار الاسرة، تلك التى تتصل مباشرة بما يسمى "بمجموعات شبكة العمل". أو بمعنى آخر انه

لا بد وان يتم معالجة قضايا الاساءة فى ضوء التفسيرات المتكاملة حتى يمكننا أن نقدم الحلول الناجحة التى من شأنها أن تعمل على الحد أو حتى انتهاء ممارسات الاساءة للأطفال.

أن طريقة فريق روشدال Rochdale تعد أحد الامثلة القليلة التى نهلت من النظريات القيادية فى التكامل مع إساءة معاملة الأطفال. وببدا أن هذه الطريقة تعد من المناحي النظرية الواسعة الانتشار فى الوقت الحاضر، إلا انها لم تحظ بانتشار واسع فى التطبيق. أن الذى يمكن الدفع به أن الادعاءات الأساسية والاستراتيجية فى هذا الصدد تعد الآلية التى من خلالها تم الكشف عن الأسباب والاستجابات الأساسية لإساءة معاملة الأطفال. وأحرى بنا أن نسجل هنا إلى أن "روشدال" Rochdale فى تناوله لمسألة إساءة معاملة الأطفال لم يهمل العوامل البنائية التى أشرنا إليها، بل العكس هو الصحيح، إذ انه بجانب تأكيده على العوامل البنائية حاول التأكيد على الطريقة الباثولوجية للأفراد، وذلك باعتبارها من أكثر الأساليب الملائمة فى هذا الصدد (كوربى ١٩٨٦ Corby).

ولا يفوتنا ونحن فى نهاية هذا الفصل أن نشير إلى مجموعة التقارير التى ركزت على الأشخاص وكذا الأسر التى تم مواجهتها من خلال إساءة معاملة الأطفال جسدياً. أن المتأمل فى هذه التقارير يستطيع أن يخرج بأنها ركزت على الحالات النفسية، خاصة فى أحداث التغيير المنشود. لقد ركزوا فى ذلك على الأسر وأوضاعها الاجتماعية، والتقليل من الصغوط الاجتماعية التى تواجهها. أن الفلسفة الاجتماعية لدراسة الأسر والحد من عمليات الاساءة نجدها تركز وحسب على الاخطار التى تواجهها فى إطار الفلسفة الاجتماعية للنظام الاجتماعي القائم، ناهيك عن تركيزهم على الادوار الاجتماعية التى تضطلع بها السلطة المحلية وعلى المهارات الابوية وطرق رعاية الطفل فى داخل الأسر. (براى ١٩٨٧ Braye).

ومن المهم أن نشير أيضاً فى هذا الصدد إلى بحث آخر مخالف للاتجاه السابق. فإذا كان هناك من يركز على الاخطار التى تواجه الأسر سواء من الواقع القائم، أو من خلال الفلسفة الاجتماعية للسلطة الاجتماعية، فإن هناك من يدرس هذه الاخطار فى إطار ما يسمى بالاندماج الجنسى، ذلك الذى يخالف مشاكل حقيقية للأطفال خاصة فى البنات الاجتماعية المتغيرة.

أن اهتمام الخدمة الاجتماعية بالاساءة الجنسية حظى بامتداد واسع، وفى هذا الصدد يبرز أمامنا ما قام به فريق عمل مستشفى شارع اورماند العظيم، الذى ركز فيه بشكل واسع على السياق العام. أن تركيزهم البالغ على السياق العام القائم أوضح بشكل لا يقبل الجدل الاختلالات الوظيفية التى يسال عنها ما يسمى بالامراض الاجتماعية، تلك التى تخلق شروط وحالات سوء المعاملة الجنسية. وفى النهاية يجدر القول أن التأكيد على الاختلالات الوظيفية لسيت بجديد، إذ هى الطريقة القديمة التى توصلت بها البحوث الاجتماعية الأخرى إلى تحديد السياقات الاجتماعية والعائلية التى تخلف وتخلق الحالات المرضية.



الفصل الخامس

الخدمة الاجتماعية ورعاية المجتمع

المحلى وشبكة الرعاية غير الرسمية



جرهام الآن

الخدمة الاجتماعية ورعاية المجتمع المحلي

وشبكة الرعاية غير الرسمية

ثمة تأكيدات بالغة في السنوات القليلة الماضية على ضرورة الاهتمام بالمجتمع المحلي في إطار غير رسمي، أو بالاحرى في مجافاتها لسياسات الرعاية الرسمية التي تصممها وتنفذها الدولة. أو بمعنى آخر، ترخر الاورقة الأكاديمية والسياسية في الوقت الحاضر بالترويج لمسالة على غاية من الأهمية، تلك التي تتعلق بشكل مباشر بواد دور الدولة وابطال مفعولها في مضمار رعاية المجتمعات المحلية.

ويؤكد كلامنا هذا ما امدنا به "باتريك جينكن Patrick Jenkin وزير الدولة للشئون الاجتماعية، الذي عبر عن هذا بقولة :

".... كنت انا وزملائي نتحاور، بل ونتجادل كثيراً حول أهمية الرعاية في المجتمع المحلي. ولكن من الذي يضطلع بهذه المهمة. لقد كان بالامس القريب تلعب الدولة دورا محوريا في القيام بهذا الفعل، ولكن الآن بات عليها أن تتخلى عن مثل هذه الادوار، وان تخلعها على الاسرة والاصدقاء والجيران... وفي هذا الصدد حاولنا تقديم المشورة إلى اقسام الخدمة الاجتماعية لمحاولة إيجاد نوعا من المشاركة من خلال الأفراد أو الجمعيات التطوعية وشبكات الرعاية غير الرسمية... "(سنكلير وتوماس Sinclair and Thomas ١٩٨٣).

وحيث أن الكلام السابق يعود إلى السنوات الثلاثة الأولى من عقد الثمانينات إلا انه عشية هذا التاريخ جاء تقرير "باركلي"، Barklay وتحديدا في عام ١٩٨٢، الذي كان يعتبر نوعا من المراجعة لدور الاختصاصي الاجتماعي. لقد تأتى هذا التقرير انه أن الاوان أن ينتسبه الاختصاصيين الاجتماعيين بضرورة تنمية قدرات القائمين على الرعاية غير الرسمية، لكي يقدموا مساندة موضوعية لتنمية المجتمعات المحلية. انه بشكل آخر يركز على ضرورة اعطاء قوة دفع كبرى لرعاية المجتمعات المحلية من قبل المتطوعين. انه وفق ما سبق، فان الفصل الراهن يهتم بعملية تسهيل مثل هذه التوجيهات بطريقة عملية، ولان تقرير "باركلي" كان مصمما لكي يكون وثيقة شبه رسمية لتطوير العمل الاجتماعي في التسعينات، فان قراءة الافكار التي تضمنها التقرير سوف يجعلنا نحدد الآلية السليمة التي يمكن من خلالها أن نطبق هذه الاهتمام بشكل موضوعي. ويتبقى الإشارة هنا أن عرضنا أو قراءتنا لمثل هذه الافكار لا يعنى اننا نأخذ موقفا ناقدا منه، وإنما سوف نتعامل مع هذه الافكار لكي نلقى الضوء على الإشكاليات التي تعثر من سبيل الاختصاصيين الاجتماعيين والمتخصصين الآخرين وتحد من مبادراتهم لحلها في إطار رعاية وخدمة المجتمع المحلي. اننا نتعامل مع تقرير "باركلي" باعتباره وثيقة شبه رسمية تعكس كوكبه

من الافكار السائدة والحالية التى من شأنها أن تدفع بقوة عملية المشاركة من جانب المجتمع فى عمليات الرعاية المحلية.

أولاً : تقرير باركلى :

يركز معظم تقرير "باركلى" على ضرورة تجسيد جهود المهنيين فى إطار الخدمة الاجتماعية وحتى الأطروحات، لتشجيع ودفع صور العمل الاجتماعى المختلفة فى المجتمع المحلى، بما يحقق الاستفادة من الرعاية غير الرسمية فى المناطق المحلية. ويجدر أن نشير إلى أن هذا التقرير الذى بصدد التعرض له، لم يكن شيئاً مستحدثاً، أو أن افكاره لم تكن شيئاً جديداً لطرح مسألة الرعاية غير الرسمية، حيث أن هذا الموقف العام اصبح نوعاً من الايديولوجية الجديدة التى تبنيتها كل البيوت المالية العالمية ومعظم الدول الراسمالية. أن افراغ هذه الايديولوجية الجديدة، يد الدولة من كل شيء، جعلت الدعاوى الايديولوجية تؤكد دور الرعاية غير الرسمية فى النهوض بالمجتمعات المحلية. ووفقاً لذلك، فإن التقرير الراهن يؤكد على قضيتين محورييتين هما :

أولاً : انه وفق الايديولوجية الجديدة التى تبنيتها معظم الاقطار فى كل اصقاع العالم، وبمنطق العولمة، فإن نسبه غير كبيرة من أمور الرعاية تقدمها الدولة، وان الجزء المتعاطم فيها يتم بعيداً عن يد الدولة، وذلك هو ما نطلق عليه "شبكة الرعاية غير الرسمية القائمة فى المجتمعات المحلية.

ثانياً : فى الامس القريب كانت الدولة تضطلع بالقيام بتقديم مثل هذه الرعاية، ونظراً للتضخم الحادث فى ميزانيات الدول وتعديل سياستها ونهجها لسياسات السوق، فانه نتيجة لهذه الظروف فإن الدولة تخلت عن هذه المسألة - قسراً - ووضعتها فى يد القائمين على الرعاية غير الرسمية. وإذا كان هذا هو الواقع الذى ادى إلى التحول، فإن هناك دعاوى غير مسئولة ترى أن نقصاً من الموارد اللازمة، وبسبب العناصر الوجدانية والمؤثرة للقائمين على الرعاية غير الرسمية فإن الآخرين سوف يلعبون دوراً جوهرياً فى النهوض بمسائل رعاية المجتمعات المحلية.

وعلى هدى الطرح السابق، فإن التقرير يرى أن العمل الاجتماعى ينبغى أن ينطلق من خلال العمل غير الرسمى الذى يتمثل فى الجيرة والاصدقاء والمتطوعين من العائلات. أن العمل غير الرسمى بالصورة التى اوضحناها تصبح طريقة أكثر موضوعية فى تقديم الرعاية، ناهيك عن قدرتهم على جذب الناس الذين هم فى اشد الحاجة إلى هذه الرعاية. أو بمعنى آخر أن تقرير "باركلى" parclay يرى أن افضل استراتيجية للعمل الاجتماعى يمكن أن نطبقها اليوم وفى الايام المستقبلية القائمة، إنما تقوم على تفعيل شبكات المتطوعين غير الرسميين وتطوير قدراتهم على أمور الرعاية.

وعلى الرغم من أن تقرير "باركلى" يقر باهمية العمل غير الرسمى فى مجال الرعاية، إلا انه قد اتفق تحديد الطريقة المثالية التى من خلالها يتم عمل الخدمة فى المجتمعات المحلية، انه وحسب حدد السياسة ولكنه اغفل تماماً الآلية التى من خلالها يمكن أن نطبق فيها هذه السياسة. أن عدم تحديده لهذه الآليات، جعل التقرير يخضعها وفقاً لما

تقتضيه الظروف. أن ما سبق لا يعنى أن تقرير باركلى قد اغفل تماماً الآليات التى يمكن من خلالها أن تطبق محاور العمل غير الرسمى فى الرعاية المحلية، وإنما فى أحد الفصول الذى حمل عنوان : ما هو العمل الاجتماعى فى المجتمعات المحلية ؟، نجده يخلع على الأخصائيين الاجتماعيين ضرورة توسيع رؤاهم، وتركيزهم على التنظيمات الأسرية باعتبارها من أهم الوحدات التى تدخل فى شبكة العمل الاجتماعى. أن شبكة العمل الاجتماعى وفقاً لما جاء به التقرير تعتبر من الأمور الهامة لخدمة العملاء، تلك التى بالاعتراض بنتائج ايجابية وفعالية فى إطار الواقع المحلى. وحيث أن ذلك يكتنفه كثيراً من الغموض، إلا أن المتأمل بين السطور يجد أن التقرير يحاول أن يجد إليه جديدة تماماً، إذ يحاول أن ينصب الأخصائيين الاجتماعيين كمسؤولين أو رؤساء لشبكات العمل الاجتماعى، ولكن شريطة أن يقدموا المساعدة والتشجيع فقط، وليس تولى مسئولية إدارة الشبكات الاجتماعية.

أن ما قدمه تقرير "باركلى" من اطروحات متطورة، وليست جديدة، جعل سهام النقد تترى عليه. وفى هذا الصدد يبرز لنا ما قدمه "بينكر" فى تقريره فى عام ١٩٨٢، الذى من خلاله يرى أن ما قدم عليه تقرير "باركلى" من تطوير، سوف يخلف كوكبه من الكوارث الاخلاقية والتنظيمية والمهنية، ناهيك عن أن هذا التحول فى اسلوب الممارسة سوف يفضى فى نهاية الأمر لا إلى تقييم الوضع العام من أجل تطوير شبكات الرعاية غير الرسمية، بقدر ما سوف يسعى التحول فى الاسلوب وحسب. أن اغفال التقرير لعملية تنظيم الخدمة الاجتماعية فى ممارسة الرعاية المحلية، سوف يجعلنا نهمل الآلية التى بها يتم تطوير وتنظيم مؤسسات الخدمة الاجتماعية، فى الوقت الذى نهتم وحسب بالتغيير الشكلى والمحدود فى طريقة تقديم الخدمة، تلك التى سوف تكون ضرباً من العشوائية.

ثانياً : شبكات العمل الاجتماعى ورعاية المجتمع المحلى :

وفقاً للتعريف الشكلى واللفظى لشبكات العمل الاجتماعى الذى قدمناه قبل قليل، يمكننا ملاحظة أن صور الرعاية فى المجتمع المحلى بالاعتراض معرفة من خلال المفاهيم القيمية للمجتمع المحلى. وحيث أن مفهوم المجتمع المحلى هو مفهوم محل جدل وتعارض فى إطار علم الاجتماع، فانا يمكننا أن نلمح انه يتأسس هنا على عملية الارتباط والمشاركة الاجتماعية، والعلاقات الأولية. ولكن إذ ما نظرنا بعمق إلى مدى سيادة هذا التعريف بين المتعاملين معه، أو حتى تطبيقه على معظم المجتمعات نجد أن ثمة تعارضاً واسعاً سواء بين المنقولين به، أو حتى فى الواقع الوجودى للمجتمعات الانسانية. أن الغموض الذى يكتنف تعريف المجتمع المحلى سواء من حيث الوصف أو التطبيق، يجعل منه اداه غير كاملة فى التحليل الاجتماعى. وإذا كان ذلك كذلك، فانه يتوجب علينا هنا أن نستبدل هذا المفهوم باخر، ذلك الذى يستند بالاساس على فهم العلاقة بين الفاعلين الاجتماعيين كحلقة وصل فى إطار الشبكات الاجتماعية.

أن المفهوم الجديد الذى يستند على العلاقات الاجتماعية فى داخل الشبكات الاجتماعية، سوف يجعلنا نتغلب على مسائل الجغرافيا والحدود التى تجعل من العلاقات

الاجتماعية في داخل مجتمع معين لا يختلف أو لا يتباين إذا ما نظرنا إليه في مجتمع آخر اننا هنا نحاول أن نكسر الحواجز الجغرافية بين المجتمعات الانسانية، وذلك بحسبانها سوف تعلّى من شأن التواصل بين المجتمعات المحلية، وتقيد في تحليل نتائج السلوك الاجتماعي بشكل متصل أو مترابط وأحرى بنا أن نسجل هنا أن هذا المفهوم ليس جديداً تماماً، إذ يعود استخدامه إلى عام ١٩٥٧، حين قدمه "بوتس" Boots لكى يضرب بعنف الحواجز الجغرافيا التي تقف عائقا امام تحليل السلوك الإنسانى كشكل متصل لا منفصل.

وإذا كان مفهوم العلاقات الاجتماعية في داخل الشبكات الاجتماعية، يحاول أن يستغنى عن مفهوم المجتمع المحلى، فإننا هنا لا بد وان نشهد أن المفهوم الآخر لم يواريه التراب تماماً، إذ أن هناك جمعا من المفكرين والعلماء لا يرضون بديلا عنه، لذا نجد أن طرح مفهوم العلاقات الاجتماعية في إطار الشبكات الاجتماعية قد جيش المفكرين لضربة في مقتل. ولعل ابرز الانتقادات التي وجهت إليه، أن هذا المفهوم لم يكتمل نضوجه حتى يمكن الاستغناء أو تبديله بمفهوم المجمع المحلى، كما أن استخداماته - نتيجة نقصة - لم تشهد اتساعا ملحوظا.

وبغض النظر عن هذه الانتقادات، فان تقرير "باركلى" Barclay يقدم تصويراً مقبولا له، إذ يعتبر أن المجتمعات المحلية ما هي إلا شبكات محلية ذات علاقات رسمية وغير رسمية، تستطيع تفعيل الاستجابات الفردية أو الجمعية معا في وقت الحاجة. أن المتأمل في تعريف المجتمع المتعارف عليه، وكذلك مفهوم الشبكات الاجتماعية لا يجد تعارضا واضحا بينها، فكلاهما يركز على الوضع الجغرافى وعلى تفعيل دور الأشخاص والعلاقات بينهم.

ويجدر أن نشير هنا إلى أن مفهوم الشبكات كما جاء فى تقرير "باركلى" Barclay، إنما يشير إلى مجموعة الاتصالات الأولية بين الناس. بمعنى أن الشبكة لا تعنى شبكة بالمعنى الحقيقى للكلمه، وإنما تعنى حلقات الوصل بين الناس. فاذا ما دققنا فى المعنى الحقيقى لكلمة شبكة، فاننا نجد انفسنا امام تواصلا فى العلاقات غير الرسمية، وهذا ما لا نجده حينما نعرف المجتمع المحلى بأنه المجتمع الذى تتساقب فيه العلاقات الرسمية وغير الرسمية معا. أن الشبكة تبعاً لهذا المفهوم ما هي إلا حلقات الاتصال التى تتواجد بين الناس، إذ تكون فيها مفهوم الرابطة الآلية اما أن تسهل أن تعوق الرعاية غير الرسمية. انه وفيق هذا التعريف الذى قدمناه، تصبح الشبكة لدى تقرير "باركلى" Barclay أقل غموضاً من تعريف المجتمع المحلى - بقدر ما تحمله من غموض أيضاً - ذلك المفهوم الذى يمسى غير قادرا على تبيان العلاقات غير الرسمية.

وعلى الرغم من الغموض والتضليل الذى يحمله مفهوم الشبكة، إلا أنه يتناسب مع الخبرة اليومية، لذا نجد أن تصوير الشبكات للعلاقات غير الرسمية يصبح امراً مفضلاً ويقدم صوره مشوهه للحقيقة التى نود أن نسجلها ويمكننا أن نستدل على ذلك من بعض الفقرات التى أوردها تقرير "باركلى" Barclay خاصة فى الفقرة الثامنة عشر التى ترى : "... إن معظم مواد الرعاية الاجتماعية التى تقدم، إنما تأتى ليس من خلال مؤسسات الخدمة الاجتماعية، وإنما من خلال مجموعة الأفراد المتطوعين الذين ينضمون إلى شبكات



غير رسمية في داخل مجتمعاتهم المحلية... إن نسبة كبيرة من الذين يتلقون الخدمة أو الرعاية، إنما يتلقونها من خلال أحد الأشخاص الذي ينسب إليهم بصلة قرابة".
ويضيف التقرير بعد ذلك :

".... إننا نعتقد أنه من الأهمية بمكان أن يتم التفاهم بين من يقدم الرعاية الاجتماعية على أساس رسمي، وبين شبكات الرعاية الاجتماعية غير الرسمية. أو بمعنى آخر، أن يتم توثيق العلاقة بين الأطر الرسمية وغير الرسمية في إطار تقديم الرعاية الاجتماعية... كما أن الأخصائيين الاجتماعيين في حاجة إلى عون غير رسمي حتى تتم تنمية عملية المشاركة... ولعل في هذا الصدد يبرز التعاون البناء بين المؤسسات التطوعية وشبكات الرعاية المحلية، ومقدمي الرعاية الرسمية. إن تضافر مثل هذه الجهود من شأنه أن يقوى العمل الاجتماعي..."

أن المدقق في بعض الأفكار التي جاءت في تقرير باركلي، Barclay ربما يعارض مفهوم شبكة الرعاية، ذلك المفهوم الذي يأتي بصورة غامضة أو مختزله. فعلى الرغم من إتيانها بصورة مختصرة، وليس بصورة تحليلية، إلا أنها جاءت بهدف تكوين صورة ذهنية للاهتمام المحلي لمن لهم الحق والأولى بالرعاية. إن ما ينطبق على مفهوم شبكة الرعاية غير الرسمية، ينطبق هو الآخر على مفهوم المجتمع المحلي، ذلك الذي يتضمن في محتواه ضرورة تعامل الجهود الرسمية وغير الرسمية معاً.

ثالثاً : تضامن المجتمع المحلي التقليدي :

بداءة يمكن الزعم بأن تناول رعاية المجتمع المحلي كما جاء في تقرير "باركلي" Barclay يتضمن نوعاً من الرومانسية. أن ذلك يتضح بشكل جلي في طرحه لضرورة قيام الشبكات المحلية بتقديم كل أمور الرعاية بطريقة غامضة تتحدد وفق ظروف المجتمع الحضري التقليدي الذي ساد فترة الخمسينات والستينات، وقت أن كانت تسود مثل هذه المجتمعات علاقات أولية أو ما يسمى بعلاقات الوجه للوجه. وفي هذا الصدد يرى التقرير إنه في ظروف إعاشة الطبقة العاملة كانت هذه الطبقة تعيش في جد من العلاقات الأولية، إذ كان الكل يعرف الكل، أو حتى الفرد يعرف الكل. ففي مثل هذا الواقع نجد هذه المناطق تعيش حسب تعريف "بوتس" Botts في إطار الشبكات المحلية حيث أن أفراح وأطراح مثل هذه العائلات كانت تتم وفق المشاركة، إذ كانت المساعدة والمساندة تتم عن طريق غير الرسميين.

وحيث أن التحولات التي خبرتها المجتمعات المحلية، قد غيرت من هذه الطبيعة، فإن تقرير "باركلي" Barclay يشدد على ضرورة إعادة إنتاج مثل هذه العلاقات والظروف والقيم التي كانت تدعم بل وتقوى مسائل المشاركة وفقاً لعلاقاتها الأولية. وإذا كانت الرعاية في مثل هذه الأماكن كانت تقدم من قبل غير الرسميين، فإن تقرير باركلي" Barclay يرى ضرورة أن يتم التنسيق بين الرسميين وغير الرسميين. أنه في ظروف المجتمع الحضري المعاصر، فنحن في حاجة إلى التنسيق بين الأخصائيين الاجتماعيين والمتخصصين الآخرين.





إن المطلع على وجهه النظر السابقة يجدها تتحرف عن الصواب نتيجة لسببين، الأول : كما يقول "فيليب إبرام" Philip Abrams أن الظروف الاجتماعية التي أدت إلى تطوير وامتداد الشبكات المحلية قد اختفت، وإن عدم وجودها لا يجب أن نتحسر عليها أو نقف عندها كثيراً. ففي الأساس نجد أن هذه الأحياء كانت في حالة اجتماعية واقتصادية متردية، وإن تحركها نحو الأفضل كان وثيئاً، بسبب موجات الهجرة والخروج إلى المدن السكنية الجديدة. وسيادة الفقر وانعدام الأمان، وتدنى مستويات الأجور والمعيشة، وتردى الإسكان، وسيادة الاعتماد المشترك الناتج عن النقص في الموارد.

وإذا كان ما سبق يمثل أهم الأسباب التي تقف معاندة من إتمام عملية المشاركة بشكل عام، إذن فإن عمليات التكامل في مثل هذه المسائل يكون ضرباً من الخيال، ومن ثم تصبح تطوير شبكات الرعاية غير الرسمية وهما محضاً. وإذا ما حاولنا تقصّي مسائل التعامل والتعاون، فإننا لا نجد صوراً لها اللهم إلا في المساعدة في أعمال الغسيل والطهي وفي تنظيم الأروقة أو الأماكن المشتركة، تلك التي كانت تضمن نوعاً من المعرفة الوثيقة بين الناس والتي تقوم على التبادل المحسوب بدقة. ويبدو أن التكامل والتعاون المادى أمراً محسوباً بدقة في المجتمعات المحلية بسبب المواقف الاقتصادية والاجتماعية، فإن التكامل المعرفى هو الآخر لا يخرج عن هذا التصور أيضاً. ففي المناطق المحلية التي تنتم بالاستقرار نجد أن التكامل المعرفى فيها يتم عادة من خلال شبكات النخبة، التي كانت في غير حاجة إلى آلية خاصة بها، إذا أن ذلك يمثل أهم سمه تميز المناطق المحلية. وحرى بنا أن نوضح أنه على الرغم من التحولات التي شهدتها هذه المجتمعات، ومع إعادة توطن الفقراء في الأحياء التي تقام على هامش المدن، فإن هذه السمات ظلت هي هي دون أى تغير، فضلاً عن أن المشاركة والتعاون والتكامل ظل كما هو أيضاً كما كان قائماً منذ نحو ثلاثين عاماً خلت. إن سكنى العشوائيات، ورغم تغير شكل وطبيعة الجغرافيا، إلا أنها لم تسمح بظروف جديدة في المشاركة، إذ ظل الأمر كما كان سائداً من قبل. إن الناس بوجه عام لم يعدوا محبوسين في سياج محلياتهم، وباتوا غير معتمدين على جيرانهم كما كان عليه الحال في الماضى.

إنه مع تزايد معدلات المرأة فى الخروج إلى العمل، لم تعد المرأة تتواجد بمسكنها كما كان يحدث من قبل. أنه مع ارتفاع معدلات النساء العاملات، نجدها لم تعد حبيسة جدران منزلها، بل انها راحت تغدو وراء العمل والكسب. وفي إطار تضاعف أعداد النساء العاملات فقد كتب براون وهادلى "Braown and Hadley" أنه فى ظل هذا الموقف، فهناك العديد من عملاء الخدمة الاجتماعية ظلوا مقيدين بالحدود الجغرافية، حيث نجد أن العديد من النساء والأطفال وكبار السن قد ارتبطوا بواقعهم المحلى، ولكن فى ظروف باتت جد مختلفة عن الظروف التي كانت سائدة منذ جيلين أو ثلاثة أجيال. وإذا كان "براون وهادلى" Braown and Hadley قد أكدوا على ارتباط السكان بواقعهم المحلى ورغم تغير الظروف، إلا أن "هولمز" Holmes يرى انه فى ظل التحولات التي طرأت على جغرافيا الموقع والموضع، أى المكان لهؤلاء السكان، فإن هذه الظروف سوف تفرض ضرورة استبدال الأماكن غير الجيدة بأخرى مناسبة. ومع تغير الظروف المادية



نجد أن تحسين المستويات المعيشية قد أثرت على اختيارات السكن والمكان، ومن ثم على طرق وآليات المشاركة والتعاون بين السكان.

إنه وفق هذا التغيير يكون أساس ومفهوم التضامن قد طرأ عليه تغييراً واضحاً، أو قل أنه افرغ من مضمونه التقليدي، ذلك المضمون الذي ارتكزت عليه الدراسات التقليدية. إن إعادة إنتاج المفهوم التقليدي للتضامن يصبح أمراً من الصعوبة بمكان حتى لو تضافرت جهود الأخصائيين مع جهود شبكة الرعاية غير الرسمية.

ثانياً: أن وجهه النظر التي ترى أن الطبقة العاملة الحضرية التي تسكن أطراف المدن يسودها نوعاً من التضامن حتى مع إنتقالها من الأماكن التقليدية السيئة التي كانوا يقطنونها، تعد وجهه نظر خاطئة، لأنها لا تمثل الطبيعة الحقيقة للعلاقات الاجتماعية (الشخصية) القائمة في هذه الأماكن، إذا ليس هناك من يذهب بأن أى فرد فى مثل هذه المجتمعات المحلية يستطيع أن يلم بأخبار الآخرين كليه، أو أنه فى ذلك يكون على دراية كاملة بما يحدث لدى أى فرد مثلما كان حادث فى المفهوم التقليدى لعلاقات الوجه للوجه أو العلاقات الأولية. إن العكس هو الصحيح فى إطار المجتمعات الجديدة إذ يصعب على الفرد أن يكون على علم حتى بأخبار أقاربه، لأنه فى ذلك الوضع تكون العلاقات الحميمة بين الأفراد قد انتهت إلى الأبد، وإن كان فهى تخلق وحسب جواً من الألفة. أن ما ساد بالأمس لا ينطبق على ما هو جار اليوم. إن المدقق فى التقارير التي خرجت بها الدراسات السابقة يستطيع أن يستدل على أن الناس يتباينون عن بعضهم، إلا إذا كانوا أقارب أو يدخلون فى إطار مفهوم العشيرة.

ويجدر أن نشير إلى أن الألفة بين اعضاء الاسرة بمفهومها الواسع تبدو أقل كثراً بين الغرباء، حتى لو كان القريب يعرف عنك الكثير، خاصة عن طريق ما يسمى بالنميمة المحلية. إن العلاقة بين الناس هنا لا تتعدى الدرشة، وتبادل الود وليس الصداقة الحميمة. إذ أنهم أناس يشاركون وحسب المشاعر والاهتمامات والمشاكل. إن الدراسات التي أقيمت حول علاقات الناس ببعضهم البعض فى المجتمعات المحلية الحديثة باعتبارهم غرباء، تشير إلى أن هؤلاء الغرباء نادراً ما يتزاورون فى المنازل، إذ تكون علاقاتهم عامه وفى خارج إطار المنازل، أى فى إطار المواقع المفتوحة مثل عتبة المنزل أو الشارع أو المقهى أو فى المحلات التجارية. أما المنزل فى مثل هذه المجتمعات المحلية، فإنه يخصص للأسرة بأعتباره ساحة خاصة ويمثل حصناً منيعاً يحمى الأفراد من عيون النميمة المحلية، وهو ما يعكس تعارضاً مع ما هو سائد فى المجتمعات المحلية التقليدية.

وبيد أن هذه الخصيصة تخص المجتمعات المحلية، فإن ذلك لا ينطبق على كل الفئات الاجتماعية القائمة فيها. فعلى سبيل المثال، منذ أواخر القرن التاسع عشر كانت الطبقة الوسطى تفرض حظراً منيعاً على أمور المنازل. إذ كانت الأمور الشخصية والعائلية محاطة بسياج من المحرمات. أن القواعد الأخلاقية التي فرضتها طبيعة هذه الطبقات باعتبارها المخزون الأخلاقى فرض العديد من القواعد والاجراءات التي تحرم عملية التداخل الاجتماعى على الغرباء، الأمر الذى جعل ما ينسحب على طبيعة الألفة بين الغرباء والطبقة الدنيا، ينسحب بالضرورة على علاقاتهم - أى الغرباء - بالطبقة



المتوسطة. وإذا كانت هناك تدابير وقائية تفرض ذاتها على أمور واسرار الأسر، فإن هذا الأمر لا ينطبق بالضرورة على أفراد الأسر أو الاقارب الذين يتدخلون معاً في نسيج واحد. فبينما أن أفراد الأسر شكلوا نوعاً من المجتمع الأخلاقي الذين دائماً ما يثق فيهم، فإن الغرباء كان لهم نوعاً آخر من الولاء، مما فرض عليهم نوعاً خاصاً من العلاقات التي كانت دائماً ما يسيطر عليها بحرص تام. إن المتأمل في طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الغرباء والأسر في إطار المجتمعات المحلية يستطيع أن يستدل على ما يلي :

أولاً : تنمية العلاقات الاجتماعية داخل حدود مرموقة سلفاً بوضوح، بحيث لا تشمل الزيارات المنزلية.

ثانياً : الإبقاء على المسافات الحدودية والجغرافية - بهدف الحفاظ على الود، دون الاقتراب للصيق كما هو واضح في معظم علاقات الجوار.

إن ما سبق يجعلنا نذهب إلى عدم وجود دليل دامغ لتأييد الفكرة التي مؤداها، أن الغرباء يمكنهم أن يلعبون دوراً رئيسياً في الرعاية غير الرسمية، وأن هذا الدور إن يتضح في الأزمات، إلا أنه ليس دائماً. إن ذلك يجعلنا نرى أن العلاقات الحميمة والرعاية الموضوعية لا تأتي من خلال الغرباء، وإنما تأتي من خلال الالتزام العائلي وصلات القرى.

رابعاً: محتوى العلاقات الاجتماعية :

مما تقدم يمكننا أن نستنتج الخطأ النظري والامبريقي الذي يذهب إلى أن الشبكات الاجتماعية تعدو حقاً متجانسة، وأن العلاقات الفردية التي تتكون منها تصبح قادرة على الحركة للمساعدة في وقت الحاجة. إن هذا الميل يتناول كل الحلقات الموجودة في الشبكة على أنها متكافئة وشائعة ومفهومة، وتعتمد بشكل أساسي على أن الخيوط في هذه الشبكة تتشابه مادياً. ولكن يجد أن نشير هنا إلى أن هذا الموقف عند أي تحليل اجتماعي يمثل مشكله إذ تفشل الشبكة في تولد تفسيرات مناسبة لظاهرة اجتماعية معينة، لأن هذا إلى حد ما ينتج عن ميل معظم الدراسات لتجاهل المحتوى، وافترضاها عند تحليلها لكيان الشبكة أن هناك تكافؤ بين المحتويات.

بالمثل أنه عند خلق استراتيجيات مناسبة لتبني الرعاية غير الرسمية، فإنه من الضروري أن نفهم التنظيم والمحتوى لأنواع مختلفة من العلاقات، إذ أنه في مثل هذه الحالة نكون قادرين على تقويم أشكال محددة للمساعدة غير الرسمية. ومن الناحية العملية، فإن كل فرد من الأخصائيين الاجتماعيين الذين يحاولون تنمية شبكات المساعدة غير الرسمية لمجموعه من العملاء، فإنهم غالباً ما يطلقون الأحكام التي تأتي وفقاً لجهودهم لمفاهيم غير صحيحة بشأن طبيعة والتزامات العلاقات الاجتماعية. وإذا كان ما سبق هو الحادث على الصعيد الاجتماعي، فإنه أيضاً ما يخالف ما هو قائم على صعيد السياسة، إذ نجد أن ثمة اعترافاً ضئيلاً نتيجة لاختلاف القوة، وتباين العلاقات لتقديم رعاية موضوعية وناجحة في تحقيق التساند الاجتماعي. وأخرى بنا أن نوضح هنا، أنه إذا كنا في صدد إقامة أي علاقة، فإن الأفراد غالباً ما يحافظون عليها لتحقيق قدراً من الاندماج في شبكة



الرعاية غير الرسمية. ويحق لنا في هذا الصدد أن نقول ونحن في خاتمة هذا الجزء أن الوضع ليس بهذه البساطة في العلاقات الاجتماعية المعقدة، وذلك ما سوف نوضحه في الدراسات التي حاولت أن تتصدى للعلاقات الاجتماعية العادية، ومحتوى العلاقات غير الرسمية المختلفة، وكذا في روابط الصداقة والجوار التي تشير دائماً إلى أنها ليست كافية لتقديم الرعاية التي نتخيلها.

خامساً : الجيرة أو رابطة الجوار :

أن ولوج الجيرة أو ربطه الجوار في شبكات الرعاية غير الرسمية تعد أحد الاستراتيجيات الواضحة في تقديم الرعاية الاجتماعية. ويبدو أن الدراسات والبحوث الامبريقية المتصلة بالجيرة في المجتمعات المحلية تشير إلى أن ذلك نادراً ما يحدث من الناحية العملية، خاصة إذا ما استثنينا الأقارب الذين يتصادف إقامتهم في الجوار. فإن الصورة السائدة لعلاقات الجيرة في المجتمع المعاصر لا تشمل عنصر الرعاية، وإنما يمكن اعتبارها صداقة عن بعد، أي أن معظم الناس يهدفون دون النجاح في كل الأحوال إلى الإبقاء على علاقات الود مع الناس الذين يعيشون بالقرب منهم، ولكن في الوقت عينه لا يسعون إلى الاختلاط بهم بطريقة وشيجه، إذ أن هناك احتمالاً كبيراً للمضايقة والصراع فيما بينهم. بالمثل فإن معظم الناس يقدرون قيمة الخصوصية وينبذون تدخل الجيران في شؤون حياتهم وتقييد حرية حركتهم وحياتهم. إن الذي ينادى به في هذا الإطار هو تبادل الاحترام ووضع مسافة بين الجيران، والتدريب على السيطرة على مثل هذا السلوك، ذلك الذي ينفي وجود توترا في العلاقات.

إنه في إطار هذا النمط من أنماط الحياة اليومية ينتج كثيراً من ألوان التعاون النشط بين جيران معينين، ذلك الذي يتوضح في تعاونهم في أمور بسيطة مثل حمل بعض النفايات أو المشتريات، أو السماح بقيام بعض الأفراد بإصلاح بعض الأشياء في داخل المنزل، أو حراسة المسكن أثناء غياب أفراد أو المعاونة في رى نباتات الزينة أثناء قضاء الإجازات... إلخ. ولما كانت مثل هذه الخدمات من النوع البسيط، فمن السهل تبادلها شريطه عدم التدخل العميق وغير المريح في حياة الآخرين، أو عدم تدشين ارتباط اجتماعي قوى يؤدي إلى التواصل الاجتماعي وقيام الروابط الاجتماعية.

على أية حال، وباستثناء هذه القلة الذين يصبحون أصدقاء فإن جوهر الجيرة الجيدة يكمن في الإبقاء على التوتر بين التعاون والخصوصية، والمساعدة وعدم التدخل في شؤون الغير، وبين الصداقة والإبقاء على مساحة من الخصوصية. فإن التنظيم السائد للجيرة لا يبدو مناسباً لتقديم نوع من التأييد لنماذج شبكات الرعاية غير الرسمية. إن الرعاية المستقرة ليست امتداد العلاقات الجيرة، وإنما هي نوعاً من كسر الخط الروتيني الذي يمكن أن يخلق اعتماداً أكبر وتقليلاً للخصوصية، وبالطبع اعترافاً عاماً بمشاكل الأفراد الخاصة. إنه عندما يرغب الأفراد في الدخول في علاقات خاصة مع الأفراد خاصة حينما يرغبون في تقديم المساعدة للجيران، فإنه من الناحية العملية نادراً ما يحدث ذلك، علاوة أن مسألة الوضع الاجتماعي غالباً ما يضع نمطاً لتفاعل الجيرة. إن ذلك هو

ما أوضحه "بينكر" pinker، حينما اقترح أن جزء من عملاء الخدمة الاجتماعية سوف ينظر إليهم على أنهم غير محترمين من جانب جيرانهم، ويصبحوا موصومين بدلاً من اعتبارهم جديرين بالمساعدة. إن مثل هذه الأشياء سوف تجعل كل فرد غير مستعد لتلقي المساعدة من جاره، إلا إذا كان هناك أساس للتضامن يتفوق في تعبيراته على مفهوم الجيرة. والواقع أن ذلك لا ينسحب على كل المساعدات، إذ يخرج من حساباتها مسائل الخدمات الخاصة التي تقدم لكبار السن الذين لا يستطيعون الاضطلاع بكل الأعمال، ويقبلون بتقديم مساعدات الآخرين لهم.

إن مثل ذلك يعد هنا صورا من الرعاية الشخصية، تلك التي تسبب مشاكل عديدة حيث أنها تحتوى على درجة من التدخل في الحياة الشخصية التي تقع خارج القواعد الطبيعية أو المعتادة لعلاقات الجوار. إن مثل هذه المساعدة التي تقدم تكون بين الناس الذين تتوثق بينهم علاقات الجيرة بطريقة محدودة. ويجدر أن نشير هنا إلى أنه كلما ازدادت المساعدة غير الرسمية التي يتلقاها المسن من الأسرة ومن الآخرين، كلما قل احتمال اشتراك الآخرين في تقديم الرعاية، حيث أنهم لا يقفون منتظرين إلى أن تتاح لهم فرصة التدخل لتقديم الرعاية. نتيجة لهذا فإن أشكال الرعاية غير الرسمية التي تضم جيراننا، وأيضاً تضم رجال الرعاية الآخرين، نادراً ما يقدمون الخدمة بطريقة مباشرة وصريحة بالصورة التي ترسمها سياسة المباشرة.

سادساً : الأصدقاء

ربما يبدو أن الاصدقاء مناسبون أكثر من غيرهم في إطار تقديم المساعدة باعتبارهم جزءاً من شبكات الرعاية المؤثرة. إن هذا ما يؤكد عليه تقرير "باركلي" parclay. وبالرغم من تأكيد التقرير على ذلك، إلا أن الدليل عليه يكون ضعيفاً خاصة إذا ما لجأنا إلى الدراسات السابقة التي تمت في هذا الصدد. إن الصداقة ليست صعبة الفهم، ولكن إذا ما تناولنا الطريقة التي من خلالها تنظم الصداقة، فإن صعوبة الفهم تتبدى بوضوح. إننا هنا سوف ننحى جانباً الصداقة التي تتم بشكل روتيني، وتقوم ليس على أساس حميم، حيث تدخل في جوانب المجاملة التي تحمل معنى وجدانياً فقط. إننا سوف نركز على الصداقة التي لا تهتم بأمور الآخر، أو حتى برفاهيتهم، أو بمعنى آخر، إننا سوف نركز الصداقة العابرة التي لا يحس فيه الفرد بمسألة إشباع احتياجات الآخر في إطار العلاقات الاجتماعية.

وبغض النظر عما قدمناه قبل قليل فإن "باركر" parker (١٩٨١) يرى أن هناك فرقاً واضحاً بين الاهتمام بشخص وبين رعايته. إن الصداقة تهتم ولا ترعى، لأنها لا تشبع حاجات الآخرين، وخاصة على أساس موضوعي، كما أنها ليست عادة عنصراً متأسلاً في النمط الروتيني للصداقة. إن ذلك يخالف الخطاب الفلسفي لقراءة مثل هذا النوع الذي يقوم على المساعدة التي تكون امتداداً للمبادئ القيمية لمفهوم الصداقة. إنه علينا في هذا الإطار أن نفحص الموصافات الاجتماعية للصداقة العميقة، وفي ذلك ينبغي أن نركز على نقطة مهمة في هذا الصدد ألا وهي، أن الأفراد الذين هم في حاجة للرعاية

والمساعدة غالباً ما يكون أصدقاؤهم الذين يمكن الاعتماد عليهم قليلى العدد، حيث يكونوا مستبعبدين من التنظيمات الرسمية، وحتى من الظروف التى تعد مصدراً لتكوين الصداقة مثل محيط العمل والهيئات التطوعية وشغل أوقات الفراغ أو الجيرة... الخ ويمكننا هنا أن نشير إلى هؤلاء بأصحاب الإعاقة والعجز التى غالباً ما تفرض حياتهم اليومية قيوداً على تكوين روابط الصداقة. إن ما ينطبق على هؤلاء ينطبق أيضاً على أولئك الذين يقومون بدور الرعاية الولية الذين يشعرون أن رعايتهم لهذه الفئة من الناس تحد من فرص الارتباطات الاجتماعية مما يجعل دائرة صداقتهم محدودة للغاية. وبافتراض وجود بعض الصداقات، فإن ذلك يلقي بالشك على وجود مستوى مقبول لتقديم الرعاية.

وأمام كل ما سبق من محاذير، فإننا نود أن نشير إلى قضية أساسية أيضاً تتعلق بدرجة المساواة التى تكمن فى قلب معظم الصداقات. فجاناب ميل الأصدقاء لشغل مواقف مشابهة فى الكيان الاجتماعى، فإن الصداقات بوجه عام تتأسس على المساواة فى عملية التبادل. فإذا كان الأصدقاء يصنفون على أنهم متساويين أو متكافئين اجتماعياً، فإن تنظيم الرابطة يؤكد على عملية التبادل والتوازن المتبادل فى الخدمات، أو حتى فى عمل المعروف أو صنع الجميل الذى يتبادل الأصدقاء عبر الزمن. إن هذا التبادل عادة ما يأخذه صورة العفوية (حسب الظروف)، حتى أن التوازن التقريبي للتبادل يبقى دون أساس واضح أو يتم التفاوض عليه تفصيلياً، خاصة فى إطار بعض الطقوس التى تنسم بها مسائل الصداقة مثل دفع ثمن مشروبات للآخرين كل بدوره، أو حتى تبادل الزيارات..... الخ.

إن وجهة نظر إدماج الأصدقاء فى تقديم الرعاية غير الرسمية تتمثل فى قضية هامة مفادها أن الصداقة بطبيعتها تقل قيمتها لأى سبب من الأسباب، خاصة إذ ما اختل ميزان المساواة والتكافؤ فى التبادل الذى تتأسس عليه العلاقة، وهذا بالضبط ما يتطلبه نموذج الرعاية لكى يتحقق فى المجتمع المحلى. إن الأمر يستدعى من طرف واحد من الصداقة أن يتلقى مساعدة ورعاية من الطرف الآخر. ولذلك على المدى الطويل يصبح فى موقف عال على الطرف الآخر. فى مثل هذه الظروف يصبح عملية إعادة التوازن التى تحدد العلاقة بالغة الصعوبة وحتى الصداقة نفسها تصبح عرضة للتمزق. نتيجة لهذا فإن معظم الصداقات نتوقع أن تزول تدريجياً بغض النظر عن الانتباه والنية الطيبة والظاهرة بصدق فيما بينهم. إن ذلك يرجع إلى أن الصديق عبر قادر على التبادل بما لا يشبع التفاعل حتى لا يجعل اعتماده على الصديق الآخر يبدو واضحاً. ولكن ما أن يمضى الوقت نجده أنه فى معظم الصداقات لا يبقى الصديق المتميز على الصداقة بسبب الجهد الفائق الذى ينفقه فى تلبية متطلبات الصداقة التى قد تكون فى بعض الأحيان أمراً مبالغاً فيه.

وفى مثل هذه الحالات باستثناء الحالات القوية تكون الصداقات عرضة للتصدع أو بمفهوم سيولوجى أى اقل فعالية ولا يمكن أن يصدق عليها القول بأنها حميمة. أننا فى حل أن ندخل فى جدال لا طائل منها ونقرر أن الصداقات لا يمكن باى حال من الأحوال أن نقدم مساندة حقيقية أو رعاية الأطراف لبعضهم البعض، بل العكس يصدق، إذ أحياناً نرى



صداقة حقيقية بالمعنى الواسع حيث نجد الرعاية والتساند الكامل من قبل الأصدقاء. وحيث أن هذا هو الواقع في أفكارنا اليومية لمعنى الصداقة، إلا أنه يصعب استمراره على المدى الطويل لأن تقديم الرعاية يحمل معنى واسعاً لعملية التكافؤ والمساواة التي تشكل المبدأ الأساسى الذى تقوم عليه الصداقة. بقول آخر إذا كانت الصداقة تتأسس وفق مبدأ التكافؤ أو المساواة، فإن الصداقة التي أشرنا إليها والتي تقوم على أساس اعتماد طرف على آخر فى كل شئ فإنها سوف يقضى عليها على المدى الطويل، وذلك لأن النظام الاجتماعى لمعظم الصداقات لا يشجع الرعاية الموضوعية أو المنطقية لمفهوم الحماية، حيث من خلاله سوف تتحطم قوانين التوازن المتبادل الكامل فى آتون هذه العلاقة. أنه بالرغم أن معظم الأصدقاء يرغبون فى تقديم يد المساعدة إلى بعضهم البعض، إلا أنه مثل هذه الصداقات سوف تغنى إذا ما استمرت الحاجة لوقت طويل.

سابعا: الأقارب

إذا كانت علاقات الأصدقاء والجيرة غير مؤهلة لتقديم أية مساعدة مستقرة وطويلة الأمد فإن علاقات الأقارب قد تكون أكثر صلاحية ومناسبة حيث وجود صلة القربى والدم التي من شأنها أن تولد تماسكاً حقيقياً بين الأفراد. ولكن ثمة تساؤل فى هذا الإطار هو : هل يجوز ذلك ويتسم بالاستمرار الطويل ؟.. إن الإجابة على هذا التساؤل يتسم بالنفى خاصة إذا ما وضعنا فى أذهاننا أن علاقات القربى والدم لا تتسم بالتجانس والالتزام الأخلاقى والشعور بالمسؤولية تجاه الأقرباء.

إن الإجابة على التساؤل الذى طرحناه توا ليس من عندنا وإنما أقر "بارسونز" parsons عندما أصاب وذهب إلى أن الخصائص المميزة للقرباة هي العزلة، وهي الخصائص التي تتضح بشكل جلى فيما يسمى بعائلة الزوجين ذلك النمط المتكرر فى المجتمعات الصناعية والذي لا يفرض نوعاً من الالتزامات الممتدة نحو القربى خاصة فى إطار نطاق الأسرة الضيقة. فإذا كان مفهوم عائلة الزوجين يفسر وفق اصطلاح واسع لكى يضع فى أضمويتها كل الأقارب الأساسيين المتصلين بالدم والعصب كالأولاد والأخوة، فلا نجد إعتراضاً على مثل هذا المفهوم، إنما القرباة الثانوية التي يدخل فى إطارها أولاد العم والخال إلخ، فإنها تبتعد عن هذا المفهوم، حيث أن هؤلاء متباعدين وأخبارهم يصعب الحصول عليها.

وحيث أن الرعاية غير الرسمية يمكن أن تلتصق بالنوع الأول، فإن النوع الثانى لا يمكن أن يتفق مع مبادئ وأصول هذه الرعاية، حيث يضعف عملية الإحترام والرعاية الموضوعية، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى طبيعة العلاقات السطحية التي تدغدغ كل محاولات الرعاية طويلة الأجل. ولا يعنى كلامنا هذا أنه ينسحب على كل الحالات، إذ أن هناك استثناءات حيث يقوم الوسطاء من الأقارب بمثل هذه الرعاية على الدوام. إن هذا المثل ينطبق على الصغار الذين يقومون برعاية أقاربهم (صغير يرعى جدة أو عمه... إلخ)، أو ذلك النمط الذى يسود بين الأقليات.



إن قواعد القرابة الأساسية تحمل تركيبة متباينة فهي بشكل دورى تتضمن نوعاً من الالتزام النشاط طويل الأجل، ذلك الذى يعنى بطبيعة الحال تقديم المساندة من أجل رفاهية ومساعدة البعض للآخرين. إن مثل هذا الالتزام يعد نتاجاً طبيعياً لرابطة الدم التى تتواجد فى نمط القرابة من الدرجة الأولى. ويجدر أن نشير هنا أن ثمة اعتبارين يحميان هذه العلاقة هما:

الأول : أن هذه العلاقات تدوم بغض النظر عن التغيرات التى يمكن أن تطرأ على ظروف أحد الطرفين أو على المستوى الفعلى للاتصال الإجتماعى
ثانياً : أن إحساس الفرد بالأمان على المدى الطويل لا يجعله يشعر بالضغط قصير المدى كما هو الحال فى حالات القرابة.

أنه وفق الاعتبارين السابقين، فإن المدى الإلتزامات الأخلاقية التى تترجم علاقات القربى من الدرجة الأولى بهدف رعاية البعض، دائماً ما تفسر إلى رعاية نشطة تعتمد على ظروف محددة ترضى الطرفين، وعلى التنافس المنزلى والمسئولية الأخرى بالرعاية. أن الإلتزام الأكبر عادة ما يكون بين الوالدين والأطفال وبلا شك نجد أن المكونات الأساسية للرعاية الأسرية موجودة فى اتجاهات مختلفة وعلى مراحل فى الحياة العائلية. وبوجه عام، فإن طبيعة روابط القربى من الدرجة الأولى تمثل إهتماماً إيجابياً، وهذا ما نراه معاكساً لدى الروابط الأخرى التى يمكن أن نطلق عليها بالاهتمامات الثانوية. وحيث أن النوع الأول تفرضه مبادئ رسمية تحكم نوع العلاقة، فأن النوع الآخر تقر به الظروف الطارئة التى تنتج حاجة الناس إلى رعاية رسمية وغير رسمية.

وإذا كنا نطلق هنا على روابط القربى المباشرة بالاهتمامات الإيجابية، فإن الأسس التى تنطبق على هذا النوع من الناحية العملية تتأسس على الرعاية النشطة التى تتضمنها، تلك التى نراها فى تأثيرها على النساء أكثر من الرجال، نتيجة للتفرقة الطبيعية فى المسؤوليات داخل الأسرة. وبإستثناء الرعاية التى تقدم للزوجين، فإن العبئ الأكبر يقع على عاتق الأمهات والأخوات الذين يقومون بتقديمهم المساعدة لذويهم من الأمهات والأقارب. إن هذا المفهوم الحديث الذى طرحناه عن الرعاية العائلية يكتنفه الغموض مثلما يغلف الغموض مفهوم رعاية المجتمع المحلى. إن الرعاية لا تتم من خلال المجتمعات المحلية والعائلات، مثلما لا تتم من خلال الأنثى الذين تقل فرصهم الاقتصادية والاجتماعية فى تغذية هذه المساعدات، لذا يصبح مفهوم المساعدات العائلية ضرباً من الخيال المحض.

وحيث أننا نصف المساعدات العائلية بالخيال، فإن ذلك يرجع إلى طبيعة التحولات المادية التى أصابت وستصيب قيم وثقافة المجتمعات. وإذا كانت هناك من الدراسات والبحوث التى لا تروج لمفهوم المساعدات من خلال الأقارب والعائلة، فإن هذه البحوث يغيب عنها كم التحولات السريعة التى غيرت من جلد وتركيب القيم والثقافة المجتمعية. فإذا كانت تعول اليوم على قيام الأقارب بهذه المساعدات أو الرعاية، فإنه فى الغد القريب سوف تبتعد مثل هذه القيم عن فهمنا الصحيح، لأن من سيقوم اليوم بإمداد الرعاية سوف يحتاج مثل هذه الرعاية فى الوقت الذى سوف تكون مثل هذه الأفكار والقيم قد مضى عليها الزمن. إنه بمقتضى هذا التحول سوف تكون كل أمور الرعاية قد اندثرت أو

تحولت إلى شئ آخر يبقى لنا قضية أخرى في هذا الصدد نود أن نشدد عليه وهى أن أمور الرعاية لا تنتشر بقدر متساو على صعيد شبكة القرابة المباشرة والتي يقع العبء الأكبر فيها على افراد معينة وخاصة النساء، ولكن غالبا ما يؤدي القائم بالرعاية قسطا منها وليس كلها، خاصة إذا ما حسبنا أن هناك آخرين يقدمون القسط الآخر منهما. أنه وفق ذلك يمكن القول أن القرابة المباشرة المرتبطة بصلة الدم لا تولد بالأساس شبكة من القائمين على الرعاية، إذ ينفرد بعض الأشخاص بتقديم الرعاية وليس كل المنخرطين في شبكة الرعاية، ويغيب في الوقت عينه أفراد آخريين.

خاتمة

مما سبق يتضح لنا أن المناقشة هنا تمت بشكل عام، وهذا لا ينطبق فقط على التطبيقات الرحبة للعلاقات، ولكن ينطبق بالأساس على مفهوم الرعاية كله. فحيث أن حاجات الأفراد تتباين، فأن العلاقات الخاصة التي تنشأ مع الآخرين تتباين هي الأخرى. ولكن إذا ما وضعنا في الاعتبار أسس هذه العلاقات في إطار المفاهيم العامة، فأن ذلك سوف يقرر لنا بسهولة السياسات العامة المرتبطة بذلك. إنه في نهاية الأمر - ومن كل ما سبق - نستطيع أن نصل إلى أن معظم هذه العلاقات لا تتضمن في العادة رعاية مقبولة سواء من حيث الحجم أو من حيث الاستمرار الطويل، وأن العمل على إيجاد رعاية داخل إطارها محكوم عليه بالفشل على المدى الطويل، خاصة أن ذلك يتطلب تعديلا جذريا في أسس التبادل. أن العلاقات التي تتم بشكل مستمر أو دورى في هذا الإطار، وتتواجد بين غالبية الناس بصورة طبيعية، وهى الرعاية العائلية بين الأقارب وخاصة التي يضطلع بها الإناث وحسب، تلك التي يمكن أن نطلق عليها بالرعاية غير الرسمية. ولا يعنى كلامنا هنا أن الأقارب وحسب هم الذين يتصفون بخصائص معينة حتى يستطيعوا الوفاء بهذا الدور، وإنما فشل العلاقات الأخرى هي التي تقف موقفا معاندا من استمرار الرعاية غير الرسمية.

أن تنظيم العلاقات غير الرسمية التي نمت وتطورت في الماضي ونجحت في إشباع الاحتياجات في داخل المجتمعات تؤكد على حقيقة لامراء فيها مؤداها أن ما يتم أو تم بالأمس، لا يستطيع إعادته اليوم. إنه يصبح من الصعوبة بمكان أن يتم تعديل عملية إشباع الاحتياجات وفقا لتعديل الخصائص الاجتماعية والثقافية والقيمية للقائمين على الرعاية الاجتماعية. أنه من الخطأ أن يتصور أنه من السهولة بمكان أن نعيد إنتاج سلسلة من الروابط التي يمكنها أن تقوم برعاية ممتدة، ناهيك عن تعديل صور العلاقات القائمة في داخل شبكات الرعاية.

وحيث أن المناقشات السابقة تبدو مقبولة وصحيحة، فأن مهمة الأخصائيين الاجتماعيين ستكون صعبة للغاية لإنجاز كل أنواع التوصيات التي ترى ضرورة إدماج الرعاية الرسمية وغير الرسمية التي ذكرها تقرير " باركلي " Barckley وكل الوثائق الأخرى التي سارت حذوه. فإذا ما تركنا جانبا المشاكل الأخرى والعديدة المرتبطة بإدماج الخدمات الرسمية وغير الرسمية، فتصبح أية محاولة في التأثير في شبكات الجيرة



والأصدقاء والأقارب وتشجيع عمليات المساعدة والرعاية لن تجد إلا حائطا سدا نتيجة لوجود الشبكات الطبيعية، ناهيك عن أن المطلب الإضافي للرعاية في غياب عامل التبادلية سيكون مناقضا لطبيعتهم، إن مثل هذه المناقشات لا تعنى أن الأخصائيين الاجتماعيين لا يجب أن يلتفتوا إلى إمكانية تنشيط فعالية الرعاية غير الرسمية، بل ما نعينه أنهم في حاجة إلى أن يكونوا أكثر وضوحا مما حواه تقرير "باركلي" Barclay بشأن قدراتهم على تحقيق هذه الرعاية.

وبالمثل فإذا كان الأخصائيون الاجتماعيون يسعون إلى خلق علاقات جديدة تساعد الأفراد والأسر للتكيف بصورة أفضل مع مشاكلهم، فإن إمكانية تبادل هذه العلاقات سيكون من الصعب جداً، خاصة في ظل غياب أى أساس من العلاقات التى تنسم بالتكافؤ أو التبادلية. إن نجاح الأخصائيين الاجتماعيين فى هذا الشأن لن يتأتى إلا بخلق نوع من التضامن غير الرسمى مع الناس الذين يقعون فى ظروف مشابهة ويتعرضون لنفس المشاكل.

إننا ننهى الحديث فى هذا الفصل، بأنه وفق كل ما تقدم يتعين على واضعى السياسات الاجتماعية التى تهدف إلى تشجيع وتسهيل ممارسات معينة، أن تضع نصب أعينها طبيعة المجتمع القائم، فضلا على الوقوف على النشاط الاجتماعى المناسب، وآليات تحقيق ذلك. إذا ما أردوا الحصول على إنجازات وجنى الثمار.



المراجع

أولاً : مراجع المقدمة :

- ١- احمد زايد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، دار المعارف، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨١.
- ٢- أندريه أكون "علم الاجتماع"، فى : مجموعة من المؤلفين، فلسفة العلوم من ١٩٦٠-١٩٧٢، ترجمة سهيل عثمان وعبد الرزاق الأصفر، منشورات وزارة الثقافة، سوريا، ١٩٩٤.
- ٣- السيد الحسينى، نحو نظرية اجتماعية نقدية، مطابع سجل العرب الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٢.
- ٤- اليكس انكلس، ما السوسيولوجية: مدخل إلى العلم والمهنة، وزارة الثقافة، سوريا، ١٩٩٦.
- ٥- بيان أنصار، العلوم الاجتماعية المعاصرة، ترجمة نخلة فريفو، المركز الثقافى العربى، الطبعة الأولى، الدار البيضاء.
- ٦- جون ستروك، البنيوية وما بعدها: من ليفى شتروى إلى ديدرا، ترجمة محمد عصفور، عالم المعرفة، العدد ٢٠٦، الكويت ١٩٩٦.
- ٧- جى روشيه، علم الاجتماع الأمريكى : دراسة لأعمال تالكوت بارسونز، ترجمة وتعليق محمد الجوهري واحمد زايد، دار المعارف، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨١.
- ٨- جيوفانى بوسينو- نقد المعرفة فى علم الاجتماع، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٥.
- ٩- حسن محمد حسن، النظرية النقدية عند هربرت ماركيز، دار التنوير، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٣.
- ١٠- زينب شاهين، الأنثوميثودولوجيا: رؤية جديدة لرؤية المجتمع، مركز التنمية البشرية والمعلومات، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٧.
- ١١- عبد العزيز مختار، طرق البحث للخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، ١٩٩٥.
- ١٢- على جلبى، الاتجاهات الأساسية فى نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، ١٩٩١.
- ١٣- على ليلة، "المدخل الوظيفى فى دراسات علم الاجتماع فى مصر"، فى : ندوة اقترايات البحث العلمى فى العلوم الاجتماعية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩-٢٠ ديسمبر ١٩٩٠.
- ١٤- محمد عاطف غيث، دراسات فى تاريخ التفكير واتجاهات النظرية فى علم الاجتماع، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٧٥.
- ١٥- محمود عودة، تاريخ علم الاجتماع: مرحلة الرواد، دار النهضة العربية، د.ت.

- ١٦- نيكوس بولانتزاس، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة عادل غنيم، دار الثقافة الجديدة، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٩.
- ١٧- هريبرت ماركيز، الإنسان ذو البعد الواحد، ترجمة جورج طرابتس، منشورات دار الآداب، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٩٧٣.
- 18- Knorr-Cetina K., The Micro Sociological Challenge of Macro Sociology: Towards A reconstruction of social theory and methodology, Routledge and Kegan poul, London, 1981.
- 19- Merton R., Social Theory and Social Structure, Free press, New York.
- 20- O'conioure, I. and Dalgleish, L., Coutonary Tales about beginning practioners, British Journal of Social Work, No. 16.
- 21- Pyne M., Modern Social Work Theory : Acritical introduction, Macmillan press, London, 1991.
- 22- Schwarts H. and Jacobs J., Qualitative Sociology; free press, New, 1969.
- 23- Shutz A. and Luckman T., the Structure of the World, Northwestern Univ. press, Evanston, 1973.
- 24- Wolf R., "phenomenology and Sociology" in : Bottomore: T. and Nisbet R., (Eds.) A History of sociological Analysis, Heinenmann, London. 1978.


ثانياً : مراجع الكتاب :

- Abrams, p. (1977) community care: Some research problems and priorities, policy and politics 6: 125-51.
- Abrams, p. (1980) "Social change social networks and neighborhood care", Social Worke Service 22: 12-23
- Adams, B. N. (1967) "Interaction theory and the social network" Sociometry 30: 50-9.
- Adams, M.L. (1989) "there's no place like home ; on the place of identity in feminist politics" feminist Review 31, spring: 22-23
- Althusser, L. (1971) "Ideology and ideological state apparatuses" in L.Althusser Lenin and philosophy London : New Books.
- Anderson, R. and Bury, M. (eds) (1988) Living With Chronic Illness. London : Unwin Hyman.
- Armstrong. P. (1980) "Servicing the professions: spurious legitimacy in the development of Vocational training". paper given at British Sociological Association Annual conference, Lancaster, March.

- Baker, R. (1983) "Is there a Future for integrated practice? Obstacles to its development in practice? Obstacles to its development in practice and in education" *Issues in Social Work Education* 3 (1): 3-16.
- Bamford T. (1984) Chair of British Association of Social Workers, quoted in N. Murray, "Two into one Won't go :or will it ?" *community Care* 10 may : 21.
- Barbour, R.S. (1985) "Dealing with the transituational demands of demands of professional social Work Training Social Workers: Their Role and Tasks, London : Bedford Square press.
- Barnes B. (1977) *Interests and the Growth of Knowledge*, Lonon : Routledge & Kegan paul.
- Barnes, B. (1985) *About Sciense*, Oxford : Blackwell.
- Bartlett, H. (1970) *the Common Base of Social Work practice*, Washington DC: National Association of Social Workers.
- BASW (1977) *the Social Work Task : BASW Working party Report*, Birmingham : British Association of Social Workers.
- Bateson, G., Jackson, D., Haley, J., and Weakland, J. (1956) "Towards a theory of schizophrenia "Behavioural a theory of schizophrenia "Behavioural Science 1.
- Becker, H. (1968) "Social observation and case studies "in D. Sills (ed.) *International Encyclopedia of the Social Sciences* Vol. 11. New Yourk ; Macmillan and the free press, pp. 232 – 8.
- Behlmer, G. K. (1982) *Child Abuse and Moral Reform in England 1870–1908*, Stanford University press.
- Bell, C. and Newby, H. (1971) *Community Studies*. London : Allen & Unwin.
- Bendix, R. (1984) *Force, Fate and Freedom : on Historical Sociology*, University and California press.
- Beresfor, p. and Croft, S. (1984) "Welfare pluralism : the new Face of Fabianism", *Critical Social policy* 19: 19-39.
- Berger, p. and Kellner, H. (1982) *Sociology Reinterpreted*, Harmonsworth, Middx: penguin.
- Berger, p. and Luckmann, t. (1967) *the Social Construcion of Reality*, Harmondsworth, Middx: penguin.

- Berry, J. (1975) *Daily Experience in Residential Life*, London: Routledge & Kegan paul.
- Bogner, A. (1986) "the structure of social processes : a commentary on the sociology of Norbert Elias", *sociology* 20(3): 387-411.
- Bolger, S., Corrigan, p., Docking J., and Frost, N. (1981) *Towards Socialist Welfare Work*, London and Basingstoke, Hants : Macmillan.
- Boswell, G. (1985) *Care, control and Accountability in the probation Service*, Norwich : UEA Social Work Monographs.
- Brook, E. and Davis, A. (1985) *Women, the Family and Social Work*, London: Tavistock
- Brown, H. and Alcoe, J. (1987) "Lifestyles : an approach to Training staff in normalization principles "Social Work Education 6 (3) : 21-2.
- Brown, p., Hadley, R., and White, K. J. (1982) "A case for neighbour hoot – based Social Work and Social services" , in Barclay. Report, *Social Workers : Their Role and Tasks*, Appendix A, London : Bedford Square press.
- Bryant, G. A. (1976) *Sociology in Action: A Critique of Selected Conceptions of the Social Role of the Sociologist*, London: Routledge & Kegan paul.
- Bryant, G. A (1989) "Towards post- empirical Sociological Sociology 40 (2) : 319-27.
- Bulmer, M. (1985) "the rejuvenation of community studies? Neighbours, networks and policy" *Sociological Review* 33 (3): 430-48.
- Bulmer, M. (1986) *Neighbours: the work of philipb Abrams*, Cambridge: Cambridge University press
- Bulmer, M. (1987) *the Social Basis of Community Care*, London: Allen & Unwin.
- Burns, T.R (1986) *Actors, Transactions and social structure*", in U. Himmelstrand (ed.) *the Social Reproduction of Organisation and Culturre*, London ; Sage
- Burrell, G. and Morgan, G, (1979) *Sociological paradigms and Organisational Analysis : Elements of the Sociology of corporate Life*, London: Heinemann.
- Callon, M. (1986) "Some elements of a Sociology of translation : Domestication of the scallops and the fishermen of St. Briec. In J. Law (ed) *power, Action and Belief: A New Sociology of Knowlede?* London : Routledge & Kegan paul.

-
- Callon, M. and Latour, B. (1981) "Unscrewing the big Leviathan : how avtors macro – structure reality and how sociologists help them to do so, in K. Knorr-Cetina and A. V. Cicourel (eds) *Advances in Social. Theory and Methodology; Towards on Integration of Micro – and Macro – sociologies* London : Routledge & Kegan paul.
- Calnan, M. (1987) *Health and Illness the Lay perspective*, London and New York ; tavistock.
- Campbell, A. (1971) "Aspects of personal independence of mentally subnormal and severely subnormal adults in hospitals and Local authority hostels" , *International Journal of Social psychiatry* 17 (4) ; 305 – 10
- Campbell, B. (1988) *Unofficial Secrets : Child Sexual Abuse: the Cleveland Case*, London: Virageo.
- Carby, H. (1982) "Wnite Woman Listen ! Black Feminism and the boundaries of sisterhood" in *Centre for Contemporary and Cultural Studies the Empire Strikes Back*, London: Hutchinson.
- Carew, R. (1979) "the place of Knowledge in social Work", *British Journal of Social Work* 9 (3) : 349- 64.
- Clark, M. (1982) "Where is the Community which cares?" *British journal of Social Work* 12: 453-69.
- Clarke, J. (1979) "Critical Sociology and radical social Work : problems of theory and practice" , in N. parry, M. Rustin, and C. Satyamuri (eds) *Social Work, Welfare, and the state*, London : Edward Arnold.
- Cohen, p. (1972) *Modern Social theory*, London: Heinemann.
- Cohen, S. (1975) "It's all right for you to talk: political and sociological manifestos for social action". In R. Bailey and M. Brake (eds) *Radical Social Work*, London; Edward Arnold.
- Cohen S. (1980) *Folk Devils and Moral panics*, 2nd edition, Oxford: Martin Robertson
- Cohen, S. (1985) *Visions of Social Control*, Cambridge : polity press.
- Cohen, S. and Scull, A. (eds) (1983) *Social Control and the state*, Oxford: martin Robertson.
- Cohen, S. and Scull, A. (1983) "Social control in history and sociology", in S. Cohen and A. Scull (eds) *Social Control and the State*, Oxford: Martin Robertson.
-

- 
-
- Cole, J. R. (1970) "patterns of intellectual influence in scientific research". *Sociology of Education* 43 : 377 – 403.
- Collett, S. J. (1989) "Women before the courts: probation practice and criminal Justice". unpublished MA (Econ.) dissertation, University of Manchester.
- Cooley, C. (1902) *Human Nature and the Social order*, New York : Charles Scribner.
- Corby, B. (1986) "After the Beckford Inquiry" *Community Care* 594 ; 18-19.
- Corby, B. (1987) *Working with child Abuse*, Milton Keynes: Open University press.
- Corrigan, P. and Leonard, P. (1978) *Social Work practice Under Capitalism*, London : Macmillan.
- Craib, I. (1984) *Modern Social theory From Parsons to Habermas*, Brighton: Wheatsheaf.
- Grow, G. and Allan, G. (1990) "Construction the domestic sphere: the emergence of the modern home in post – war Britain", in H. Corr and L. Jamieson (eds) *the politics of Everyday Life*, London: Macmillan.
- Culler, J. (1975) *Structuralist poetics*, London ; Routledge & Kegan Paul. Cypher, J. (1983) "introduction" in *Social Work Today the Concise Barclay: A Digest and commentary*, Birmingham : Social Work Today publications.
- Dahrendorf, R. (1968) *Essay in the Theory of Society*, London: Routledge & Kegan Paul.
- David, J. (1983) "Walsall and decentralization", *Critical Social Policy* 7 : 75-9.
- Davies, B. (1982) "Towards a personalist Framework for "radical "social work education", in R. Bailey and P. Lee (eds) *Theory and practice in Social Work*, Oxford: Blackwell.
- Davies, (1974) "Social inquiry For the courts", *British Journal of Criminology* 14:18-33.
- Davies, M. (1981) "Social work, the state and the university" *British Journal of Social Work* 11 (3) : 275-88
- Davies M. (1983), "Question to be asked", in T. Philpott (ed.) *A New Direction for Social work? The Barclay Report and its Implications*, London : Community Care/IPC Business press.
- Davies, M. (1985) *The Essential Social worker*, 2nd edition, Aldershot, Hants: Gower.
- Day, P. (1981) *Social Work and Social Control*, London : Tavistock.

- Day, p. (1985) "An interview : constructing reality" *British Journal of Social* 15: 487 – 99.
- Day, p. (1987) *Sociology in Social Work practice*, London and Basingstoke, Hants ; Macmillan.
- Deacon, B. (1981) "Social Administration, social policy, and Socialism", *Critical Social policy* 1 (1) : 43-66. Dreifus, C. (1973) *Woman's Fate: Raps From a Feminist Consciousness* – Raising Group, New York : Bantam.
- Duster, T. (1981) "Intermediate steps between micro and macro – integration: the case of screening for inherited disorders", in K. Knorr-Cetina and A.V. Cicourel (eds) *Advances in Social theory and Methodology: Towards an Integration of Micro – and Macro – Sociologies*, London : routledge & paul.
- Eckstein, H. (1970) "Case study and theory in political in Sciences", in F. Greenstein and N. Polsby (eds) *the Handbook of political Science : Strategies of Inquiry Vol. 7*, London : Addison – Wesley.
- Edwards, J. (1981) "Subjectivist approaches to the study of social policy making, *Jornal of Social policy* 10 (3) : 289 – 310.
- Ehrenreich, B. and Ehrenreich, J. (1979), *The professional – managerial class in p. Walker (ed.) Between Labour and Capital*, Sussex: Harvester press.
- Elster, J. (1985) *Making Sense of Marx*, Cambridge: Cambridge University press.
- Epstein, N.B. and Bishop, D. S (1981) "problem – centred systems therapy of the family", in A. S. Gurman and D. P. Kniskern (es) *Handbook of Family Therapy*, New York : Brunner/ Mazel.
- Foucault, M. (1972) *the Birth of the Clinic*, London: Tavistock.
- Foucault, M. (1975) *Discipline and punish*, Harmondsworth, Middx: penguin.
- Freidson, e. (1983) " the theory of professions", in R. Dingwall and p. Lewis (eds) *The Sociology of profession*, London and Basingstoke, Hants: Macmillan.
- Garbarihno, J. and Gilliam G. (1980) *Understanding Abusive Families*, Cambridge, Mass : Lexington Books.
- Garfinkel, H. (1967) "Good" organizational reasons for "bad" clinic records", records", in H. Garfinkel *Studies in Ethnomethodology*, Englewood Cliffs, NJ: prentice – Hall.

- Garfinkel, H. and Sacks, H. (1970) "on the Formal structures of practical actions" , in J. Machnney and E. Tirakion (eds) *theoretical Sociology*, New York : Appleton Century Crofts.
- Garland, D. and Young, p. (des) (1989) *The power to punish*, Aldershot, Hants: Gower.
- Geertz, C. (1979) "From the native'spoint of View on the nature of anthropological understanding" , in p. Rainbow and W. M. Sullivan (eds) *Interpretive Social Science : A reader*, Berkeley, Ca : University of California press, cited in M. Reed Reed (1985) *Redirectionds in Organisational Theory*, London : Tavistock, p. 145.
- Giddens, A. (1976) *New Rules of Sociological Meyhod*, London: Hutchinson.
- Giddens, A. (1982) *profiles and Critiques in Social theory*, London and Basingstoke , Hansts :
- Giddens, A. (1984) *The constitution of Society*, Cambrtidge: polity press.
- Gilbert, G. and Mulkay, M. (1984) *opening pandora's Box*, Cambridge: Cambridge university press.
- Gilbert, G.N. and specht, H. (1977) "the incomplete profession", in H. Specht and A. Vickery (eds) *Integrating Social Work Methods*, London : Allen & Unwin.
- Glaser, B. and Strauss, A. (1964) "Awareness contexts and social interaction", *American Sociological Review* 29: 669-79.
- Glaser, B. and Strauss, A. (1967) *the Discovery of Grounded theory*, London : Weidenfeld & Nicolson.
- Glazer, N. (1988) *The Limits of Social policy*, Cambridge, Mass : Harvard University press.
- Glucksmann, M. (1974) "the structuralism of Levi- Strauss and Althusser", in J. Rex (ed.) *Approaches to Sociology*, London : Routledge & Kegan paul.
- Goffman, e. (1961) *Asylum*, New York: Anchor Books.
- Gordon, L. (1976) *Women's Body, women, Right: A Social History of Birth Control in America*, New York ; Grossman.
- Gough, I. (1979) *the political Economy of the Welfare state*, London: Macmillan.
- Greater London Council Women's Employment Group (GLC/WEG) (1986) *London Women in the 1980s*, London; GLC.

- Greenwell, S. and Howard, B. (1986) "An exercise in collaboration" *Issues in Social Work Education* 6 (2) : 129-36.
- Greenwich, London Borough of (1987) *a Child in Mind : the Report of the mission of Inquiry into the Circumstances surrounding the Death of noerley Carlile*, London : Borough of Greenwich.
- Griffiths Report (1988) *community Care : Agenda for Action*, London: HMSO.
- Gress, G., Murphy, D., and Steiner, D. (1982) "Central issues in developing a scheme for specialization in social work education" *Issues in Social Work Education* 2 (2) : 77-94
- Guru S. (1987) "Ansian Women's refuge", in S. Ahmed, J. Cheetham, and J. Small, *Social Work and Black Children and their families*, London: Batsford.
- Habermas, J. (1972) *Knowledge and Human Interests*. Trans. J.J. Shapiro, London: Heinemann.
- Hadley, R. and Hatch, R. (1981) *Social Welfare and he Failure of the state : Centratished Social Services and participatory Alternatives*, London: Allen & Unwin.
- Haines, J. (1975) *Skills and Methods in Social Work* London: constable.
- Haines J. (1985) "Alternative Frameworks for organizing the Social work syllabus, in R. J. Harris, M. Barker, p. Reading, M. Richards, and p. Youll (eds) *Educating social Workers*, University of Leicester: Association of Teachers in Social Work Education.
- Hardiker, p. (1977) "Social work ideologies in the probation service" *British Journal of Social work* 7 (2) : 131-54.
- Hardiker, p. and Webb, D. (1979) "Explaining deviant behaviour ; te social context of "action" and "infracation" accounts in the probation service" *Sociology* 13 (1) : 1-17.
- Harre, R. (1981) "philosophical aspects of the macromicro problem" in K. Knorr-Centina and A. V. Cicourel (eds) *Advancesin Social Theory and Methodologh : Towards an Integration of Micro- and Macro-Sociologies*, London: Routledge & Kegan paul.
- Harris, C.C. (1969) *the family*, London : Allen & Unwin.

- ◆
-
- Harris, R. J. (1984) "CCETSW review of Qualifying training", ATSWNE Newsletter No 4 (February), University of Leicester : Association of Teachers in Social Work Education, pp4-10.
- Heller, A. (1986) "The sociology of everyday life", in U. Himmelstrand (ed) *the Social Reproduction of Organisation and Culture*, London: Sage.
- Heraud, B. (1970) *Sociology and Social Work : perspectives and problems*, Oxford: pergamon.
- Heraud, B. (1981) *Training for Uncertainty : A Sociological Approach to Social Work Education*, London : Routledge & Kegan paul.
- Hill, M. (1982) "Street Level bureaucracy in social Work and Social Services departments" , in J. Lishman (de) *Research Highlights No 4: Social Work Departments as Organisations*, Aberdeen: University of Aberdeen.
- Hindess, B. (1982) "power interests, and the outcomes of struggles", *Sociology* 16 (4) : 498 – 511.
- Hindess, B. (1986a) "Actors and social relations", in ? Wardell and S. P. Turner (eds) *Sociological Theory in Transition*, London : Allen & Unwin.
- Hindess, B. (1986b) "Interests in political analysis' in J. Law (ed.) *power, Action, and Belief: A New Sociology of Knowledge?* London: Routledge & Kegan paul.
- Hindess, B. (1986c) *Review Sociological Review* 34 (2) : 440-2.
- Hindess, B. (1987) *Freedom, Equality and the Maret: Arguments on Social policy*, London: Tavistock.
- Hindess, B. (1988) *choice, Rationality and Social theory*, London: Unwin Hyman.
- Howe D. (1983) "the Social Work imagination in practice and eduction" , *Issues in Social Work Education* 3 (2) ; 77-89.
- Howe D. (1986) *Social Worker and their practice in Welfare Bureaucracies*, Aldershot, Hants: Gower.
- Howe, D. (1988) *Review Issues in Social Work Education* 8 (1): 65-6.
- Kadushin, A. (1959) "The Knowledge base of social work", in A. Kahn (ed.) *Issues in American Social Work*, New York : Columbia University.
- Knorr-Cetina, K. (1981) "The micro – sociological challenge of macrosociology : Towards a reconstruction of social theory and methodology" in K. Knorr- cetina and A.V. Cicourel (eds) *Adances in Social Theory and*

- Methodology: Towards an Integration of Micro-and Macro – Sociologies,
London: Routledge & Kegan paul.
- Kuhn, T. S. (1970) *the Structure of Scientific Revolutions*, 2nd edition, chicago:
University of Chicago press.
- Law, J. (1986a) "On power and its tactics: a view from the sociology of Science
"Sociological Review 34 (1) : 1-38.
- Law, J. (1986b) "on the methods of long – distance control: vessels, navigation and
the Portuguese route to India", in J. Law (ed.) *power , Action and Belief:
A New Sociology of Knowledge?*, London: Routledge & Kegan paul.
- Law, J. (198c) "power/Knowledge and the dissolution of the sociology of
Knowledge", in J. Law (ed). *Power, Action and Belief: A New Sociology
of Knowledge?*, London ; Routledge & Kegan paul.
- Lee, p. (1982) "some contemporary and perennial problems of relating theory to
practice in social Work", in R. Bailey and p. Lee (eds) *theory and practice
in Social Work*, Oxford : Blackwell.
- Leonard, p. (1966) *Sociology in Social Work*, London: Routledge & Kegan paul.
- Leonard, p. (1984) *personality and Ideology : Towards a Materialist. Understanding of
the Individual*, London and Basingstoke, Hants: Macmillan.
- Levi-Strauss, C. (1963) *Structural Anthropology*, New York Basic Books.
- Levi-Strauss, C. (1974) *the savage mind*, London: weidenled & Nicolson.
- McCormick, M., Balla, D., and Zigler, E. (1975) "Resident care practices care practices
in institutions for retarded persin", *AmericanJornal of Mental Deficiency*
80:1-17.
- Mayer, J.E and Timms, N. (1970) *the Client speaks*, London: Routledge & Kegan
paul.
- Mead, G.H. (1967) *Mind, Self and Society*, Chicago: b University of chicago press.
- Meltzer, B., petras, J. W., and Reynolds, L. T (1975) *symbolic. Interactionism:
Genesis, Varieties and Criticisms*, London: Routlede & Kegan paul.
- Mishra, R. (1986) "The left and the Welfare state : a critical analysis", *Critical Social
policy* 15:4-19
- Mitchell, J. (1975) *psychoanalysis and feminism*, Harmondsworth, Middx: penguin.
- Mitchell, J.C. (1983) "Case and situation analysis", *Sociaological Review* 31(2) : 187-
211.

- ◆
-
- Moffett, J. (1972) *concepts in Casework Treatment*, London : Routledge & Kegan paul.
- Morgan D. H. (1989) "Strategies and sociologists ; a comment on Crow", *Sociology* 23 (1): 25 – 9.
- Nelsin, B (1984) *Making an Issue Issue of Child Abus: political Agenda Setting for Social problems* chicago University press.
- Offe, C. (1984) *Contradictions of the Welfare State*, ed. J. Keans London: Hutchinson : Hutchinson.
- Offer, J. (1983) "spencer's sociology of welfare", *sociological Review* 31 (4) : 719-52.
- Offer, J.(1984) "Informal welfare, Social Work and the sociology of Welfare "British Journal of Social Work 14 (6) : 545-55.
- Offer J. (1985a) "On the need for a sociology of poverty: comments on the state of research on poverty in the United Kingdom", *Social Science Information* 24 (2): 299-307.
- Offer J. (1985b) "Social policy and informal welfare" in M. Brenton and C. Jones (eds) *The Year Book of Social policy in Briain 1984-5*, London: Routledge & Kegan paul.
- Outhwaite, W. (1983) *Review, Network No 25*, London: British Sociological Association p. 17.
- Philp, M. (1979) " Notes on the form of Knowledge in social work", *Sociological Review* 27 (1): 83-111.
- Pinker, R. (1974) "Social policy and social Justice" *Journal of Social policy* 3: 1-19.
- Pinker, R. (1982) "An alternative View", in *Barclay Report Social Worers: Their Rolr and Tasks*, Appendix B, London: Bedford Square press.
- Pinker, R. (1983a) "Social welfare and the education of social workers", in p. Bean and S. Macpherson (eds) *Approaches to Welfare*, Londone: Routledge & Kegan paul.
- Pinker, R. (1983b) "Social work is casewrk", in T. philpott (edl.) *Anew Direction for Social Work? The Barclay Report and its Implications* London: Community Care/ IPC Business press.
- Pinker, R. (198a) "the threat to professional standards in social Work education: a response to some recent propsals", *Issues in Social Work Education* 4 (1) : 5-15.
-

◆

Pinker, R. (1986) "Tim to stop CCETSW in its tracks, Community Care" 8 September : 21-2.

Poulantzas, N. (1975) *Classes in Contemporary Capitalism*, London: New Left Books.

Pratt, J. and Grimshaw, R. (1985) "A study of a social work agency : the occupational routines and working practices of the education social work work service" *Sociological Review* 33 (1) : 106-35.

Rees, S. (1978) *Social Social Work Face to Face*, London : Edward Arnold.

Rex, J. (1973) *Discovering Sociology : Studies in Sociological Theory and Method*, London: Routledge & Kegan paul.

Rex, J. (1988) "The role of class analysis in the study of race relations" in J. Rex and D. Mason (eds) *Theories of Race and Ethnic Relations*, Cambridge: Cambridge University press.

Rex, J. and Moore, R. (1967) *Race, Community and conflict*, Oxford: Oxford University press.

Richards, M. and Righton, p. (1979) *Social Work Education in Conffict*, National Institute For Social Work papers No. 10, London: National Institute for Social Work.

Roos, J.P. (1973) *Walfare Theory and Social policy*, Helsinki – Helsingfors: Cletas Scientiarum Fennica.

Rose, D. (1989) "Big mony turns the key : how government policy on private prison was diverted by skilful lobbying" *Guardian* 11 January: 25.

Saussure, F. de (1974) *Course in General Linguistics* (1916), trans W. Baskin London : Collins.

Scholes, R. (1974) *Structuralism In Literature*, New Haven Conn. : Yale University press.

Schwartz, D. (1973) "The invocation of legal norms: an empirical investigation of Durkheim and Weber" *American Sociological Review* 28: 340-54. Scott, A. (1988) "Imputing beliefs: a controversy in the Sociology of Knowledge" *Sociological Review* 36 (1): 331-56.

Scott A. (1988). "I'm putting beliefs: a controversy in the Sociology of Knowledge", *Sociological Review* 36 (1) : 331-56.

- Scull, A. (1989) "Community corrections-panacea, progress, or pretence?" , in D. Garland and p. Young (eds) *the power to punish*, Aldershot, Hants: Gower.
- Searle, J. (1969) *Speech Acts: An Essay in the philosophy of Language*, Cambridge : Cambridge University press.
- Sharp, R. (1980) *Knowledge, Ideology and politics of Schooling : Towards a Marxist Analysis of Education*, London: Routledge & Kegan paul.
- Sharron, H. (1983) " The NSPCC: moral panic and distortion in social policy", *Guardian* 30 November : 12.
- Shaw, I. (1975) "Making use of research", in H. Jones (ed.) *Towards a New social Work*, London : Routledge & Kegan paul.
- Shaw J. (1976) *the self in Social Work*, London: Routledge & Kegan paul.
- Sheppard, B. (1980) "Research into aspects of probation", *Home Office Research Unit, Research Bulletin* 10: 23 – 5.
- Sibeon, R. A. (1982) *Review, Sociological Review* 30 (3) : 509 – 12.
- Sibeon, R. A. (1989) "Cognitive indeterminacy and technical rationality in professional Social Work", paper given a *British Sociological Association Annual Conference*, plymouth, March.
- Silverstein, A. B. A. (1968) "A dimensional analysis of institutional differences "the *Training School Bulletin* 64: 102-4.
- Simmel, G. (1971) *On Individuality and Social Forms: Selected Writings*, chicago: University of chicago press.
- Simon, B.S. (1967) *the Nature and Objectives of professional Education*. University of Leicester: Association of Social Work Teachers Annual Meeting, February.
- Simplin, M. (1979) *Trapped Within Welfare*, London: Macmillan. Skinner, J. and Robinson, C. (1988) *Who cares ? Women and the social services*", in Coyle, A. and Skinner, J. *Women and Work: positive Action for Equal opportunitites*, London: Macmillan.
- Small, (1984) "The crisis in adoption", *International Journal of psychiaty* 30, spring: 129-41.
- Small, N. (1987) "putting Violence towards cococal Workers into context", *Critical Social pvitcy* 19: 40-51.



- Smart, B. (1985) *Foucault, Marxism and Critique*, London: Routledge & Kegan Paul.
- Smart, B. (1989) "on discipline and social regulation- a review of Foucault's genealogical analysis", in D. Garland and P. Young (eds) *The Power to Punish*, Aldershot, Hants: Gower.
- Smith, D. (1965) "Front line organisation of the state mental hospital", *Administrative Science Quarterly* 10:381-99.
- Smith, G. (1977) "The place of professional ideology in the analysis of social policy: some theoretical conclusions from a pilot study of the children's panels' *Sociological Review* 25 (4) : 843-65.
- Smith, G. (1979) *Social Work and the Sociology of Organisations*, revised edition, London: Routledge & Kegan Paul.
- SSORU (1974) *Social Science Organisation Research unit, Brunel. Institute of Organisation and Social Studies Social Services Department : Developing Pattern of Work and Organisation*, London : Heinemann.
- Stacey, M. (1988) *The Sociology of Health and Healing*, London : Unwin Hyman.
- Stevenson, O. (1970) "The Knowledge base for social work", *British Journal of Social Work* 1 (2) : 225-37.
- Straus, M., Gelles, R., and Steinmetz, S. (1980) *Behind Closed Doors : Violence in the American Family*, Garden City, NY : Anchor/Doubleday.
- Strauss, A., Schatzman, L., Ehrlich, D., Bucher, R., and Sabshin, M. (1973) "The hospital and its negotiated order", in G. Salaman and K.I. Thompson (eds) *People and Organisations*, London : Longman.
- Sudnow, D. (1965) "Normal crimes : sociological features of the Penal code in a public defender's office", *Social Problems* 12 : 255-76.
- Sullivan, M. (1987) *Sociology and Social Welfare*, London : Allen & Unwin.
- Sutton, C. (1979) *Psychology for Social Workers and Counsellors*, London : Routledge & Kegan Paul.
- Taylor, W. (1981) *Probation and After-Care in a Multi - Racial Society*, London : Commission for Racial Equality.
- Tyhorpe, J. (1979) *Social Inquiry Reports : A survey*, Home Office Research Study No. 48, London : HMSO.
- Timms, N. (1983) *Social work Values : An Enquiry*, London : Routledge & Kegan Paul.



- Timms, N. and r. (1977) *Perspectives in Social Work*, London : routledge & Kegan Paul.
- Timms, N. and Watson, D. (eds) (1978) *Philosophy in Social work*, London : Routledge & Kegan Paul.
- Tonnies, F. (1955) *Community and Association*, translated by C.P. Lommis, London : Routledge & Kegan Paul (first Published in German in (887).
- Townsend, M. (1911) *The Case Against the Charity Organisation Society*, Fabian Tract No. 158, London.
- Townsend, P. (1979) *Poverty in the united Kingdom*, Harmondswrth, Middx : Penguin.
- Urry, J. (1981) "Sociology as a Parasite : some vices and virtues", in P. Abramw, R. Decm, J. finch, and P. Rock (eds) *Practice and Progress : British Sociology 1950-1980*, London : Allen & Unwin.
- Walker, A. (1981) "Social policy, social administration and the social construction of welfare", *Sociology* 15 (2) J : 225-50.
- Walker, A. (ed.) (1982) *Community Care : The Family, the State and Social Policy*, Oxford : Blackwell.
- Walker, H. and Beaumont, B. (1981) *Probation Work : Critical Theory and Socialist Practice*, Oxford : Blackwell.
- Walker, H. and Beaumont B. (1985) (eds) *Working with offenders*, Basingstoke, Hants, and London : Macmillan.
- Wallis, r. and Bruce, S. (1983) "Accounting for action : defending the commonsense herscy", *Sociology* 17 (1) : 97-111.
- Walton, R. (1975) *Women in Social work*, London : Routledge & Kegan Paul.
- Ward, L. (1984) "Planning for people : developing a local service for people with mental handicap, 1 : Recruiting and training staff, King's Fund Project Paper 47, London.
- Wordell M.L. and Turner S.P (eds) (1986) *sccuikigical Theory in Transition*, London, Allen an unwin.
- Webb, A. (1980) "The personal social services", in N. Bosanquet and P. Townsend (eds) *Labour and Equality*, London : Heinemnn.
- Webb, D. (1981) "Theemes and continuities in radicalo and traditional social work', *British Jornal lf social Work* 11 (2) : 143-58.

-
- Webb, D. (1985) "Social work and critical consciousness : rebuilding orthodoxy",
Issues in Social Work Education 5 (2) : 85-102.
- Webb, D. (1987) Review, Issues in Social Work Education 7 (2) : 157-60.
- Webb, D. and Evans, R. (1976) "Sociology and social work practice : explanation or
method ?", paper given at National Deviancy Conference, London.
- Whorf, B. (1956) Language, Thought and Reality, New Yourk : MIT Press and Wiley.
- Williams, M. (1977) Groundless Belief, Oxford : Blackwell.
- Williams, R.F.A.
(1983) "Concepts of health" Sociology 17 (2) : 185-205.
- Williams, (1986 "Appraising Goffman", British Journal of Sociology xxxvii (3) : 348-
69.
- Willis, A. (1986) "Help and control in probation : an empirical addessment of
probation practice", in J. Pointing (ed.) Alternatives to Custody, Oxford :
Blackwell.
- Wilson, A. (1986) But My Cows Ain't Coming to England, London : Institute of Race
relations.
- Wilson, D. (1974) "Uneasy bedfllows", Social Work today 5 (1) : 9-10.
- Woodroofe, K. (1962) From Charity to Social Work, London : routledge & Kegan
Paul.
- Wootton, A. (1975) Dilemmas of Discourse : Controversies about the Sociological
Interpretation of Language, London : Allen & Unwin.
- Wootton, B. (1959) Social Science and Social Pathology, London : Allen & Unwin.
- Young, A. and Ashton, e. (1956) British social Work in the Nineteenth Century,
London : routledge & Kegan Paul.
- Young, K. (1977) "Values in the policy process", Policy and Politics 5 (3) : 1-22.
- Young, P. (1979) "Foreword" in K. Curnock and P. Hardiker towards Practice Theory
: Skills and Methods in Social Assessments, London : Routledge & Kegan
Paul.
-

فهرست الكتاب
الموضوع

الصفحة

تصدير

٥

مقدمة

٧

٢٧

الفصل الأول

"العلاقة بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية"

فهم خاطئ

٣٩

الفصل الثاني

"تأسيس النظرية المعاصرة لعلم اجتماع الخدمة الاجتماعية"

٤١

أولاً : في التعريف الإجرائي

٤٥

ثانياً : النظرية الاجتماعية والمنهج

٤٩

ثالثاً : النظرية الاجتماعية واختزال المشكلات

٥٣

رابعاً : النظريات الاجتماعية الكبرى : تناقض الاهتمام الآخر

٦٠

خامساً : نحو تطوير علم اجتماع الخدمة الاجتماعية

٦٧

ساساً : في التكامل النظري والإطار المنهجي

٧٣

الفصل الثالث

علم اجتماع الرعاية "البحث عن الخدمة الاجتماعية المناسبة له"

٩٣

الفصل الرابع

علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية وحماية الطفل

٩٣

أولاً : علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

٩٨

ثانياً : علم الاجتماع والوقوف على إساءة معاملته الأطفال

١٠٣

ثالثاً : الممارسة وحماية الأطفال

١٠٧

الفصل الخامس

الخدمة الاجتماعية ورعاية

المجتمع المحلي وشبكة الرعاية غير الرسمية

١١٠

أولاً : تقرير باركلي

١١١

ثانياً : شبكات العمل الاجتماعي ورعاية المجتمع المحلي

الصفحة

الموضوع

١١٣

ثالثاً : تضامن المجتمع المحلي التقليدي

١١٦

رابعاً : محتوى العلاقات الاجتماعية

١١٧

خامساً : الجيرة أو رابطة الجوار

١١٨

سادساً : الأصدقاء

١٢٠

سابعاً : الأقارب

١٢٢

خاتمة

١٢٤

المراجع

رقم الإيداع : ٤٣٠١ / ٢٠٠٤

الترقيم الدولي : 5 - 43 - 5471 - 977 I.S.B.N.

